

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة):

2- مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 130 ليوم الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1445 هـ (7 نوفمبر 2023 م) 13139

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة

• محضر الجلسة رقم 128 ليوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 هـ (31 أكتوبر 2023 م) 13096

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 129 ليوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445 هـ (31 أكتوبر 2023 م) 13126

محضر الجلسة رقم 128

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445هـ (31 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

أعضاء الحكومة،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فلكم الكلمة السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس بتاريخ 25 أكتوبر 2023، مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية؛

- مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 24 إلى 31 أكتوبر 2023، بما

يلي:

- 53 سؤالاً شفهياً؛

- 15 سؤالاً كتابياً؛

- 34 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 31 أكتوبر 2023، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "منع عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية لرابطة الخطوط الملكية المغربية في 16 أكتوبر 2023، بالمقر المركزي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالدار البيضاء".

وبطلب ثاني، تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، حول "صعوبات ولوج التمرين من قبل الناجحين في امتحانات الأهلية لممارسة مهنة الحمامة".

وقد أعلنت الحكومة عن تعذر التفاعل مع الطلبين المذكورين.

وتوصلت الرئاسة كذلك، بمراسلة من السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، يفيد من خلالها بأن السيد وزير الصناعة والتجارة، سينوب عن السيد وزير التجهيز والماء، في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه في جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء، نظرا لالتزامات الطارئة.

وفي الختام، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على المشروعين القانونيين الجاهزين التاليين:

- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة؛

- مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول "الموسم الفلاحي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

ونرحب بالسيد وزير الفلاحة معنا في أشغال هاته الجلسة.

والبداية مع سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

سأؤكد نفس فحوى الأسئلة السابقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة لكم معالي الوزير، تفضلوا للمنصة.

السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنميةالقروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الموسم الفلاحي الجديد كابتدأ في ظروف مازالت جد صعبة ونتمنى أن يرحمنا الله بالأمطار ويكمل على هاذ الأمطار بالخير اللي بدات.

فهاذ الموسم كيبي بعد موسمين استثنائيين بكل المقاييس واللي تميزو بواحد الجفاف مطول وسوء توزيع التساقطات، كيبي كذلك من بعد تعاقب ديال سنوات ديال الجفاف، 4 سنوات من ضمن 5 اللي كانت جافة، وهاذ الشي نتج عنه طبعا ندرة كبيرة في المياه وضعف مهم في حقينة السدود.

عندنا استمرار التضخم، اللي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والمدخرات الفلاحية، وكذلك هاذ السنة هاذي بلادنا عاشت هاذ الفاجعة ديال الزلزال ديال 8 شتنبر 2023 اللي ضرب الحوز.

فعلى الرغم من الظروف المناخية والمائية غير الملائمة، فمن المتوقع أن يسجل القطاع نموا إيجابيا بنسبة 3%، مقابل ناقص 14.8% بالنسبة للموسم ما قبل.

فالاستعدادات والتدابير المتخذة للموسم الفلاحي الحالي كهم كل حلقات سلسلة الإنتاج وكتضم معالجة الطرفية طبعا من جهة، ومواصلة التنمية الفلاحية عبر تنزيل برامج استراتيجية الجيل الأخضر من جهة أخرى.

بلغ معدل مقاييس الأمطار المسجلة إلى غاية اليوم ما يناهز 7.7 ملم، أي بواحد الزيادة قدرها 119% مقارنة مع السنة الماضية في نفس الوقت، و15% مقارنة مع المعدل ديال 30 سنة، يعني راه احنا أحسن هاذ البداية من سنة عادية.

ففيما يخص تديير مياه السقي إلى غاية اليوم، تبلغ حقينة السدود الموجهة للأغراض الفلاحية 3.3 مليار متر مكعب، أي بواحد النسبة ديال الملاء ديال 24% مقابل 23% بالنسبة للموسم الفارط.

تم مؤقتا تخصيص 700 مليون متر مكعب فقط لمجموع الدوائر السقوية من السدود، يعني لحد الآن، وتبلغ المساحة الإجمالية المتوقعة

وموضوعه "الاستعداد للموسم الفلاحي 2024".

تفضلوا.. أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مخطط الوزارة لإنجاح الموسم الفلاحي 2024 في ظل الإكراهات المطروحة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثاني وموضوعه "الموسم الفلاحي الحالي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الوزير، عن وضعية الموسم الفلاحي الحالي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث وموضوعه دائما "الموسم الفلاحي الحالي".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

مع تعاقب سنوات الجفاف الذي أرحى بظلاله على معظم البلاد وكان من مخلفاته النقص الحاد في الموارد المائية وكذلك النقص في جميع المحاصيل الزراعية، فماذا أعدت وزارتك لاستقبال الموسم الفلاحي الجديد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والسؤال الآتي الرابع وموضوعه "مواجهة إكراهات الموسم الفلاحي الحالي وتداعياته على أسعار المنتجات الفلاحية والاستهلاكية في السوق الوطنية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

الأزوتية بغلاف مالي كيتقدر ب 2.2 مليار ديال الدرهم سيتم تزويد السوق الوطنية بكميات كافية، كمية كلها اللي كنتستعملو غادي تكون مدعمة، أي 500 ألف طن بأسعار مدعمة لجعلها في متناول الفلاحين عبر كل أنحاء المملكة، والحفاظ على الاستقرار ديال الأسعار ديالها.

وشرعنا في الشطر الأول ديال 300 ألف طن بغلاف مالي ديال 700 مليون درهم، باش نعطيكم بعض الأمثلة ديال الأئمة عندنا ثلاثة ديال الأنواع اللي كنتستعمل فبلادنا ديال الأسمدة الأزوتية اللي كنتستعمل بكثرة:

- (33 l'ammonitrates): 240 درهم للقنطار؛

- اليوريا 46%، يعني الملححة: 330 درهم للقنطار؛

- (sulfates d'aluminium) 21%: 150 درهم للقنطار.

فيما يخص البذور المعتمدة:

- الحبوب الخريفية: تم تزويد السوق الوطنية ب 1.1 مليون قنطار من الحبوب المختارة بأئمة مدعمة من الدولة بثالث الكلفة؛

- الشمندر السكري: تحضير البذور لمساحة 54 ألف هكتار بدعم 1000 درهم للهكتار؛

- لأول مرة غادي ندعمو البذور ديال الطماطم المستديرة والبصل والبطاطس، عندنا إعانة كتتراوح بين 50 حتى 70% من سعر اقتناء البذور ديال الطماطم المستديرة والبصل والبطاطس، وهذا الشي لأن البذور هي اللي كتطلع في الكلفة ديال الإنتاج لتشجيع الإنتاج وضمان تزويد السوق الوطنية بكميات كافية.

الأمثلة ديال الدعم ديال الدولة:

- الطماطم: 70.000 درهم للهكتار بالنسبة للإنتاج تحت البيوت المغطاة، 40.000 درهم بالنسبة للإنتاج في الحقول؛

- البطاطس: 15.000 درهم للبذور المعتمدة وزدناها حتى البذور غير المعتمدة، لأن 50% ديال الفلاحة كيستعملو البذور غير المعتمدة، اللي الدعم ديال 8000 درهم للهكتار؛

- البصل: 5000 درهم للبذور المعتمدة و4000 درهم للبذور العادية.

فيما يخص الإنتاج الحيواني:

- مواصلة دعم الأعلاف حسب سلاسل الإنتاج والوضعية، فقمنا ببرمجة 18 مليون قنطار من الشعير المدعم—لأن هذا هو الهدف—بميزانية إجمالية ديال 2.8 مليار درهم، فالشطر الأول اللي كانت فيه واحد الصفقة ديال 5 ملايين قنطار؛

- برمجة 6 ملايين قنطار من الأعلاف المركبة المدعمة بمليار و100 مليون درهم؛

- دعم سلسلي الحليب واللحوم الحمراء للحفاظ على التوازن

سقيها بدوائر السقي الكبير 524 ألف هكتار، تضاف إليها المساحة المسقية بالري الصغير والمتوسط.

وتعمل الوزارة على:

أولا، تتبع دقيق لتطور الوضعية المائية بجميع الأحواض لبرمجة ومراجعة حصص الماء للري وبرامج المزروعات حسب تطور الظرفية المناخية؛

ثانيا، إعطاء الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة؛

ثالثا، تقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء، في انتظار تحسن المخزون المائي للسود، وكذلك متابعة تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع الاستثمارية المتعلقة بالري، طبقا للأهداف الاستراتيجية الجيل الأخضر.

عندنا:

- أولا، الهدف ديال تحقيق من هنا ل 2030، مليون هكتار مسقي بالتنقيط من أجل الاقتصاد في مياه السقي من أصل مليون و600 ألف هكتار؛

- مواصلة تنفيذ برنامج عصرنة شبكة الري؛

- متابعة أشغال التجهيز الهيدرولوجي بسافلة السود المنجرة، أو المبرمجة على مساحة 70 ألف هكتار؛

- مواصلة تهيئة دوائر الري الصغير والمتوسط على مساحة 15 ألف هكتار.

كما تواصل الوزارة مشاريع تحلية مياه البحر، فنواصل إنجاز مشروع تحلية مياه البحر بالطاقة الريحية لسقي 5000 هكتار بجهة الداخلة وواد الذهب، إن شاء الله ستنتهي الأشغال، ويبتدى السقي في يونيو 2025.

سيتم خلال سنة 2024 إطلاق الأشغال لإنشاء محيط فلاحي على مساحة 5000 هكتار، بطانطان، بتحلية ماء البحر.

كذلك، أطلقنا دراسة كتهم 7 مشاريع للري بتحلية مياه البحر على مساحة إجمالية تناهز 70 ألف هكتار، على مستوى 6 جهات: جهة الشرق، جهة سوس- ماسة بتزيت، الدار البيضاء- سطات في الوليدية، العيون- الساقية الحمراء بوجدور، كلميم- واد نون بكلميم، مراكش- أسفي بشيشاوة، وكذلك إعادة استعمال المياه العادمة بمراكش وجدة.

فيما يخص عوامل إنتاج الأسمدة:

بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، عدنا تزويد السوق الوطنية ب 600 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية مع الحفاظ على نفس مستوى الأئمة كالسنة الماضية، الأسمدة الأزوتية اللي كلها مستوردة من الخارج.

عندنا دعم لأول مرة في التاريخ ديال بلادنا، كايين دعم الأسمدة

ديالها؛

- حماية الصحة الحيوانية بالمجان ضد الأمراض المعدية والأوبئة؛

- مواصلة خلق وتهيئة نقط مياه توريد الماشية حسب المناطق.

فيما يخص صندوق التنمية الفلاحية:

- مواصلة تشجيع الاستثمارات بحجم إعانات مرتقبة تتوصل إلى 3.7 مليار ديارل الدرهم للاستثمار، وهاذا الاستثمار اللي غادي تجلبو يناهز 7.4 مليار درهم؛

- إرساء إعانات جديدة لدعم الشباب وتنمية أراضي الجموع في إطار خلق طبقة متوسطة فلاحية، وطبقا لعقود البرامج لتنمية سلاسل الإنتاج؛

- التأمين الفلاحي، الهدف ديارل هاذ السنة، إن شاء الله، هو 1.25 مليون هكتار من الحبوب والقطاني والزراعات الزيتية؛

- برامج الزراعات الخريفية، فتم:

- بالنسبة للحبوب: من المنتظر باش توصل المساحة الإجمالية 4.4 مليون هكتار، منها تقريبا 6% اللي مسقية؛

- القطاني الغذائية: 300.000 هكتار

- الزراعات الكلتية: 530 ألف، 38% مسقية؛

- الزراعات السكرية: 57.000 هكتار كلها مسقية؛

- برنامج إكثار بذور الحبوب باش نوجدو للسنة المقبلة، إن شاء الله، على مساحة 62.000 هكتار، الزرع المباشر على مساحة 200.000 هكتار ومنح إعانات في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتوزيع ما يخص البذار ديارل البذر المباشر وتوزيع 130 بذارة بالمجان على التعاونيات هاذ السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة مباشرة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، ما يمكن لناش نختلفو، السيد الوزير، على أهمية الإجراءات اللي قدمتموها والتي تنتمناوأنها تساعد الفلاحة في بلادنا.

لكن السؤال الكبير والعريض، السيد الوزير، واش هاذ الإجراءات كافية لضمان شروط نجاح الموسم الفلاحي والحماية ديارل الفلاحين

الصغار؟ وخصوصا في ظل حالة اللايقين الطاغية والتخوف الغالب على جل الفلاحين بمختلف جهات المغرب، رغم التدابير المالية الاستثنائية المبذولة، سواء في إطار مخطط المغرب الأخضر أو الجيل الأخضر.

أكيد، السيد الوزير، أن السبب الكبير يعود دائما للانعكاسات السلبية اللي احنا نتعرفوها، الأزمات اللي تيعيشها العالم وزيد بلادنا من زلزال والجفاف اللي تيدوز في بلادنا هاذي 40 عام ما دازت، هاذ الشئ كامل نتعرفوه، السيد الوزير، وغادي نخرجو من هاذ الظرفية، إن شاء الله.

ولكن، السيد الوزير، خصنا نبذلو مجهود كبير باش نضمنوا الاكتفاء الذاتي في المواد الأولية ديارلنا من الذرة والصوجا والقمح، اللي، السيد الوزير، كنضيعو الملايير في العام باش نستوردو هذه المواد وكنضيعو هاذ الفلوس، وذيك الفلوس اللي كنضيعوها كنخسروها في بلادنا وندورو الحركة في بلادنا، كيفاش ندعمو الفلاح الصغير وندعمو الفلاح، الفلاح ناشط والمستهلك ناشط، يعني ملي كندعمو هذه المواد الأولية الحليب، البيض، الدجاج، اللحم، الخبز، كلشي كيرخاص، كنضربو عصفورين بحجر واحد، الفلاح ناشط والمستهلك ناشط، وكنمشيو في طريق استهلك بلا ما تهلك.

وفي الأخير، السيد الوزير، يبقى أملنا كبير في الحكومة لرفع التحديات المطروحة، ورجاؤنا في الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا صيبا نافعا للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

لا يسعنا في البداية إلا أن ننوه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، تبصمون فيه عن مسارات حافلة وتواصلون بكل ثقة إنجازاتكم رغم الإكراهات، تواجهون الأزمة وتواكبون أنجح الاستراتيجيات التي حققت تنمية مستدامة شجاعة ومتوازنة للقطاع الفلاحي الوطني، بالرغم من إكراهات الأزمة وثقل الجفاف للرفع من مردودية القطاع الفلاحي، وبالتالي المساهمة في تنمية الناتج الداخلي لبلادنا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كل الإجراءات والتدابير التي جاءت في عرضكم نحبدها، لكن وبما أن الجفاف في السنوات الأخيرة أصبح هيكلية، فنؤكد أنه لا بد من المزيد من الدعم للفلاح الصغير وإعطائه عناية كبيرة لمعالجة هاته الظرفية الصعبة، التي يمر منها جراء توالي سنوات الجفاف، كما أسلفت، فمعظم سلاسل الإنتاج عرفت تراجعاً كبيراً نتيجة قلة الأمطار وغلاء الأسمدة وغلاء المبيدات، التي لم تعد تؤدي وظيفتها نتيجة الغش، هاته العوامل كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أثمانه جل المنتوجات الفلاحية، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين حتى من ذوي الدخل المتوسط.

إذن، لا بد اليوم من إجراءات غير مسبوقه لتحقيق الأمن الغذائي بإعطاء أهمية خاصة للفلاحين الصغار، كما أسلفت، ومواكبتهم وتأهيلهم في استراتيجية "الجيل الأخضر" التي لازالت غائبة عنهم.

لا بد كذلك من رفع الضرر عنهم على جميع المستويات وتشجيعهم على الزراعات المرتبطة بالمعيش اليومي والبديلة كالحبوب والتي هي العمود الفقري للتغذية والمزروعات السكرية والزيتية واللحوم، فلا بد من برامج متكاملة تكون لها آثار مباشرة حتى على جودة معيشة الفلاحين.

وكما سبق ذكره، ألم يحن الوقت السيد الوزير لتأجيل مستحقات الفلاحين وإعفاءهم من الفوائد البنكية وكذلك على انخراط الفلاحين في تأمين مزروعاتهم، نسائلكم، السيد الوزير، لماذا هذه التعقيدات في هذه السنة؟

السيد الوزير،

الدولة مشكورة، خصصت حصة مهمة من الأعلاف لا ننكرها وكذلك البذور المختارة والأسمدة المستوردة، هذا الدعم كان محط اهتمام وإشادة من جميع الفلاحين الذي يطالبون بتبسيط المساطر والتصدي لكل الممارسات المشينة وخصوصاً في توزيع البذور.

السيد الوزير،

الوضعية المائية جد مقلقة وتحتاج لتفكير جدي وحلول بديلة لسياسة مائية محكمة تضع حداً للزراعات التي تستنزف الكثير من المياه وتباع بأبخس الأثمان، لا بد من وضع سياسة مائية توفر أمناً غذائياً بعيداً عن الكماليات مع هاته الوضعية الصعبة في الحقينة التي لا تتعدى، كما جاء في كلمتكم، 24%.

فيما يخص الزراعات السكرية، جاء في كلمتكم أن المساحة ستكون 57.000 هكتار، فرغم المخصصات للدولة فجل الفلاحين خرجوا مدينين وعلمهم ديون ثقيلة.

إن إعطاء انطلاقة الموسم الفلاحي من سطت هذه السنة في أجواء ممطرة كموعده سنوي الغرض منه الوقوف على ما تم تحقيقه خلال الموسم الفلاحي الماضي، الذي اتسم بنقص في التساقطات المطرية، وندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بنعمة المطر.

إن ضعف التساقطات المطرية للسنة الماضية فاقم الوضع، وهو ما تميز بزيادة في أسعار المدخلات الفلاحية، لهذا لا بد أن أنوه بالدعم الملكي الكبير لكي تبقى هذه المدخلات في مستوى القدرة الشرائية للفلاح لتخفيف من آثار هذه التساقطات.

لذا، نؤكد أن تقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية المعنيين أمر ضروري ويجب تسريع وتيرته، وندعوكم، السيد الوزير، إلى مواصلة هذا الدعم على مدار السنة كاملة، بالنظر لما يعانيه الفلاح الصغير المغربي ومربو الماشية من إكراهات، مع توزيع الشعير المدعم وفقاً للموارد الرعوية لكل جهة والإسراع في إنجاز الأسواق وتنظيمها لمحاربة المضاربين، الذي أصبح اليوم أكبر عائق يعيق تطور قطاعنا الفلاحي، ولا يشجع الفلاح على الإنتاج ولا على الإبداع، حتى نتتمكن من مواصلة تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، من خلال منح التحفيز في إطار صندوق التنمية الفلاحية، مشيدين بالإعانات الجديدة التي أعلنتم عليها اليوم، والتي تأتي في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر.

كلها إجراءات تحفيزية ومشجعة، الهدف منها إنجاح الموسم الفلاحي الحالي، من خلال أيضا مواصلة البرنامج الوطني لتمديد البذر المباشر على مساحة 200.000 هكتار لتصل إلى مليون هكتار في أفق 2030.

السيد الوزير المحترم،

منذ بداية تنزيل المخطط الأخضر أضحى القطاع الفلاحي محركاً قوياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبفضل الأهداف التي تم التخطيط لها مكنت الفلاحة المغربية اليوم من اكتساب مناعة قوية وقدرة كبيرة على التأقلم مع كافة المتغيرات حسب شكل السياق الدولي الحالي والظروف التي تجتاح العالم، عوامل كلها تعد أكبر امتحان لقطاعنا الفلاحي الوطني منذ عقود، خصوصاً أمام التحديات التي تفرضها ندرة المياه وآثار المعاناة التي تكبدها الفلاحون في الموسم الماضي.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار لنا الشجاعة السياسية في طرحها، وأنا واثق، السيد الوزير، بأنكم ستجيبون عليها بكل وضوح.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لكم، السيد المستشار. أعطي الكلمة الآن للفريق الموالي، الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالريح والخسارة وأن تلتزم بقواعد المنافسة الحرة، الدولة يجب أن تتدخل فقط لحماية الشغيلة الفلاحية ولضمان الاستعمال الرشيد لثروتنا الطبيعية ولمنع المنتجات غير الملائمة لوضعيتنا المائية.

من جهة أخرى، السيد الوزير، لا بد أن نتساءل عن مبررات الدعم الدولي للتأمين الفلاحي، فقطاع التأمينات قطاع محرر وتنافسي، وإذا كانت شركة غير قادرة على المنافسة فالمشكل في نظامها التديري والتسييري وليست المشكلة في السوق.

وندعو الله أن ينعم علينا بالأمطار، فهي السياسة العمومية الحقيقية التي يصل مفعولها لجميع المغاربة، ولنا في التعقيب مزيد سنوافيكم به كتابة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب، السيد الوزير، في إطار 4 ثواني المتبقية.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون.

فبغيت غير نقول بأنه هاذ الظروف استثنائية غير عادية، وحتى هاذ الإجراءات اللي جينا بها واللي هي متكاملة حتى هي استثنائية، ما عمرو كانت عندنا هاذ الإعانات وهماذ الاستهداف بهماذ الطريقة، مثلا.

وكذلك الطريقة ديال التعامل وديال المساطر، الشعير والأعلاف بصفة عامة، مشينا للشباك المفتوح ما بقيناش فذاك الشي متاع (les listes)، مشينا للشباك المفتوح، والفلاح خصو غير يكون فلاح ولا كساب كيدي ذاك الشي اللي عجبو فالوقت اللي عجبو، 18 مليون ديال القنطار اللي هي مستهدفة، إذن ما كاينش إشكالية ديال الكميات. نفس العملية بالنسبة للأعلاف المركبة.

أما فيما يخص هاذ الشي ديال المياه، المياه طبعاً كاين عندنا شح ديال الأمطار، ولكن غير خصنا نعرفوراه هاذ الشي راه استثنائي ماشي غير عندنا، فالدول ديال غرب البحر الأبيض المتوسط كلها عندها هاذ الإشكالية هاذي، ماشي الاستنزاف، ماشي الفلاحة هي اللي استنزفت هاذ الموارد، لا، الفلاحة كتستعمل ذاك الشي اللي كانت كتستعمل، الإشكالية هو النقص في التساقطات وعدم الفرشة المائية والموارد السطحية ما بقاتش كتجي باستمرار.

أما فيما يخص الصغير والكبير، راه كل واحد عندو الميكانيزمات

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الآن الكلمة لأحد أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ننطلق من مسلمة يتفق عليها الجميع، وهي أن الجفاف معطى بنويوا في المغرب، وجل مناطق البلاد تقع في نطاقات مناخية جافة أو شبه جافة، وعليه فلا غرابة أن نواجه سنوات جفاف حادة وسنوات جفاف مخفف وبعض السنوات الرطبة والله الحمد، فالأصل أن نبي سياساتنا العمومية على هذا الواقع الطبيعي.

الاستعمال الأكبر للمياه في المغرب هو النشاط الفلاحي، ولكن في بلادنا تتعايش أنماط مختلفة من الفلاحة، فلدينا فلاحه رأسمالية، تتولاها شركات فلاحية كبرى ومن بينها شركات فلاحية أجنبية، ولدينا فلاحه تقليدية معاشية اجتماعية وتضامنية بإمكانات جد محدودة.

السؤال الذي يطرح هو:

من من هذه الفلاحات تستهلك المياه بشكل كبير؟

وما هي الفلاحة التي أفرغت سدود المملكة من المياه؟

وما هي الفلاحة التي استنزفت الفرشة الباطنية؟ هل هي فلاحه الشركات الكبرى التي تقوم بزراعة مزروعات موجهة للتسويق والتصدير وتحقق من وراء ذلك أرباح كبرى؟ أم الفلاحة التقليدية والتضامنية والاجتماعية؟

لا بد، السيد الوزير، أن نكون واضحين من أن الفلاحة الأولى هي التي يجب أن تخضع لقواعد المنافسة الرأسمالية، وأهم قاعدة هي قبول الريح وتحمل الخسارة، فلا يستقيم أن نعفي هذه الفلاحة بما فيها الشركات الأجنبية من الضرائب وندعمها من الأموال العامة ونمكثها من مخزوننا المائي، وحين تكون عرضة لخسائر بسبب الجفاف أو معطيات أخرى تتولى الدولة دعمها من المال العام وتعوض لها خسائرها، من اختار الفلاحة الرأسمالية لا بد أن يتحمل مخاطر الخسارة كما يستفيد من إمكانات الريح.

سياستنا، السيد الوزير، لا بد أن تتجه أولا لحماية المياه المغربية وترشيد استعمالها، باعتبارها أمنا حيويا لشعبنا وبلادنا.

سياستنا العمومية يجب أن تتجه لحماية الساكنة الريفية في وضعية هشاشة وتأمين تزويدها بالماء الشروب لها ولماشيتها، سياستنا العمومية يجب أن تتجه لضمان تزويد مدننا بالماء الشروب.

الشركات الفلاحية يجب أن تعيد النظر في نموذجها الاقتصادي

ديال هاذ المنطقة، اللي تقاست بهاذ الفاجعة، أحد القطاعات الأكثر تضررا.

وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة، نصره الله، تم إعداد برنامج مندمج يخص القطاع الفلاحي والمجال الغابوي، كمكون للبرنامج الإجمالي والطموح اللي كتعرفو الميزانية ديالو 120 مليار ديال الدرهم، لإصلاح الأضرار وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، حيث عملت الوزارة منذ البداية على خلق لجنة مركزية و4 لجان جهوية ولجان إقليمية ومحلية لتدبير التدخلات ديالها، للتخفيف من تداعيات الزلزال على القطاع الفلاحي.

وكانت كذلك تعبئة أكثر من 30 فريق من تقنيين وخبراء على مستوى الأقاليم الخمسة المتضررة، لإحصاء وحصر الأضرار المسجلة على مستوى القطاع الفلاحي والمجال الغابوي وتقييمها ووضع برنامج عمل وتحديد كلفة التدخلات في المناطق المنكوبة.

وبناء على مخرجات التشخيص والتقييم الميداني، تم الإعداد ديال هاذ البرنامج "تدخل" لإعادة بناء أسس الدينامية الفلاحية وتعزيز التنمية في هاذ المناطق.

هاذ البرنامج كيشمل المجالين الفلاحي والغابوي، بغلاف مالي يقدر بـ 10.3 مليار ديال الدرهم.

ففيما يخص المجال الفلاحي، ثلاثة ديال المحاول ديال التدخل:

- المحور الأول، كيتعلق بالبنية التحتية الفلاحية: 2.5 مليار ديال الدرهم؛

- المحور الثاني، كيمهم تهيئة وتأهيل تجهيزات الاقتصاد الفلاحي في المجال القروي: 600 مليون ديال الدرهم؛

- المحور الثالث، يتعلق بإعادة بناء الرأس مال الفلاحي وإنعاش سلاسل الإنتاج الحيوانية: 2.4 مليار ديال الدرهم.

فيما يخص المجال الغابوي، يقدر الغلاف المالي لبرنامج "تدخل" بـ 2.7 مليار ديال الدرهم، وكيتمحور على 4 ديال النقاط:

- تعزيز المحافظة على المياه والتربة؛

- تهيئة المجال الغابوي من خلال استصلاح الأحواض المائية والغابات؛

- تطوير وتعزيز السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني لتوبقال؛

- توزيع 5000 فرن محسن وتوفير 10 ألف طن من حطب التدفئة.

كما يضم برنامج "تدخل" على مستوى مناطق الواحات، وسيتم تنزيل هاذ البرنامج على مدى 4 حتى لـ 5 ديال السنوات على مرحلتين:

• المرحلة الأولى: هي اللي كتبدا واللي بدات اليوم فالسنة الأولى بواحد التكلفة مالية ديال 611 مليون ديال الدرهم، وسيتم خلالها إصلاح

ديالو، وكاين هاذ التوازن بصفة عقلانية وهاذ الإجراءات غير نأكد بأنها كتكمل الإجراءات الأخرى اللي كانت عادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان المواليان حول مواكبة المناطق المتضررة من الزلزال، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهم دفعة واحدة.

والبداية سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "برنامج عمل الوزارة لمواكبة المناطق المتضررة من الزلزال".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن برنامج عمل الوزارة لمواكبة المناطق المتضررة من الزلزال نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "برنامج الوزارة لمواجهة آثار الزلزال"، والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن برنامج الوزارة لمواجهة آثار الزلزال نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، نجدد ترحمنا على أرواح شهداء هذه الفاجعة، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى، حفظ الله بلادنا من كل شر.

هاذ الكارثة الطبيعية، كما تعلمون، خلفت خسائر جسيمة في البنية التحتية والممتلكات، ويعد القطاع الفلاحي اللي هو المحرك الاقتصادي

مشا لهم كارني ديال الكريدي، وتتعرفو بأنه اليوم هاذ مول الحانوت في الجبل راه يمكن هو الأب الثاني ديال الأسرة، لأن تيجرجو الآباء تخدمو في المدن تيمشيو غير من العيد للعيد، تيلقى مول الحانوت هو اللي هاز العائلة حتى الأخير وتيجي وتيتحاسب هو وإياه.

اليوم، السؤال المطروح هو هاذ التاجر أش تدارليه؟ أشنا هو هاذ البرنامج لا الاستعجالي ولا..؟ واحنا كغرفة ديال التجارة وأنا كرئيس غرفة التجارة والصناعة ديال واحد المنطقة اللي هي جهة مراكش- أسفي اللي التجار ديالها والجمعيات ديال التجار تيجيو يوميا تيتساءلو وتيسولو على أش دارت وزارة التجارة والصناعة؟ أنا ما عنديش لهم الجواب.

وكنتمنى منكم كحكومة، وكندشوف بأن السيد وزير الصناعة والتجارة حاضر معنا على العموم تكون شي إجابة اللي تشفي الغليل ديال هاذ التجار، راه مكرفصين ومكرفصين بزاف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نجدد الترحم على شهداء هذه الكارثة، وندعو بالشفاء العاجل لكافة المصابين.

في الواقع، لقد برهنت بلادنا بقيادة جلاله الملك، نصره الله، على القدرة على مواجهة الصدمات، وهو الأمر الذي أمهر العالم أجمع.

في الآن ذاته نشيد بمختلف التدابير التي اتخذتها جميع القطاعات الحكومية، والتي تمت بناء على التوجيهات الملكية السامية، إننا واثقون أن الإحداث السريع لـ "وكالة تنمية الأطلس"، وكذا تخصيص مبلغ 120 مليار درهم كلها ركائز لإعادة إعمار هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بتدخلات وزارة الفلاحة، فإننا إذ نشيد بتعبئة مختلف هياكل وبنيات وزارة الفلاحة، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المعيشي للسكان في مختلف هذه الأقاليم المتضررة، ندعو إلى التسريع في تنزيل مختلف التدابير الكفيلة لإعادة النشاط الفلاحي إلى سابق عهده، بل وتعزيزه وتطويره.

وإذ نشيد بالزيارة الميدانية التي قمتم بها، السيد الوزير، والتي مكنتكم من الوقوف عند الأضرار ورصد احتياجات السكان، ونؤكد أهمية المحاور التي حددتها الوزارة لتدخلاتها، سواء ما يتعلق

الأضرار والخسائر التي خلفها الزلزال، خاصة على مستوى البنيات التحتية الفلاحية ونظم الإنتاج بكل الجماعات الترابية المتضررة لتمكين الفلاحين من استئناف أنشطتهم الفلاحية؛

- المرحلة الثانية: هي اللي غادي تجي من بعد، وهي تعزيز التنمية فهاذ المناطق عبر مشاريع جديدة لتقوية وتسريع تنزيل المخططات الإقليمية لاستراتيجية "الجيل الأخضر" لتحديث نظم الإنتاج وخلق فرص الشغل وتحسين دخل الفلاحين.

وقد انتهينا من كل التفاصيل لتبرئ صفقات برنامج المرحلة الاستعجالية منذ أسبوع، وهاذ الثي كيضم تعبئة الموارد البشرية والمالية، تمرير وإبرام كل الصفقات لا ديال الأشغال والمساعدة التقنية مع الشركات، وقمنا بإعطاء الانطلاقة الفعلية في الميدان في الأسبوع الماضي، الثلاثاء الماضي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وفي إطار التعقيب، الكلمة لأحد أعضاء الفريق التجمع الوطني للأحرار.

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، يجب أن نشهد أنكم من الوزراء الذين يتواصلون بشكل كبير، سواء مع المنتخبين أو المهنيين، وتزولون باستمرار للأقاليم وتتابعون بدقة تنزيل المشاريع وبرامج الوزارة.

وهنا لا بد أن نهنئكم على هاذ المجهود المقدر والاستثنائي، وتتعرفو بأنكم، السيد الوزير، راه درتو زيارة لهاذ الأقاليم كلها اللي تضررت من الزلزال، وبأنه فعلا بديتو في تنزيل برنامج استعجالي، وهاذ البرنامج يمكن الساكنة كلها فرحانة به.

واليوم كندشوف بأنه هاذ التنزيل هذا يكون بواحد السرعة، بواحد الوثيرة شوية تكون سريعة، لأنه اليوم راه الشتاء راه هي على الأبواب، الناس تضرر، يمكن نقولو بأن الزلزال باقي تضرر اليوم، راه هاذي يومين كان ضرب الزلزال في الأقاليم بـ 4.5 راه ما شي كانت سهلة، كان واحد الخوف، والناس اليوم تتعرفوهم في الخيام.

اليوم، الوزارة ديال الفلاحة دارت المجهود ديالها، كنتمنى تستمر، وزارة الإسكان حتى هي هبطو، ولكن أنا عندي تساؤل واحا أنه غير موجه إليكم، السيد الوزير، ولكن موجه على صعيد الحكومة، على الوزراء كلهم، هو أش تدار اليوم للتاجر؟ التاجر مهمش في هاذ البرنامج هذا، تتعرفو بأن التجار اليوم هبطولهم حوانتهم، مشات لهم السلعة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأمر الآن للسؤال السابع وموضوع "إعادة النظر في منظومة الضمان الاجتماعي الخاص بالبحارة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم حول نظريتك في إعادة النظر في منظومة الضمان الاجتماعي الخاص بالبحارة الصيادين.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فمنذ إعطاء الانطلاقة الفعلية للورش الملكي لتعميم التغطية الصحية والاجتماعية، والوزارة تعمل باستمرار مع غرف الصيد البحري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعرض بوابة ضمان بحري لرقمنة التصريحات وتعميم التغطية لفائدة العمال غير الأجراء في القطاع.

ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة البحارين الصيادين، تهدف هذه البوابة للضمان البحري إلى إنشاء تبادل أوتوماتيكي بين قطاع الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ديال المعلومات، رقمنة ورقة الحسابات وتبسيط عملية التصريح، تسريع وتيرة صرف التعويضات للبحارة الصيادين، شفافية وتتبع فعال للتصريحات.

وبشراكة وثيقة مع غرف الصيد البحري والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تم تنظيم عدة لقاءات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة المهنيين والمحاسبين والجمعيات والتعاونيات المكلفة بعمليات التصريح حول كيفية استعمال الفضاء المجهز لطلب الانخراط وطريقة التصريح بطاقم ومصاريق سفن الصيد.

بالبنية التحتية أو بإعادة تهيئة وبناء وتجهيز وحدات التثمين ومقرات التعاونيات وإعادة التأهيل وبناء المجازر أو ما يهم بإعادة بناء الرأسمال الفلاحي وإنعاش السلاسل الحيوانية، من خلال إعادة تكوين الثروة الحيوانية.

السيد الوزير المحترم،

إن المخطط الذي وضعته وزارة الفلاحة مهم جدا في إطار مخطط إعادة الإعمار، كما أنه نابع من تقييم دقيق وموضوعي لاحتياجات الساكنة، بيد أننا نهيىب بكم الحرص كل الحرص على أن يصل الدعم إلى مستحقيه الفعليين دون وسطاء.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة الآن للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فغير باش نقول بأنه هاذ الفترة الاستعجالية اللي بدينا فيها غادي تستمر بعض الشهور، وبغيت نقول بأنه بعض المكونات ديال البرنامج بحال الشعير اللي كنعطيوه مجانا تقريبا 500.000 طن اللي بدأت تتوزع واللي غادي توزع في هاذ 15 يوم، يعني تتمشي للمياه وبالاستهداف لأن الاستهداف هو ما هادوك اللوائح اللي عملتهم السلطات المحلية مع المصالح واللي معروفين واللي تضررو واللي باقي عندهم الماشية.

واللي خصني نزيد على هاذ الشيء بأنه حتى الناس اللي فقدوا الماشية ديالهم غادي يتعوضو، عندنا تقريبا ما يقرب واحد 30.000 أو 35.000 باقي عاد الإحصائيات كاينة، ولكن كلها غادي تعوض الماشية ديالهم في ذلك السلاطات اللي كينتجو في ذلك المنطقة.

فيما يخص السقي، لأنه هذه المنطقة فيها عدة محاور ديال السقي المتوسط والصغير، بدينا في الإصلاح ما يمكن إصلاحه بسرعة وكاين برنامج اللي غادي ذوك السواقي اللي تضررو بزاف كيتم عاود البناء ديالهم، ولكن تقريبا واحد 150 هكتار في هاذيك المناطق بدأت تسقى رجعت للمجرى ديالها.

فالبرنامج تيتمشى بواحد السرعة، وكذلك بواحد الشفافية وكاين التعبئة ديال الجميع لا السلطات المحلية ولا المنتخبين ديال رؤساء الجماعات ديال هذه الجماعات المتضررة لتنزيل هذه الإجراءات.

بحيث أنه هناك بعض البواخر التي كتبقى 10 أيام ولا 12 يوم في البحر بدون صيد، مع العلم أن ما كيتحتسبش للبحارة هاذ الأيام ديال العمل، وهذا شيء اللي هو غير معقول، لازم كل بحار متواجد على ظهر الباخرة فهو يعتبر يوم عمل بالنسبة ليه، سواء قام بعملية الصيد أولا، فهو في طريق العمل.

كذلك، كاين شيء اللي هو جد مهم، السيد الوزير، وهاذ الشيء لا يخفى على الجميع أن القطاع ديال الصيد البحري والعمل على ظهر البواخر هو واحد العمل اللي شاق، اليوم البحار ما كيستافد من التقاعد إلا حتى كيوصل 64 سنة وهذا ما يمكنش، البحار كيشغل 24/24 ساعة في البحر، وخاصة أننا مكنحتسبوله إلا 8 سنوات الأخيرة من العمل ديالو هي اللي كتحتسب له في الضمان الاجتماعي، وهاذ الشيء غير معقول لأن البحار كتكون عندو القوة ديالو ما بين الثلاثين وما بين الأربعين، يعني هاذ السنوات المدخول ديالها هي اللي خصها تحتسب ليه فالتقاعد ديالو.

السيد الوزير،

لازم أننا ننوه بحيث أنه هاذ السنوات الأخيرة تم التعميم ديال التغطية الاجتماعية والتغطية الصحية حتى على البحارة ديال الصيد التقليدي اللي ما كانش كيشملهم هاذ (l'avantage) هذا.

اليوم كنطلبو، السيد الوزير، أننا نفتحو واحد الورش باش تكون إعادة النظر في المنظومة الخاصة بالضمان البحري ديال العاملين، وخاصة البحارة ديال الصيد الساحلي والصيد التقليدي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بغيت نقول السيد المستشار هورا تيعرف هاذ الميدان كثيرا، هو أنه الصيد البحري هو كان سباق في هاذ المجال، واليوم كان غير تكميل وكاين تطبيق القانون الجديد الإطار على الصيد، ولكن الإشكالية ديال الموسمية هي إشكالية اللي خصها تعالج، أنا متفق معك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأمر للسؤال الثامن وموضوعه "الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة آثار الجفاف".

والكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من فريق الاتحاد المغربي

كما تم وضع رهن إشارة المهنيين وكالات متنقلة للضمان الاجتماعي بجميع موانئ المملكة، ولحدود شهر غشت تمت معالجة 100.000 ورقة الحسابات عن طريق البوابة، تم إطلاق عملية الاستفادة من التغطية الصحية لفائدة مجهزي سفن الصيد الساحلي وأرباب قوارب الصيد التقليدي وبائعي السمك بالجملة ومستغلي مزارع تربية الأحياء المائية البحرية ابتداء من سنة 2022.

وبالنسبة للبحارة الموسمين، فإن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصدد تحيين القانون الصادر بتاريخ 27 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، ليأخذ بعين الاعتبار موسمية نشاط القطاع الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي صبري في إطار التعقيب.

السيد المستشار المحترم..

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، بداية لا بد أن أشيد بورش الحماية الاجتماعية الذي أعلن عليه جلالته الملك، نصره الله، ويتابعه بصفة شخصية، حريص على أن يخرج إلى الوجود، ملك إنسان مواطن، يصرع على تأهيل الساكنة المعوزة بكل فئاتها.

في هذا الإطار، تأتي الدينامية الكبيرة التي تعرفها مؤسسة الضمان الاجتماعي، باعتبارها قطب اجتماعي يواكب التغطية الصحية للمغاربة الموزين بما فهم المهنيين، والذين لا يتوفرون على تغطية صحية.

فيفضل هاذ الإصرار الملكي السامي الذي تعبأت له كل مؤسسات الدولة، حيث أصبح من أولويات هذه الحكومة، وصلنا اليوم ولله الحمد إلى أكثر من 22 مليون مغربي ومغربية يتوفرون على هذه التغطية.

وهنا، السيد الوزير، أستحضر العاملين في قطاع الصيد البحري، حيث أنه كتعرفو فهاذ 10 سنوات الأخيرة وبفضل مخطط "أليوتيس" (Halieutis) كانت واحد المجموعة ديال التغيرات اللي عرفها هاذ القطاع خاصة في أيام العمل، بحيث أنه خرجت للوجود واحد المجموعة ديال (les plans d'aménagement) اللي كتحد من أيام الشغل.

فلهدا البحارة اليوم ما بقاوش كيشغلو طول السنة ولت أيام محدودة ديال الصيد وهو الكلام اللي قلتو قبلا أننا اليوم ولا واحد النوع ديال العمل موسمي، هو كذلك الشيء اللي جد مهم، السيد الوزير، واللي خصنا ناخذوه بعين الاعتبار، هو أنه البحارة لما يتواجدون على ظهر البواخر ماشي يوميا كاين الصيد، بحيث أنه عدد الأيام ديال العمل مرتبطة عندهم إلا بالأيام اللي فيها الصيد أو فيها المبيعات،

- إصلاح وتهيئة 92 وحدة لتثمين المنتوجات الفلاحية ومقرات التعاونيات الفلاحية المتضررة.

ويضم المحور الثاني اللي كهم تهيئة وتأهيل تجهيزات الاقتصاد الفلاحي بالمجال القروي:

- تهيئة واستصلاح 33 سوقا قرويا أسبوعيا؛

- تهيئة 13 مجزرة منها 3 دالمجاز خاصة بالدواجن؛

- تهيئة 680 ملجأ للحيوانات والاسطبلات والحظائر.

أما فيما يخص المحور الثالث، واللي كيتعلق بإعادة بناء الرأسمال الفلاحي وإنعاش سلاسل الإنتاج الحيوانية، عندنا:

- 40 مشروع ديال الفلاحة التضامنية؛

- توزيع 650.000 قنطار من الشعير مجانا؛

- وتعويض الأغنام والماعز والأبقار المفقودة لكسابي المناطق المتضررة؛

- والبرنامج اللي غادي يكون فيه تكثيف ديال التنمية الفلاحية غادي يكون برامج ومشاريع جديدة اللي كتزاد على المشاريع اللي كاينة فالاستراتيجية ديال الجيل الأخضر، وغادي نمشيو لمشاريع اللي هي مهيكلية، تحديث مثلا ديال السقي الصغير والمتوسط، غادي يكون عندنا برامج مثالية باش نمشيو للتنقيط في هاذ المناطق اللي معمرها كيكون فيها تنقيط لأجل باش نوسعوا المساحات، فبرامج جد مهمة طبقا للتعليمات الملكية السامية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب عن رد السيد الوزير.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ الأقاليم اللي ضربها الزلزال، السيد الوزير، هي أصلا كان ضربها زلزال واحد آخر، زلزال ديال الفقر والهشاشة وديال ضعف التنمية، وهاذ الأقاليم، السيد الوزير، كتعاني بشدة من أثر الجفاف ومن الظروف المناخية والسكان ديالها كيفما كتعرفو وكتعرفو جميع كتزاول أنشطة معاشية.

هاذ الفلاحة ملي خرجو من تحت الأنقاض هوما فعلا خرجو، وخواو تحت الأنقاض وخواو الماشية ديالهم، وخواو الدواب، وخواو الدواجن، وخواو كذلك حتى المحاصيل اللي كانوا مدخريها، والحيوانات، السيد الوزير، اللي ما دهاش الزلزال غادي تديها قلة الأعلاف، أولا رها اليوم

للشغل.

تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جدد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 14 شتنبر 2023، خلال اجتماع العمل اللي ترأسو لمعالجة آثار زلزال الحوز، جدد التأكيد على أن تكون الاستجابة قوية سريعة واستباقية.

كما شدد جلالتة على إطلاق برنامجا مدروسا مندمجا وطموحا من أجل إعادة البناء والتأهيل، عوض الاكتفاء بإصلاح الأضرار.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى قوة وسرعة واستباقية البرنامج المندمج الذي أعدتموه لتعزيز التنمية بالمناطق المتضررة من الزلزال.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للرد.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

فتكميلا لما جاء في الجواب ديالي السابق، تم فعلا هنا في الميدان إطلاق الأشغال في الميدان، وهاذ الشي في ظرف ديال 4 أو 5 ديال الأسابيع واللي مرينا فيها لا بالتقييم، وبالصفقات، وبدينا في الأشغال إن شاء الله، إذن في هاذ المنطق ديال التسريع خصوصا فهاذ المرحلة الاستعجالية اللي هو خصنا نرجعو للقطاع الفلاحي يشتغل، هادي من المرحلة الأولى.

بغيت غير نعطي بعض الأرقام كالمحور الأول ديال البرنامج المتعلق بالبنية التحتية، عندنا:

- تهيئة وخلق 1153 كيلومتر من المسالك الفلاحية القروية لفك العزلة عن الضيعات الفلاحية؛

- حماية الأراضي الزراعية من الانجراف بواسطة بناء الحواجز الصخرية: 68.000 متر مكعب من المتاريس؛

- تهيئة وإعادة بناء 718 كيلومتر من السواقي بدوائر السقي الصغير، إضافة إلى تهيئة خلق نقط الماء؛

كتباع بأئمنة جد زهيدة.

السيد الوزير،

الناس اليوم محتاجين، واليوم قبل غدا بحلول عاجلة كتضمن لهم الكرامة ديالهم وما كتخلهمش يهاجرو الدواوير ديالهم.

السيد الوزير،

احنا استمعنا بالتفصيل للمداخلة ديالكم، استمعنا بالتفصيل للشق المتعلق بالمحاور ديال المجال اللي كتدخل في المجال الفلاحي، بنية فلاحية تحتية، بنية اقتصادية فلاحية من إعادة بناء رأسمال فلاحى وإنعاش سلاسل الإنتاج الحيوانية، استمعنا كذلك لبعض الأرقام اللي ذكرتها.

بغينا، السيد الوزير، زيادة على ما جاء في البرنامج ديالكم، ومن أجل تمكين الفلاحين من استئناف الأنشطة ديالهم، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل كنشوفو بأن هاذ الناس خصهم الإسراع بتوفير الأعلاف للماشية والدواب والدواجن اللي نجات من الزلزال.

قلتو، السيد الوزير، أنكم بديتو، احنا بغينا غير الإسراع أكثر من هاذ الشئ، الإسراع كذلك بإعادة تشكيل القطيع بالمناطق المتضررة، وخاصة عبر توزيع الحيوانات على المتضررين، الإسراع بإعادة تأهيل المدرجات الجبلية المعدة للزراعة واستخلاف الأشجار المثمرة، المتضررة.

وقبل هاذ الشئ كلو، السيد الوزير، الإسراع بتعويض الفلاحين عن الغلال والمحاصيل اللي تضررت بفعل الزلزال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا، السيدة المستشارة المحترمة، على ضبط الوقت.

كاين شي تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

لا غير باش نقول للسيدة المستشارة بأنه كل هاذ الملاحظات ديالها كلها داخلة فهاذ المحاور، إن شاء الله، ونطلبو الله يوفقنا ويعطينا الشتا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي وموضوعه "الاستغلال المعقلن للثروة السمكية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير والإجراءات التي ستخضعونها لضمان الاستغلال المعقلن للثروة السمكية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة معالي الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

فتعد حماية الثروة السمكية الوطنية وعقلنة استغلالها لضمان استدامتها من أهم المرتكزات التي تنبني عليها سياسة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي في إطار استراتيجية "أليوتيس".

وفي هذا الإطار، تنبني حكاما وتدابير القطاع على مقارنة علمية وتعزيز الاستثمارات العمومية والخاصة، ويتم اليوم تدبير أكثر من 96% من الكميات المفرغة بصفة مستدامة، وفق مقارنة علمية مقابل 5% ف 2007، وذلك عن طريق:

- تنزيل 30 مخطط لتهيئة المصايد الوطنية؛

- تكييف القوانين المنظمة مع أحكام المرسوم المتعلق بمخططات تهيئة وتدابير المصايد؛

- تطبيق تدابير جديدة ولا سيما الراحة البيولوجية لحماية مرحلة التبويض؛

- تطبيق توصيات المنظمات الدولية في تدبير المخزونات المشتركة، واللي كيتعدى توزيعها المياه الوطنية؛

- خلق محميات بحرية جديدة ومنع الصيد في مناطق التفرغ والتبويض، ويتم حاليا التحضير لإنشاء محميات بحرية أخرى جديدة على مستوى جهة سوس- ماسة وأقاليم بوجدور والعرانش والناظور؛

- تعزيز مراقبة أنشطة الصيد البحري عبر وضع نظام رصد وتتبع سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية؛

ذلك من برامج مرتبطة بقطاع الصيد البحري تنعكس على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

وأعطيكيم مثال على ذلك، السيد الوزير المحترم، الأوضاع التي يعاني منها شباب إقليم بوجدور بسبب الاختلالات التي تعرفها عملية الصيد والتوزيع والتفريغ، والتي لا تخدم بالمطلق الأهداف التنموية التي أنشأ من أجلها صاحب الجلالة، نصره الله، ميناء المدينة، حيث يتم تخزين وتجميد ما يتم اصطياده بهذا الميناء في وحدات خارج الإقليم، وهو ما يزيد من صعوبة وإمكانية الصمود والاستمرارية على الوحدات المستثمرة داخل الإقليم، في ظل هذه الممارسات غير السليمة، والتي لا تواكب الجهود التنموي الذي تعرفه المنطقة ككل.

السيد الوزير المحترم،

ومن أجل تجاوز هذا الخلل ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى إدراج زيارة الميناء والوقوف على المشاكل التي يعاني منها ضمن الزيارة الميدانية التي ستقومون بها إلى إقليم بوجدور يوم الجمعة. إن شاء الله، للوقوف عن قرب على الوضعية المزرية للميناء، لاتخاذ تدابير استعجالية للنهوض..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم.

كاين شي تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

إن شاء الله، كاين بعض المسائل اللي خصها المعالجة، ولكن غير اللي خصنا نعرفو بأنه هاذ الشي اللي دارتو بلادنا فيما يخص المراقبة فيما يخص الحفاظ على الثروة، راه هي تيشيدو به كل المنظمات العالمية، ولكن طبعا هاذ الشي هو واحد المجال اللي دينامي واللي خصنا نكثفوي في هاذ الشي ديال التكنولوجيا الجديدة ديال المراقبة وكذلك في التنظيم ديال التسويق أو لا تنظيم السلسلة من الصيد حتى المستهلك، وهاذ الشي اللي هضرتو عليه ديال الموانئ ديال التفريغ، هاذ الشي كله جاي في البرنامج ديال العمل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي هو موضوعه "تسوية وضعية الأراضي الفلاحية".

- تنزيل نظام المصادقة على المصطادات؛

- اعتماد مخطط وطني لمراقبة أنشطة الصيد؛

- تثبيت رقاقات إلكترونية في قوارب الأسطول التقليدي لمحاربة القوارب غير القانونية؛

- تعزيز الإطار القانوني لمحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم وتقوية رقمنة مراقبة أنشطة الصيد البحري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم به من إيضاحات.

ونستغل هذه الفرصة للإشادة بالرعاية الملكية السامية، التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لهذا القطاع، ورؤيته المتبصرة في جعله محركا أساسيا للعجلة الاقتصادية ببلادنا، وخاصة الأقاليم الجنوبية، وأرضية مستقبلية للتوجه التنموي والاستثماري ببلادنا في تنزيل مضامين وتوصيات النموذج التنموي الجديد وخلق الثروة.

كما نسجل بهذه المناسبة، أهم الإنجازات والتطورات التي يعرفها مجال التدبير المعقلن للثروة السمكية، انسجاما مع التزامات المغرب الدولية في مجال المحافظة على البيئة وحماية الثروات الطبيعية للأجيال القادمة، خاصة التدابير المتعلقة بالمراقبة ومحاربة الصيد الجائر واحترام الراحة البيولوجية.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نثير انتباهكم إلى إشكالية عدم احترام بعض مراكب الصيد لعيار الأسماك السطحية، على الرغم من وجود ضوابط توطر عملية الصيد المتمثلة في منع صيد السمك الصغير "الولد"، ورغم حيازتهم لوسائل وآليات تمكن من معرفة حجم السمك قبل صيده، إلا أنه رغم ذلك يتم صيد هذا النوع بصورة جائرة، مما يؤثر على التجديد البيولوجي وعدم تفعيل وسائل المراقبة لجزر هذه السلوكات، خصوصا، السيد الوزير، البواخر تصيد دائما قريبة حدا الموانئ، ما تتدخلش للعمق.

السيد الوزير المحترم،

جميل أن نتحدث عن عقلنة استغلال الثروة السمكية وضمن استفادة الأجيال اللاحقة، لكن للأسف حتى الجيل الحالي لم تستطعوا أن تضمنوا له استفادة حقيقية من الثروة السمكية، بما يعنيه

للفلاحة من ملك الدولة الخاص، حيث سيتم فتح المجال أمام جميع الورثة ليحلوا محل مورثهم المستفيد من التوزيع وفق قواعد الإرث، بدل اقتصار الاستفادة على وريث واحد وتحرير قطاع الإصلاح الزراعي من كل قيد أو شرط من أجل تصفية هذا الملف بصفة نهائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال هاذ النقطة اللي قال السيد الوزير المحترم على جميع تسوية الوضعية ديال العقار ديال الفلاح بخصوص أرض الجموع والأرض الغابوية والأرض الخاص، لأن الأول ديال القطاع الفلاحي باش تبدأ فيه كيخصو التسوية ديال العقار، لأن بغيت تحفر البئر خصك الورقة ديال (titre)، بغيت تدير الكريدي خصك (titre) وعدد ديال الحاجات اللي مطلوب من الفلاح باش العقار يتقاد الوضعية ديالو.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

كاين شي تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

احنا نزيد تكميلا بأنه كاين واحد الجهد كبير من طرف الوكالة ديال المحافظة باش يكون تسريع في التحفيظ، وخصوصا عبر التحفيظ الجماعي ديال الأراضي اللي هي ما عندهاش (les titres) ديالها، وكاين واحد الجهد كبير وواحد السرعة اللي تشمل جميع مناطق المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

والسؤال الحادي عشرة في سلسلة الأسئلة المدرجة اليوم في إطار الأسئلة الموجهة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات موضوعه "التدابير الحكومية المتخذة لمعالجة وضعية القطاع الفلاحي ودعم الفلاحين ومربي الماشية".

فالكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إبراهيم أخراز:

كيف، السيد الوزير، تسوية وضعية العقارات الفلاحية برمتها؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

ففي إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، الواردة في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية بالصخيرات سنة 2015، حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أوصى جلالت بالانكباب على تسريع وثيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري، لتوفير مناخ ملائم لدمج هذه الأراضي في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع مجانية هذه العملية، مراجعة وتحديث الترسانة القانونية المؤطرة للأراضي الجماعية.

وتنفيذا لهذه التعليمات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تدرج ضمن التوجيهات الكبرى لسياسة عقارية وطنية متكاملة وناجعة، أخص بالذكر منها فيما يخص الأراضي الجماعية:

- تتقوم وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة القطاع الفلاحي بمراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للأراضي الجماعية؛

- إعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من واجبات التحفيظ العقاري؛

- تبسيط المساطر المعمول بها للإسراع بتملك الأراضي الجماعية الواقعة كلا أو بعضا داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق؛

- فتح المجال لتمليك الأراضي الجماعية البورية لأول مرة لأعضاء الجماعات السلالية ذكورا وإناثا؛

- فتح المجال أمام المستثمرين الخواص وذوي الحقوق لكراء عقارات الجماعات السلالية.

ومن أجل تسوية كذلك وضعية الأراضي الموزعة في إطار الإصلاح الزراعي، تم إصدار القانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراضي فلاحية أو قابلة

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير الحكومية المتخذة لتأهيل القطاع الفلاحي ودعم الفلاحين ومربي الماشية في ظل تداعيات الجفاف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياهوالغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تكميلا لما جاء فالجواب ديالي السابق حول هذا الموضوع وفي ظل الظرفية اللي تيعرفها الموسم الفلاحي الحالي، تواصل الوزارة العمل بكل مجهود لتوفير الظروف المواتية والآليات الكفيلة بالتخفيف من أعباء الفلاحين والمواكبة ديالهم، وخاصة صغار الفلاحة، وقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير أذكرهمها:

- دعم غير مسبوق لأئمنة عوامل الإنتاج من بذور وأسمدة وأعلاف كيف ما شرحت لخفض كلفة الإنتاج؛

- حماية الثروة الحيوانية ودعم سلاسل الإنتاج الحيواني المخصصة للمواشي والدواجن عبر دعم الأعلاف؛

- تدبير مياه الري المتاحة بعقلانية والأولوية للزراعات الأساسية؛

- مواصلة دعم السلاسل الحيوانية لاسترجاع التوازن ديالها؛

- مواصلة تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر عبر 20 عقدة برنامج بين

الدولة والمهنيين لتشجيع الاستثمار وتحديث القطاع الفلاحي؛

- إرساء تحفيزات جديدة إضافية في إطار صندوق التنمية الفلاحية والفلاحة التضامنية خصوصا.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية أعدت الوزارة برنامج مندمج لاسترجاع دينامية القطاع الفلاحي بالمناطق المتضررة من الزلزال بغلاف 10.3 مليار ديال الدرهم، وكيف ما قلت شرعنا في:

- توزيع الأعلاف، تقريبا اليوم 5 ملايين قنطار اللي هي تتوزع، وفيما

يخص الأعلاف المركبة 2 مليون قنطار اللي تتوزع وعندنا الهدف هو 6:

- منح إعانات تتراوح بين 50 حتى لـ 70% من سعر اقتناء البذور ديال الطماطم المستديرة والبصل والبطاطس، زيادة على الحبوب لتشجيع الإنتاج وضمان تزويد السوق الوطنية؛

- وكذلك، فيما يخص الأسمدة، 300 ألف طن من الأسمدة تم الاقتناء ديالها وهي توزع اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعطي الكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا سمعت في التدخل ديالكم قلتو أن الحكومة تدبر المياه ديال السقي، احنا راه في المنطقة ديال تادلة راه سنتين والماء مقطوع على تادلة.

تتعرفو، السيد الوزير، أن المنطقة الاقصاد ديالها مبني على هادوك 2 سدود اللي كاينين تماك، سنتين والماء مقطوع، الوضع أصبح كارثي مرة أخرى تنقولها لكم وقتها السنة اللي فات وأنا تنعواود نأكدها اليوم، الأشجار كلها تحيدات، (le périmètre irrigué) أو المدار السقوي اللي فيه 100.000 هكتار تقريبا راه مشى كله، وتمنينا أنك في المداخلة ديالك تتكلم على هاذيك المنطقة اللي راه ضربها حتى هي الزلزال، الزلزال ديال الجفاف أصعب حتى هو من الزلزال اللي ضرب الإخوان ديالنا في الحوز.

سنتين والناس تتعاني، السيد الوزير، وكاين الناس اللي هاجرو المنطقة، كاين الناس اللي باعو جميع الأشياء ديالهم لا من الجرارات ولا من المضخات ولا من الهيمات اللي تيكسبو، وما بقاوش القوت اليومي.

السيد الوزير،

مرة أخرى، تنطلب منك تحي تزور المنطقة ديالنا ولو أن الزيارة غادي تكون متأخرة وصعب أنك ترضي الناس تما، لأن كما تيقولو: "الموس وصل العظم"، وأنا نتكلم على منطقة بني ملال- خنيفرة أو منطقة الفقيه بن صالح وبني ملال، لأنها منطقة الاقصاد ديالها أولا المحرك ديال الاقصاد ديالها مبني على الفلاحة، والفلاحة الأساس ديالها مبني على الماء، سنتين، احنا ما شي ضد الناس باش يشربو الماء، ولكن كان على الحكومة ملي بغات تاخذ هاذ التدابير باش تحبس الماء تعطيه لواحد المناطق يشربو الماء، كنتو تجيو لعندنا قبل وتخبرونا وتقولونا

وغير بغيت نقول لك بأن التوزيع ديال الأسمدة راه بدأ هاذي أكثر من 3 السيمينات، وهو موجود، غادي تخرج من هنا تقدر تمشي تشريه، موجود في أي منطقة وخصوصا في الفقيه بن صالح، وعندنا البذور كذلك الناس راه تخلصو، طبعاً راه كان واحد التأخير ديال، لأن يعني (traitement) ديال (les semences) باش يوصل لهذا راه تخلصو الناس، كان واحد 15 يوم 3 سيمينات اللي هذا والناس راه تخلصو، والمكثرين ديال البذور راه تديرو واحد الجهد كبير، طبعاً فيهم الصغار، ولكن راه توصلو بالأخر ديالهم، واللي ما تخلصش راه غيتخلص في هاذ الأيام هذه.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير.

وهذه المناسبة أقدم لكم بالشكر باسم جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مشاركتكم القيمة معنا في أشغال هاته الجلسة، ونضرب معكم موعداً لاحقاً بإذن الله.

ننتقل الآن للأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء، والتي سيجيب عنها السيد وزير الصناعة والتجارة، نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء، الذي تعذر عنه الحضور لالتزامات طارئة. مرحباً بك السيد وزير الصناعة والتجارة، والله يوفقكم في الأجوبة.

ونبدأ بالأسئلة المتعلقة بفك العزلة عن المناطق المتضررة من الزلزال، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "التأخر الحاصل في فك العزلة وإعادة تشييد الطرق في المناطق التي تعرضت للزلزال وكذا التأخر في إزالة الأنقاض من أجل فسح المجال لإعادة البناء".

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

ذاك هو السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

العنوان أطول من السؤال، نبت عنكم.

ذكية من عندكم هاذي.

السؤال الآني الثاني موضوعه "برنامج فك العزلة عن المناطق المتضررة من الزلزال".

والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

راه احنا غادي نجبسو الماء، آش اللي غادي يوقع؟ وتشوفو مع الفلاحة الصغار والناس اللي غرقو كريدي اليوم، وتشوفو تديرو لهم الجدولة وتعفيهم من (les intérêts).

السيد الوزير،

راه خصكم تشوفو هاذيك المنطقة راه منطقة أصبحت اليوم منطقة منكوبة، راه كانت تساهم بـ 14% في اللحوم على الصعيد الوطني، اليوم ما بقاش، كنا تنساهمو بـ 18% من الحليب اليوم ما بقاش، كنا تنتجو 600 طن ما بقاش عندنا، أرجوك جيو تشوفو المنطقة فين وصلت.

فيما يتعلق بالأسمدة الأزوتية، السيد الوزير، تكلمتو عليها إمتي غادي يبدأ التوزيع ديالها؟ الأسمدة الأزوتية راه ما كيناش، راه ما كيناش راه خص الأسمدة الأزوتية تخرج للوجود، راه إلى ما اعطيتوهاش دابا إمتي غادي تعطيوها؟

فيما يتعلق (les multiplicateurs de semences) أو مكثري البذور دفعو السلعة ديالهم من شهر 6، الآخرين ما زال ما تخلصووش لليوم، السيد الوزير، علاش هاذ التأخير؟ شوفو ديرو قرض، "صوناكوس" (SONACOS) تدير قرض تدير كريدي في القرض الفلاحي وتخلص الفلاحة، راه غير معقول أن الفلاح يبقى يتسنى خمس شهور، وتزيدو المعاناة بمعاناة، هاذيك الشركة كلاوها ناس واللي غادي يخلصوهم الفلاحة الصغار، غير معقول.

وشكراً

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار المحترم.

كاين شي تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار،

فبعد البوادر تتعرف بأنه ما قلت لناش بأن راه طلقنا مياه السقي في تادلة، إيوا طلقناه هاذي تقريبا أسبوع، هاذي طلق، الحمد لله، ونتمناو من الله تجي الشتاء باش يعمر ذاك البراج، لأن الشتاء اللي ما كيناش وهذا الدار البيضاء كان خصها الماء، وهذا هو اللي كاين، يعني ما كيناش..

طبعاً احنا عارفين الفلاحة تضررو تما، عارفين بأن السقي هو الأساس ديال الفلاحة في هاذيك المنطقة، ولكن نطلب الله يرحمنا، وراني جاي، إن شاء الله، للمنطقة في العشر الأيام أو 15 يوم اللي جاية.

¹ Société Nationale de Commercialisation des Semences

المستشار السيد طارق الويداني:

نفس السؤال.

برنامج فك العزلة عن المناطق المتضررة من الزلزال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثالث موضوعه "تأهيل الطرق والمسالك القروية بالمناطق المتضررة من الزلزال".

والكلمة للسيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

شكرا الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي ستتخذونها لتأهيل الطرق والمسالك القروية بالمناطق المتضررة من الزلزال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والسؤال الآتي الرابع موضوعه "البرامج الآنية والمستقبلية لتأهيل المناطق المتضررة من الزلزال على مستوى الطرق والمسالك القروية" للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

دأبا إيلا أنا قريرت السؤال، معنى أنكم تحتفظو بالحصة ديالكم الزمنية كلها ثلاثة ديال الدقايق، إذن هادي طريقة ذكية كذلك.

السؤال الآتي الخامس موضوعه "تأهيل المناطق المتضررة من الزلزال" لأحد أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعرف كل دول العالم مجموعة من الكوارث الطبيعية، لكن الخسائر والمخلفات المترتبة عنها خاصة في الأرواح البشرية تختلف بحسب سرعة التدخل بهذه المناطق، وهنا نتحدث عن صعوبة أو سهولة الولوج للمناطق المتضررة، الدرس الذي نستخلصه من زلزال الحوز، والتي كانت من بين العراقيل التي حالت دون تدخل فرق الإنقاذ والآليات، هو صعوبة التضاريس، بالإضافة إلى شبه انعدام للممرات والمسالك في بعض الأحيان إن صح القول.

وبالتالي، ما هو برنامج الوزارة فيما يخص الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية بالمناطق المتضررة جراء الزلزال الأخير؟

وما هي الجدولة الزمنية المحددة لإنجازها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا للسادة المستشارين على السؤال ونفس السؤال.

مباشرة بعد فاجعة زلزال 8 شتنبر، سارعت مصالح وزارة التجهيز والماء، طبقا للتعليمات الملكية السامية، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهم البنية التحتية الطرقية والمائية.

باشرت مصالح الوزارة جرد جميع نقط الانقطاع على الشبكة الطرقية، وكذا تقييم طبيعة وحجم الأضرار التي لحقت بها والتدخلات التي يجب القيام بها على مستوى نقط الانقطاع من أجل ضمان استمرارية حركة السير.

تسببت الانهيارات الصخرية والانزلاقات الأرضية والتشققات والتصدعات في قطع حركة 20 طريقا مصنفة بطول إجمالي يقدر بـ 460 كلم، بالإضافة إلى مجموعة من الطرق والمسالك القروية غير المصنفة.

تم منذ الساعات الأولى لوقوع الكارثة تفعيل مركز قيادة على مستوى المركزي، تحت رئاسة السيد وزير التجهيز والماء، لتجميع المعلومات حول حالة الطرق المتضررة من جراء الزلزال والتحقق من مستوى التنسيق ما بين المديرية الترابية المتجاورة من أجل ضمان استدامة حركة السير على مستوى المحاور الطرقية بين الإقليمية، وذلك باتصال دائم ومستمر مع المصالح الترابية للوزارات بجميع الأقاليم المتضررة.

ولكن، اسمحو لي السيد الوزير، هاذ الالتزامات راه هي التزامات استعجالية، خصها تكون مبنية على واحد السرعة، ومعروفة في الأجل ديالها، وهنانيا بغيت نشير لواحد المسألة أساسية، هو أنه هاذي تقريبا واحد الأسبوعين، فين الزميل ديالي، النائب عن تارودانت الشمالية، وأنا أتحدث بالخصوص عن تارودانت، لأن أنا من هاذيك المنطقة وكنعرفها، النائب ديال تارودانت الشمالية فمجلس النواب طرح نفس السؤال، ولكن لحد الساعة الوضعية راه بقى هي هي، باقيين المسالك الطرقية مقطوعة في تيزي نتاست وفي الطرق الإقليمية وفي الطرق الأخرى، بقى الأنقاض ديال المباني اللي تريبات وتهدمات بقى هي هي، وهاذ الوضعية على حالها غادي يزيد من تفاقم ديال أوضاع ما تبقى من هاذ الساكنة، وخاصة وأن احنا دابا فالشتا، وعلى أبواب تساقط الثلوج والبرد القارس إلى آخره.

طبعا هاذ الأمر يمكن يؤدي لواحد الكارثة يمكن تكون أكثر أشبه وربما أكثر من الكارثة اللي تسبب عليها الزلزال.

ولهذا، أنا أثرت اليوم باش نعاود نفس السؤال، ونأكد على ضرورة الإسراع في إخراج الصفقات المتعلقة بإصلاح الطرق، والصفقات المتعلقة بإزالة الأنقاض والأتربة، وطبعا الإسراع كيحتم اللجوء إلى الصفقات التفاوضية والمباشرة، وهذا برنامج استعجالي، الهدف ديالو هو فك العزلة وتأهيل المناطق المتضررة، ولكن أيضا الهدف ديالو هو تحقيق التنمية فهاذ المناطق اللي عاشت واحد التهميش وتهميش كبير لسنوات طوال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار الموالي، تفضلوا.

المستشار السيد طارق الويداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله بلادنا باقي فيها الخير، الحمد من الساعات الأولى ديال الزلزال سيدنا دار النداء ديالو لجميع السلطات المحلية والوزارات، كلشي استاجب للنداء ديالو، وهاذ الشئ ما شفناه من 1975 من المسيرة الخضراء.

وكنشكرو الجميع، لا السلطات، لا القوات المساعدة، لا الدرك الملكي، لا الجيش، على هاذ التلاحم اللي شفنا فهاذ الزلزال، ما شفناه من المسيرة الخضراء، تلاحم بين الملك والشعب والجيش، ملي وصلنا من الساعات الأولى.

تم إحداث مركز جهوي للقيادة بمدينة تحناوت، تحت الإشراف الميداني للسيد الكاتب العام للوزارة والسيد المدير العام للطرق لتنظيم وتنسيق التدخلات الميدانية.

حرصت وزارة التجهيز والماء على تعبئة إمكانيات بشرية ولوجيستية مهمة، من آليات وأطرو سائقين لتسريع الوصول للدواوير المنكوبة، بغية تقديم المساعدات الأولية، حيث بلغ عدد الآليات المعبأة 235، في حين تجاوز عدد السائقين 243، مؤطرة من طرف 53 مهندسين وتقنيين.

وفي هذا الإطار، تم التنسيق مع مختلف المهنيين العاملين بالقطاع، حيث ساهمت مجموعة من الشركات الوطنية بشكل طوعي ومجاني، بتوفير أزيد من 100 آلية مع مستلزماتها في مختلف المناطق المعنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب بالترتيب التالي:

- فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- وفريق الأصالة والمعاصرة؛

- والاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- ومجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

ثلاثة د الدقايق ديالكم بقات كاملة مكمولة.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابيلا:

شكرا السيد الوزير.

الله يجازيك بخير أودي السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

وبغيت نأكد بأن حقيقة الالتزام ديال وزارة التجهيز، مبني على المعايينة اللي قام بها السيد الوزير والسادة الأطر في عين المكان.

وبغيت نسجل بإيجابية بأن الالتزام ديال هاذ الوزارة اللي هو معروف، فيه أمرين استعجاليين:

- الأمر الأول: هو إصلاح جميع المقاطع الطرقية المتضررة، سواء تعلق الأمر بالطرق المصنفة أو غير المصنفة؛

- والمسألة الثانية: كتتعلق بإزالة جميع الركام والمخلفات الناجمة عن انهيار المنازل والبنيات كليا أو جزئيا.

وزارتكم المستعجل لفتح الطرق التي تضررت بالمناطق التي ضربها زلزال الثامن من شتنبر، تنفيذاً للتعليمات الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتفاعلاً مع توجيهات جلالته خلال جلسات العمل التي انعقدت لهذا الغرض، كما نستغلها فرصة للإشادة والتنويه أيضاً بالجهودات التي قام بها مختلف الفاعلين المحليين، خاصة السلطات والمجالس الجهوية والإقليمية، وهي أيضاً مناسبة للإشادة بالدعم الذي قدمه القطاع الخاص من خلال تقديم ما يقارب 100 آلية.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، أن طبيعة هذه المناطق جغرافياً معقدة ووعرة، مما يستوجب إعادة النظر في مجموعة من المحاور الطرقية باعتماد تقنية تشبيك قارعة الطرق وتقوية الهياكل الهيدروليكية والخنادق الخرسانية لحماية هياكل الطرق.

كما يتعين اعتماد نظام تشوير مناسب لهذه النوعية من الطرق، وندعوكم كذلك إلى تعزيز مراتب المديرية الإقليمية والوزارة بمزيد من المعدات والآليات، ولما لا إنشاء وحدات طوارئ متخصصة ومؤهلة، مجهزة بأحدث التجهيزات على مستوى هذه المناطق.

فالعرقلة التي تعرفها هذه الطرق في موسم الثلوج والأمطار تتسبب في عزلة الكثير من القرى، وعلى سبيل المثال الطريق الجهوية رقم 315 الرابطة بين قلعة مكونة وتبانة التي تفتقر إلى المنشآت الفنية وتحتاج إلى التوسعة لترقى إلى مستوى الطرق الجهوية بالمملكة، وكذا الطريق الإقليمية رقم 3106 التي تربط 5 جماعات بإقليم أزيلال، مما يستوجب التسريع في بناء هذه الطرق.

السيد الوزير المحترم،

إن الحالة المتردية للطرق والمسالك بالجماعات ذات الطابع الجبلي وتأخر إنجاز القناطر على الوديان والأنهار الكبرى يشكل عائقاً، وغالباً ما يفوت على الساكنة العديد من الخدمات الاجتماعية كما يسهم في الهدر المدرسي، خاصة في صفوف الفتيات.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا إلا أن نتقدم بكل الإشادة والتنويه للأطر التقنية والهندسية والإدارية بالمديرية الإقليمية للتجهيز هذه المناطق التي تكبدت الكثير وأنجزت عملاً كان محل إشادة من طرف الساكنة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق المحترم من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تفضلوا السيد الرئيس.

أنا شخصياً من منطقة تارودانت، إقليم تارودانت، السيد الوزير، اللي حتى هو جاه الزلزال وخصوصاً قيادة تمالوكت، قيادة تمالوكت فيها أربعة جماعات.

كابينين الطرق اللي تمحاو ما بقاوش، السيد الوزير، ما بقاوش، هذا مشكل، كابين طريق بين تمالوكت إيمولاس، تمالوكت تفروتان، تمالوكت تفروتان تتمشي فيها 200 شاحنة يومية، من جنب تمايا وخدمة فيه واحد العدد ديال الناس تمايا، وبغيناكم، السيد الوزير، باش تشوفولنا هاذ الطريقان باش حتى هو ما يكونو فهاذ البرنامج.

وكاينة الطريق المدارية التي تربط بين 10 جماعات، من نقطة أركان على الطريق السيار إلى أولاد برحيل مروراً بجماعة أركانة، تنمكان، تفروتان، إيمولاس، سيدي عبد الله أوسعيد، إذا اوكيلال، تالكجونت، حتى إلى أولاد برحيل.

هاذ الطريق تتفك العزلة على ما يزيد عن 150.000 أسرة وغادي تفك.. رواج اقتصادي وسياحي، فلاحي مهم.

وهاذ الجماعات هي منطقة جبلية وهي اللي غادي تعطينا الحل الأنسب باش نفكو العزلة على هاذ المنطقة ديال إقليم تارودانت، هاذ الإقليم اللي صبروما هضرش على حقو حتى هضر عليه الزلزال، الناس مساكن دراوش ما بغاواو، بغاوا غير الراحة وراحة البال، والحمد لله، جاء الزلزال وهو ما جاهم الحق ديالهم، وخصنا نوقفو عليهم.

بالنسبة لوزارة التجهيز بغينا يكونو دراسات في المستوى، بغينا دراسات في المستوى ما بقيناش بغينا دراسات عادية، تيجيو دبا تقول لك واش عندك شي دراسة في الجماعة اعطيها لنا، هذا ماشي معقول.

بغينا دراسات، بغينا طرق تكون فيهم 10 متر، ما تكونش فيهم 5 متر، ما تلقى حتى فين تخالف مع صاحبك، بغينا دراسات في المستوى، بغينا قناطر في المستوى، حتى احنا بغينا نشوفو هاذ الطرق اللي كابينين بين الدار البيضاء والرباط.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للمستشار المحترم في إطار التعقيب من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على كم المعطيات والمعلومات المقدمة حول تدخل

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

أولا باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإننا نشكرنا على الأعمال التي قامت بها فرق التدخل بجميع أطيافها وأصنافها، وتحتية خاصة لسائقي الآليات وعمال الشساعة الاستثنائية الذين بذلوا مجهودا كبيرا.

السيد الرئيس،

في نظرنا يجب على الوزارة أن تفكر مليا في خلق دينامية تركز على الاستباقية في تدبير مثل هذه الأزمات وذلك عبر:

- تشخيص شامل لجميع المحاور الطرقية الإستراتيجية التي تدخل في مجال تدخل الوزارة:

- ثانيا، جرد شامل لجميع الطرق المصنفة وكذلك غير المصنفة مع إبراز حالتها وكذا مميزاتها:

- إعادة النظر في طريقة تدبير حضائر آليات الأشغال، وذلك عبر خلق نقط جديدة وإضافة آليات جديدة:

- تزويد الوزارة بآليات ملائمة لبعض الظروف الصعبة، وذات قوة كافية لفتح الطرق المتضررة جراء الكوارث الطبيعية:

- إعداد تصاميم تكون ملائمة للظروف المحلية:

- الحرص التام على مراقبة جودة المواد المستعملة لبناء الطرق لتكون متينة:

- تصريف فعال للمياه أثناء الفيضانات:

- صيانة وقائية استباقية كما جرت العادة بذلك من قبل:

- اعتماد معايير البناء المرنة:

- إدارة البيانات والمعلومات:

- جمع البيانات حول حالة الطرق، يجب أن تكون لدينا بيانات عن كافة الطرق:

- دمج التقنيات الحديثة، استخدام تقنية مثل المراقبة بالكاميرات والمستشعرات وأنظمة المعلومات الجغرافية:

- المتابعة والتقييم المستمر للمشاريع.

كانت هذه بإيجاز أفكار نريد تقاسمها من أجل تجويد العمل داخل الوزارة، وسنوفي السيد الوزير بمدخلة مفصلة في هذا الشأن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة الآن لأحد أفراد مجموعة الدستوري الديمقراطي

الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير.

وجب اليوم أكثر مما مضى التنسيق مع كافة الشركاء المعنيين من أجل إعداد خريطة تدبير المخاطر، خاصة الكوارث الطبيعية، والتي يجب أن تتضمن لائحة لكافة الطرق والمسالك القروية الواجب إنجازها حسب الأولوية والأهمية.

وهنا سنعود بكم إلى جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 يناير 2023 والتي تساءلنا فيها عن إشكالية صيانة الطرق المرقمة من قبل الجماعات الترابية، فهنا ومرة أخرى، نطرح معكم إشكالية الطرق غير المرقمة والمسالك القروية، فهي الأخرى تدخل ضمن الاختصاصات المشتركة للجماعات، وبالتالي لا يمكن بناؤها أو صيانتها إلا بشكل تعاقد بين الجماعات والدولة.

لكن، ما يزيد من صعوبة هذا الأمر، هو أن وزارة التجهيز والماء لا تتدخل في إنجازها، وبالتالي نكون هنا أمام إشكال قانوني، وهي مناسبة، السيد الوزير، لتضافر الجهود لإيجاد حلول لمثل هذه الإشكاليات، حتى يتسنى لنا ضمان إشراك الجماعة الترابية في مثل هذه المشاريع مستقبلا دون صعوبات، باعتبارها مكونا أساسيا في مثل هذه الأوراش، كما أن الجوانب التقنية يجب أن تخضع لمراقبة وزارتك حتى تكون الإنجازات بجودة ومواصفات جيدة وقادرة على مواجهة كل الكوارث المحتملة.

اليوم، الزلزال وغدا، لا قدر الله، السيول والفيضانات.

اسمحوا لي السيد الوزير، وبنفس المقاربة ونفس المنطق الدعوة إلى التفكير في مناطق أخرى تعاني من نفس المشكل والصعوبات، كخطوة استباقية من أجل عدم تكرار نفس الشيء بها في حالة إصابتها بكوارث طبيعية، لا قدر الله، مستقبلا، والتي تنتظر دورها في الاستثمارات من الطرق والمنشآت والمسالك، بطبيعة الحال، دون أن نؤثر على السير العادي للأشغال بالمناطق المتضررة جراء الزلزال الأخير.

ونؤكد في الختام على تضمين هذه الملاحظات بمخطط وطني استباقي لتدبير المخاطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا للمنصة في إطار الوقت المتبقي لكم.

وهذا التدخل ديالهم تضرب به وديال المغاربة كلهم وديال المنظومة لمواجهة الكوارث ديال المغرب تحت الإشراف المباشر ديال سيدنا الله ينصرو، تضرب به المثل فالعالم كله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على الرد على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين.

وأمر للسؤال السادس وموضوعه "برنامج الوزارة من أجل تحلية مياه البحر".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

السي مهدي، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول مخطط الحكومة لتحلية مياه البحر ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الهام.

المغرب كيتوفر الآن على 14 محطة لتحلية مياه البحر المنجزة إلى غاية 2023 فأكادير، فالعيون، فالحسيمة، فبوجدور إلى آخره.

إجمالي الطاقة الإنتاجية الحالية ديال هاذ المحطات تقريبا 220 مليون متر مكعب في السنة، مشاريع محطات تحلية مياه البحر اللي هي فإطار الإنجاز اليوم، غتمكننا من إنتاج 103 مليون متر مكعب إضافية فالداخلة، فسيدي إفني، أمركوف، سيدي الغازي وفطرفاية.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السادة المستشارون على هاذ التعقيبات المفيدة.

بالنسبة للمقاربة الشمولية للكوارث، غنضرو عليها في السؤال الموالي، المغرب يتوفر على منظومة شمولية لمواجهة الكوارث، ولكن كايين سؤال مخصص لهاذ الشيء.

بالنسبة للتدخل الاستعجالي، في 48 ساعة تحلات 90% ديال هاذ الطرق المصنفة، في 48 ساعة، والكل تيعرف التضاريس اللي كايينة تما، والصعوبات اللي كايينة فهاذ المناطق اللي قاسها الزلزال.

يوم الثلاثاء 12 شتنبر، تحلو الطرقتان كاملين، يعني هاذ 460 كيلومتر اللي كانت مقيوسة اللي كانت مسدودة، بعد فتح الطرق المصنفة مشات الآليات وفرق ديال وزارة التجهيز والماء تحل الطرق غير المصنفة، وتواجه وتخدم على التعبئة باش توجد المنصات اللي غيسكنو فيها الناس اللي غيتحطو فيها الخيام، إلى آخره.

باشرت فرق التدخل الميدانية التابعة للوزارة منذ الأيام الأولى للفاجة فتح كل أو جل الطرق والمسالك اللي كانت بإمكانها تفتحها بهاذ الآليات.

بالنسبة للتواصل، وهذا مهم جدا، البيان الأول اللي خرج على أشنا هي الطرقتان المحلولة، وأشنا هي الطرقتان المسدودة خرج مع الربعة دالصباح، الربعة دالصباح، نهار السبت، ومن بعد ولي تخرج بيان كل ساعة، باش يعطي الحالة بالنسبة للطرق المفتوحة والطرق المغلقة، هاذ الشيء تفتح للعموم وكل ساعة وببلاغات متواصلة فكل الشبكات الإلكترونية ديال الوزارة العمومية وفكل (les médias) التواصلية.

بالنسبة للبرامج المستقبلية، عندكم الحق، أولا وقبل كل شيء، كايين الموارد البشرية، السيد المستشار المحترم، هضر على الدراسات، هضر على تقوية الموارد البشرية، وهضرتو أيضا على تقوية الآليات اللي خصهم يكونو في هاذ المناطق، هذا أول تدبير اللي إن شاء الله غيتخذ باش يكونو عندنا دراسات اللي فالمستوى اللي غيمكننا بها نفتحو الطرقتان.

وثانيا، كايين أيضا المراقبة ديال البنية التحتية بالنسبة للماء والطرق، هاذ البنية التحتية مشا الفرق باش يشوفو كل الجسور، إلى آخره، واش تقاسو بهاذ الزلزال؟ والحمد لله كل البنية التحتية كانت أضرار خفيفة من غير وحدة اللي تما تغيير المسلك باش مانمروش منها، إلى مدى تعاود الصيانة ديالها.

هاذ الفرق ديال وزارة التجهيز والماء، بهم الكاتب العام اللي كان على الميدان وبات تما، اشتغلوا ليل نهار مع الشركات، في منظومة، في برنامج مسطر، طبقا للتعليمات الملكية السامية باش يقوموا بالواجب.

تبدلها الحكومة، خاصة وضع نموذج جديد لتحلية مياه البحر، بهدف تعبئة أكثر من 1.3 مليار متر مكعب في السنة بحلول 2030، ونذكر منها:

- محطة أكادير وضرورة الرفع من قدراتها لأنها كانت مخصصة مبدئيا للفلاحة:

- تشغيل محطة أسفي:

- محطة التحلية بالعاصمة الاقتصادية:

- مشروع الربط بين نهر سبو ونهر أبي رقراق.

كما لاحظنا باهتمام، الرفع من الاعتمادات المالية الإجمالية المخصصة للبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب في مشروع قانون المالية لسنة 2024 إلى ما يفوق 18 مليار درهم.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى 3 نقط رئيسية:

1- التكلفة المرتفعة لتحلية مياه البحر تبقى عائقا مقارنة مع الوسائل التقليدية، وهو ما ينبغي التعامل معه عبر تخفيض هذه التكلفة لتتماشى مع إمكانيات الفلاحين ولا تؤثر على تنافسية المقاولات الفلاحية، خاصة المصدرة؛

2- الأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية الناتجة عن مخلفات عملية التحلية، وهو ما يتطلب التعامل معه بجدية من خلال القيام بدراسة الأثر لتفادي الأضرار بالحياة البحرية والفرشة المائية الباطنية؛

3- العمل على الاستثمار في كفاءة المياه والطاقة وتوظيف الطاقات المتجددة في محطات التحلية، وكذا تطوير منظومة فلاحية جديدة تعتمد على التحلية والمنتجات الفلاحية الأقل استهلاكاً للمياه.

وفي الأخير، فإننا، السيد الوزير المحترم، نتساءل معكم عن آفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص في محطات تحلية المياه، خاصة ونحن ننتظر تفعيل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المنصوص عليه في القانون رقم 46.18 منح رؤية واضحة للقطاع الخاص الوطني في هذا المجال.

كما نتساءل عن التدابير التحفيزية لتشجيع المقاولات الوطنية على الاستثمار في هذه المحطات ومدى تفعيل الأفضلية الوطنية في هذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل لديكم تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

هاذ المحطة، مثلا ديال الداخلة، غادي تكون عندها السعة ديال 37 مليون متر مكعب سنويا، اللي غادي تمكن من دعم مياه الشرب فالداخلة، وأيضا السقي ديال 5 آلاف هكتار، خلال فترة 2023 و2025 سيتم الشروع في استغلال محطات تحلية مياه البحر بكل من الداخلة وسيدي إفني وأمغريو.

تم توقيع أيضا عقد امتياز خلال سنة 2023 مع (OCP²) لتزويد كل من أسفي والجديدة بمياه الشرب، وكذا إنتاج مياه صناعية بمشروع مشترك لتحلية مياه البحر لإنتاج 85 مليون متر مكعب سنويا خلال فترة 2023 و2025، اللي غتزد إلى 110 مليار متر مكعب سنويا، ابتداء من سنة 2026.

كيتم أيضا الإعداد لإنجاز أكبر محطة لتحلية مياه البحر على المستوى الوطني في جهة الدار البيضاء- سطات، بسعة تقدر بـ 300 مليون متر مكعب واللي هي غادي تبدأ 200 مليون متر مكعب ابتداء من سنة 2026، ومنها 50 مليون متر مكعب غتمشي للسقي.

برمجة عدد من المحطات لتحلية مياه البحر بالجهة الشرقية، بتزنييت، طانطان، كلميم والصويرة وتوسيع محطتين طرفاية وأكادير، وذلك لمباشرة استغلالها في مرحلة 2026 و2027.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم.

لابد في البداية من التأكيد على أن بلادنا تعاني على غرار العديد من دول العالم من التداعيات الوخيمة للتغيرات المناخية، الأمر الذي نتج عنه نقص حاد في الموارد المائية.

ولا شك بأن ندرة المياه تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية في المغرب.

وكنتيجة مباشرة لضعف التساقطات المطرية، يتوقع القطاع الفلاحي إنتاج جد منخفض هذه السنة، وعلى المدى البعيد سيؤدي تغير المناخ إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 6.5%، كما يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى نزوح 1.9 مليون مغربي من القرى، أي 5.4% من إجمالي السكان بحلول سنة 2050.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بالمجهودات الجبارة التي

² Office Chérifien des Phosphates

الملك محمد السادس أيده الله ونصره، شرع المغرب منذ سنة 2004 في إنجاز أورش مهيكلة بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

أما فيما يتعلق بخطة عمل وزارة التجهيز والماء لتدبير الكوارث الطبيعية، فتندرج ضمن إستراتيجية الحكومة لتدبير مندمج للمخاطر الطبيعية، وتتجلى عبر التدابير التالية المتخذة من طرف مختلف القطاعات المعنية التي تشرف عليها الوزارة، ومنها قطاع الأرصاد الجوية وبكل ما تفعله وقطاع المياه وقطاع الطرق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير المحترم،

في البداية نجدد في الفريق الحركي التعبير عن اعتزازنا وافتخارنا بكيفية تدبير بلدنا لزلزال الحوز بالأطلس الكبير، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

تدبير حظي بإعجاب وتقدير مختلف المنظمات الدولية ودول العالم، ونتمنى صادقين أن تنجح الحكومة في تنزيل البرنامج المندمج لتنمية وإعادة إعمار الأقاليم المتضررة من الزلزال.

السيد الوزير المحترم،

مما لا شك فيه أن بلدنا له ما يكفي من التجارب لتدبير أمثل للمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، إذ عرف عبر حقبة مختلفة، زلازل وفيضانات، مما يستلزم اليوم من الحكومة تجاوز مقارنة رد الفعل لتدبير الكوارث الطبيعية إلى مقارنة استشرافية، تركز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية.

وهي مقارنة ستمكن من التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتساهم في حماية الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية.

وانسجاما معه، فالحكومة مطالبة بالأخذ بعين الاعتبار مخاطر الكوارث الطبيعية عند برمجة وإنجاز المشاريع القطاعية وإعطاء الأهمية اللازمة للدراسة التقنية التي يجب أن تستحضر دائما هذه المخاطر، خاصة في قطاع التجهيز والماء والإسكان والتعمير.

السيد الوزير المحترم،

الاستراتيجية الحكومية لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية 2020-2030 تحتاج إلى تحيين على ضوء المستجدات التي عرفتها بلادنا،

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار على التعقيب.

غير بعجالة، يتم الاعتماد حاليا في جل مشاريع تحليلية مياه البحر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص في مجال تحليلية مياه البحر وضمان توفير الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمها في الأجل المحددة وبالجودة المتوخاة:

الاعتماد بشكل كبير على الطاقات المتجددة أيضا من أجل تلبية الحاجيات الطاقية لهذه المشاريع وتخفيض الكلفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت المخصص للتعقيب.

السؤال السابع وموضوعه "استراتيجية الحكومة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية"، والسؤال للسيد رئيس الفريق الحركي.

السي مبارك السباعي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

من دروس الزلزال وقبله العديد من الأزمات الناجمة عن الفيضانات أن بلادنا في حاجة إلى تطوير استراتيجية وطنية لرصد وتدبير الكوارث الطبيعية والحد من تداعياتها، خاصة في جوانب البنية الطرقية وإعادة النظر في البرامج والسياسات العمومية الموجهة للمناطق القروية والجبلية، فما هي التدابير الحكومية في هذا المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في البداية تجدر الإشارة إلى أن الإشراف الفعلي على إستراتيجية الحكومة لمواجهة أو تدبير الكوارث الطبيعية يندرج ضمن اختصاصات وزارة الداخلية التي تتولى القيادة والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

يجب التذكير أيضا، أنه وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة

خاصة بعد الزلزال الأخير.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التعجيل بإحداث منصة في كل جهة للمخزون الاستراتيجي من موارد أساسية بتنسيق وشراكة مع مجالس الجهات بغية ضمان نجاعة التصدي الفوري للكوارث الطبيعية، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية في هذا الإطار.

ونقترح كذلك أيضا في الفريق الحركي تحسين الآثار المؤسسيات وتقوية آليات تمويله، ونتطلع أيضا إلى تسريع وتيرة الاستثمار في المشاريع الوقائية الهادفة إلى التقليل من آثار الكوارث الطبيعية، مثلا: السدود بالنسبة للفيضان، والطرق والمسالك..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

كاين شي رد على التعقيب، السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

بعجالة، شكرا على هاذ التعقيب السيد المستشار المحترم.

الحكومة تتوفر على مقارنة استباقية واستشرافية، ولكن قابلة أيضا للتجويد، وشكرا على الإضافات اللي جيتوبها.

غنعتيكم مثال بالنسبة لقطاع الأرصاد الجوية، كاين تعزيز وتطوير الشبكة الوطنية للرصد الجوي، تعزيز القدرات الحسابة ووسائل الاتصالات، وذلك بالاعتماد على حاسوب جد متطور ومنظومة معلوماتية حديثة لتجميع ومعالجة المعطيات.

هاذ المعطيات هي اللي كنتجي، هي اللي كتحلل بحاسوب جد متطور باش تعطينا الأرصاد الجوية استباقيا لكل جماعة باش يمكن للسلطات والساكنة تأخذ الاحتياطات ديالها، هاذ الشي غير بالنسبة للقطاع الجوي.

بالنسبة للطرق، بالنسبة للمياه، بالنسبة للفيضانات كاين مقارنة، ولكن الكمال لله، وكلشي قابل للتحيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثامن موضوعه "وضعية عمال الشساعة الاستثنائية"، والكلمة لأحد أفراد مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نسائلكم السيد الوزير، عن وضعية عمال الشساعة الاستثنائية؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة نيابة عن السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

فات السيد وزير التجهيز والماء، أنه جابوب على هاذ السؤال، كيشغل باش يصفى الوضعية ديال هاذ الفئة اللي كتشغل تقريبا 1500 ولا 1551 واحد اللي هوما فالحقيقة خارج التغطية الآن، كاين عدد ديال الاجتماعات مع كل المتدخلين من وزارة المالية، من عدد ديال الوزارات الأخرى، باش يلقاوا الحلول.

السيد الوزير ملتزم وكيشغل باش يصفى بصفة نهائية ويلقى الحل لهاذ الوضعية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي نازهي، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

إن فئة العاملين بوزارة التجهيز والماء، والذين تم تشغيلهم في إطار الشساعة الاستثنائية، الذي قضى البعض منهم أزيد من 25 سنة في خدمة هاذ القطاع ومختلف المديرات التابعة لهاذ الوزارة.

يقومون بمختلف الأشغال والمأموريات الإدارية منها والتقنية وبدون انقطاع حتى يومنا هذا، وذلك لحاجة القطاع إليهم بطبيعة الحال، غير أنهم ظلوا على الهامش دون التفكير في حل حقيقي لوضعيتهم الإدارية والقانونية.

إذ نعتبر أن الترسيم حل ناجح والذي حرموا منه، بينما تم ترسيم جميع المؤقتين منذ 2002-2003، علما أن بعضهم التحق بالقطاع منذ 1992 وبعضهم حاليا على أبواب التقاعد، لكن ملفهم ظل معلقا وخارج اهتمام الوزارة، والحالة هذه فإنهم محرومون من التغطية الصحية، التعويضات العائلية، خدمات مؤسسة الأعمال الاجتماعية وغير معترف بهم إداريا، بالرغم من كونهم يشكلون ركيزة أساسية في القطاع، حيث تجدهم في الصفوف الأولى أوقات الأزمات كالجائحة، الزلزال، إلى آخره، وبكل مصالح المديرات والأوراش الكبرى، وقد أبانوا عن مهنية كبيرة في كل المجالات.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

أسألكم، السيد الرئيس، عن إستراتيجية الوزارة لتيسير الولوج للعقار المخصص للاستثمار الصناعي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "المناطق الصناعية"، والكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

السي السالك، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة لضمان تدير مستدام وفعال للمناطق الصناعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

تفضلوا للمنصة عندكم ست دقائق.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشاران المحترمان على هاذ الأسئلة القيمة.

بالنسبة للمناطق الصناعية، اليوم المغرب يتوفر على تقريبا 12.000 هكتار ديال الأراضي الصناعية المجهزة.

في إطار سنتين، الوزارة شرعت في 27 مشروع ديال إعداد مناطق صناعية بإجمالي 1470 هكتار إضافية، والتي جاي باقي غيتضاعف في السنوات الاثنتين المقبلة، وإعادة تأهيل تقريبا 333 هكتار.

اليوم كندشغلومع كل الجهات، مع كل المجالات الترابية، حيث كايين التزام اللي اخذناه هنا من أجل إعداد منطقة صناعية في كل إقليم، على سبيل المثال كنت نهار الجمعة فالرشيدية وابرنا اتفاقية من أجل

إنهم ضحايا التهميش والإقصاء الذي رافقهم طيلة مدة اشتغالهم بالقطاع، وقد صدعت أصواتهم وباحت حناجرهم بكثرة المطالبة بإنصافهم، وجفت أقلامهم بكثرة تدوين الشكايات ومراسلة مختلف الجهات، لكن دون جدوى ولا أحد اقترب من ملفهم ومن تحسين وضعيتهم الإدارية المأساوية، وكأنه ملف حارق، ملهب.

إننا نعتبر في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هذا الملف من الملفات الحارقة، والذي لا يتماشى مع شعارات النموذج التنموي، ولا تعميم الحماية الاجتماعية والنهوض بأوضاع الطبقة الهشة والفقيرة، ونعتبر أن العمل بهذه الطريقة ولمدة طويلة هو خرق سافر لمقتضيات مدونة الشغل، ولتحقيق أدنى شروط العمل اللائق بما فيه الاستقرار وغياب وضوح العلاقة التشغيلية التي تربط هذه الفئة بالوزارة، والتفاوتات في الأجور من مديرية لأخرى، والتي لا تتجاوز في أغلب الأحيان الحد الأدنى للأجور.

السيد الوزير،

يتعين التدخل العاجل فيما يخص الاحتقان الحاصل بالمديرية الإقليمية بمكناس، والذي لم تصرف أجرة شهري دجنبر 2022 وشتنبر 2023 والمديرية الإقليمية بكلميم، اللي في هاذ اللحظة اللي احنا تنداكرو، كايين اعتصام ووقفات في المديرية ديال كلميم، التي باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي لم يتم اعتماد المعيار الجديد من طرف الخازن الإقليمي وبذل مجهود لإيجاد صيغة قانونية لتسوية وضعية هذه الفئة، سواء مع وزارة الوظيفة العمومية أو المالية أو الخزينة العامة للمملكة أو طرحه على صعيد رئاسة الحكومة.

إن الأمر لا يهم قطاع التجهيز والماء فقط، بل يهم قطاعات أخرى.

السيد الوزير،

ألم يحن الوقت بأن تتحمل الوزارة مسؤوليتها لتسوية هذا الملف وإدماجها لهاذ الفئة في أسلاك الوظيفة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وكان هذا آخر سؤال، عندكم شي رد على التعقيب، السيد الوزير؟

كان هذا آخر سؤال في قطاع وزارة التجهيز والماء.

والآن نمر لقطاع وزارة الصناعة والتجارة والتي هو في صميم اختصاصكم، السيد الوزير.

والسؤالين المواليين، البداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، وموضوعه "تسهيل الولوج للعقار المخصص للاستثمار الصناعي".

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

ونثمن عالياً الجهود التي تقومون بها منذ توليكم على رأس هاذ القطاع الحيوي الذي هو قطاع الصناعة والتجارة، ونثمن أيضاً هاذ الزيارة ديال إقليم الرشيدية التي صراحة كان محتاج لهاذ الالتفاتة باش تكون عندو مناطق صناعية. وهذا لا بد ما يدخل فالاستراتيجية العامة ديال الدولة، ديال أنه المناطق التي تزخر بموارد طبيعية التي تحتاج إلى تامين، لا بد أن نخلق فيها مناطق صناعية باش يمكن.. لأن كاستوردو بعض المنتوجات التي باهظة الثمن في حين أن المادة الخام ديالهم باش كيتصاوبو عندنا في بلادنا.

أنا بغيت نشير أيضاً للجهود التي تدار على مستوى الحكومة الحالية ديال القوانين المنظمة لهاذ القطاع ديال الاستثمار، صراحة التي بذل واحد المجهود كبير، ويحسب لها أن القانون الإطار ديال الاستثمار، عموماً القانون رقم 03.22 الذي جا بواحد الهدف جد عالي فالطموح وهو كيف ما نتعرفو الاستثمار العمومي الآن في ميزانية 2024 مثلاً 335 مليار، والهدف في أفق 2026 أنه نتوفقو أنه نعبؤو 550 مليار ديال الاستثمارات لخلق 500 ألف منصب شغل، وخصوصاً قلب هاذ المعادلة وإعطاء المجال أكثر للقطاع الخاص، باش يمكن يقوم باستثمارات ثلثين ديال المجهود الكلي للاستثمار على المستوى الوطني بعكس الحالة التي عندنا اليوم.

لهاذ السبب، فالولوج للعقار الصناعي، كنظن شرط من شروط النجاح ديال هاذ الإستراتيجية ديال الاستثمار عموماً، ولا بد أنه تعطى لوالعناية باش كما قلت فمناطق الهامش وبقبعض المناطق، لأن هناك جهات التي تزخر بعدة مناطق صناعية، كايين (un suréquipement) بالتأكيد أنه الاستغلال ديالها ربما قلتو، السيد الوزير، ربما تحتاج إلى تأهيل، ولكن هناك أيضاً مناطق التي تحتاج لهاذ المجهود ديال المناطق الصناعية.

كما نتعرفو أيضاً فالولوج للعقار شرط من الشروط ديال الولوج للتمويل، فالإشكال الذي عند مجموعة دالمستثمرين أن الذي وجدو أن ملي تنديرو واحد النظرة شاملة مثلاً على المراكز الجهوية للاستثمار عبر المملكة كنلقاو واحد العدد هائل ديال الملفات المطروحة والتي جاهزة للاستثمار، ولكن ربما العائق ديال الولوج للعقار يعتبر عائق أساسي، وهذا عندو تأثير على مناخ الأعمال عموماً.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة لأحد أفراد الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية السيد المستشار السي السالك تفضل.

تطوير خمس مناطق صناعية، وحدة في كل إقليم، وهذا التزام الذي غناخذوه.

كايين في عدة جهات عدد ديال الأقاليم التي عندهم مناطق قديمة، خص إعادة التأهيل ديالها، التي محتاجين لمناطق جديدة ماشي صناعية ولكن اقتصادية، حيث ما يمكنهاش تستقطب مشاريع كبرى، تنمشيو لها أيضاً باش يخرجو الحرفيين باش نعطيوا أراضي للكراء أو للشراء للحرفيين.

أيضاً، باش نزيدو فهاذ المجال، اليوم كايين رغبة كبيرة بالنسبة لعدد ديال الصانعين التي كيكونو فالمدن، التي كيبيغو يخرجو من المدن، حيث كيكونو فملحقات التي ما كتواجبش الضوابط ديال السلامة، وعندنا برنامج الذي هو برنامج "سلامة" باش نخرجوهم.

أيضاً، جينا بقانون جديد، حيث كايين عدد ديال المضاربات، فهاذ المناطق الصناعية من أجل استرجاع سريع ديال هاذ الأراضي التي ما كيتمش استغلالها أو تامينها لأغراض صناعية.

عندنا مقارنة شمولية باش نعطيوا كل ما يحتاجه المستثمر من أجل خلق فرص الشغل.

اليوم عندنا 1625 مشروع صناعي التي كنيشتغلو عليه، 88% ديال موالين المشاريع عندهم الأرض التي هي مجهزة أو المكان الذي يمكن لهم يصاوبو فيه المشروع ديالهم، بقات 12%، منهم 60% مازال ما اختارو فين غيصاوبو المشروع ديالهم ومازال ما كملوش الدراسة المالية الكاملة ديالهم باش يعرفوا واش غيشريو ولا غيكريو.

40% الآخرين كيقلبو على إمكانية باش يصاوبو هاذ المشروع الصناعي فالأرض ديالهم، وهذا عندنا معه إشكال، حيث فعدد ديال الحالات هاذ الأراضي ما كانش عندهم الصفة الصناعية، وتتعرفو بأن احنا اليوم كنركزو كل المشاريع الصناعية فالمنطقة الصناعية، علاش؟ حيث الصناعة محتاجة للتجزئة، محتاجة للضو، محتاجة للطريق وما يمكنناش نصاوبو مصنع فوق كل أرض التي كيملكها شي واحد، وهاذ الشيء خصنا نعرفوه، اليوم الصناعة خصها تدار فالمنطقة الصناعية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

وفي إطار التعقيب أعطي الكلمة للسيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

مما لا شك فيه، السيد الوزير المحترم، أن قطاع الصناعة اليوم ببلادنا يلعب دورا مهما في اقتصاد المملكة وتطورها، خصوصا مع الأهمية التي يولها صاحب الجلالة نصره الله لهذا القطاع والشراكات التي يسعى إلى خلقها مع مختلف الفاعلين الدوليين والاقتصاديين، قصد الدفع بخلق العديد من الوحدات الصناعية الكبرى في مختلف المجالات، الأمر الذي يحتم على الحكومة مضاعفة الجهود من أجل جعل القطاع الصناعي أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني.

حيث لا يزال منطق الأقطاب الصناعية الكبرى مهيمنًا في بعض المناطق فقط داخل تراب المملكة، الذي يمس بمبدأ العدالة المجالية ويجعل شباب المناطق الأخرى يفرون إلى تلك الأقطاب من أجل الحصول على فرص الشغل الملائمة لتكويناتهم.

وفي هذا السياق، أستحضر معكم، السيد الوزير، أحد الإشكالات التي تعرفها جهة العيون-الساقية الحمراء المتمثلة في تأخر إنجاز مشاريع ذات الصبغة الصناعية التي تم لأجلها رصد مبالغ كبيرة من أجل تحويلها إلى قطب صناعي قادر على جعل المنطقة أكثر ازدهارا وتطورا، علما أن هذه الجهة ولله الحمد تعرف ميلاد منطقة صناعية جديدة بمواصفات دولية، غير أنها تفتقر إلى جلب استثمارات كبرى، مع العلم أن الجهة كما تعلمون غنية بالموارد الطبيعية، هذا فضلا عن المناخ الصحراوي الذي يبرز العديد من الإمكانيات في مجال الطاقة الشمسية والريحية، الشيء الذي يمكن أن يساهم في تلبية الاحتياجات الوطنية للكهرباء ويعزز الاستدامة البيئية، وكذلك توسيع هامش صناعة الطاقة البديلة، إضافة إلى تقليص نسبة البطالة داخل صفوف الشباب بالجهة، وخلق شغل قارودائم لهم.

وفي الختام، السيد الوزير، نتمنى لكم كل التوفيق في تنزيل ورش صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل لديكم رد على التعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هذه التعقيبات الإضافية.

أولا وقبل كل شيء، اليوم سيدنا أعطى التوجه ديال العهد الجديد ديال الصناعة المغربية، وهذا التوجه مبني على السيادة ومن أجل خلق

فرص شغل للشباب ديالنا، هذا الأول وهذا هو التوجه اللي غادين فيه. وغادين فيه بمقاربة تشاركية، جهة بجهة، غادي نشتغلو معها على البرامج، على الاستثمارات اللي خصها، على الدعم اللي خصنا نعطيوه، على المناطق اللي خصنا نحطوها فيها، باش نضافرو الجهود ونجيبو ذوك المشاريع اللي خصنا نجيبو باش نديرو التنمية المستهدفة اللي بغاها سيدنا لكل جهة في المغرب، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الثالث موضوعه "دعم المقاولات الوطنية ودعم تنافسيتها".

والكلمة لأحد... أو السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

السي كريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الرئيس، السيد الوزير، ما هي أهم الإجراءات لدعم المقاولات الوطنية ودعم تنافسيتها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الهام.

بحيث أن قطاع الصناعة دائما متهم بدعم المقاولات الأجنبية دون المغربية، وهذا غير صحيح.

كل ما حظتو البرامج الوزارية متوفرة لكل المستثمرين اللي غادي يخلقو فرص الشغل للمغاربة والمغربيات.

هذا أولا وقبل كل شيء، اليوم من أصل 1625 برنامج استثماري في الصناعة، 89% ديال هذه الاستثمارات رأسمال مغربي، ومنها 70% مقاولات صناعية صغرى ومتوسطة.

كاين عدد ديال البرامج اللي كتدعم التنافسية ديال المقاولات المغربية، برامج استثمارية، منها البرامج ديال (MarocPME) البرامج اللي كدعمها للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر واستعمال كل آليات وكل الخبرات من أجل النجاعة الطاقية والولوج إلى طاقات متجددة، برامج

مواكبة تقنية كانت مواكبة في الخبرة المالية أو مواكبة في الخبرة التقنية المدققة، اليوم هاذ مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة واكبت أكثر من 4000 مقالة من أجل تقوية التنافسية ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

والكلمة الآن للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا دائما الرؤية ديالنا كفريق نعتز ونفتخر بالمقابلة المغربية واللي مؤخرا كما تعرفو أن سيدنا الله ينصرو أشرف في قطاع السيارات على منتج مغربي محض، وذيك السيارات ديال (NEO)، فاحنا كنعتزو بالمقابلة المغربية.

واللي مطلوب الآن، السيد الوزير، واللي بغيانكم كحكومة تواكبو هذه الرؤية الملكية وتمشيرو في دعم المقابلة والمواكبة والتتبع ديالها، لأن الآن كما لاحتظنا في السنوات الأخيرة كذلك، أيام كورونا، أن المقابلة المغربية كيف أبدعت وأنتجت آلات ديال الأوكسجين وتم تعزيز المستشفيات المحلية الوطنية، وكذلك الانفتاح على السوق الخارجي الإفريقي.

هاذ الإمكانيات وهاذ الطاقات وهاذ المقاولات المغربية، خص الحكومة تحتضنها، والاحتضان يعني المواكبة والتتبع، فعييب وعار أننا نسمعو أن المقابلة من بعد واحد المسار ديال 20 عام ولا 30 عام ديال العمل أنه تتعرض للإفلاس.

فهنا، السيد الوزير، وبالتنسيق مع القطاعات المهنية أنكم دائما تشدو العصا من الوسط وتكونو حاضرين لإنقاذ المقابلة من الإفلاس، المقابلة المغربية والدور اللي كتلعبو في الاقتصاد وكذلك خلق فرص الشغل، وخاصة ما أحوجنا إلى كذلك...

كذلك، خص توازن ما بين الجهات، السيد الوزير، والتوازن بين الجهات يعني في خلق مناطق صناعية، فالحمد لله مجموعة من المناطق والجهات غاديين بواحد الوتيرة جد جد مهمة، فحيدا لو السيد الوزير تفكرو في بعض الأقاليم النائية اللي تخلقو فيها مناطق صناعية، وسمعنا مؤخرا وبحضور السيد رئيس جهة بني ملال اليوم معنا في الفريق أنه كاين مناطق صناعية اللي خص تزيد توزعو هذا المنتج على باقي الجهات بحال جهة فاس- مكناس، إقليم تازة اللي عندو واحد الطاقات كذلك.

كذلك، السهر على تبسيط المساطر، واحنا كغرف مستعدين للعمل من أجل مساعدتكم على تجويد القوانين وتبسيط المساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل لديكم رد على التعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا التعقيب.

بالنسبة للإفلاس راه مقاولات كتدشأ وتعيش وكتفلس بحال الإنسان.

معلوم خصنا ندعمو، خصنا نعاونو، خاصنا نواكبو، أكثر ما يمكن ولكن الإفلاس في المسار ديال المقابلة، وما يمكناش نفلتومو، اليوم عندنا تقريبا 14.000 مقابلة كتفلس، وفي نفس الوقت عندنا 80.000 مقابلة جديدة كتجي، هذا لا يعني أن ما خصناش نحسنو من القدرات ومن المنظومة القانونية ديالنا لمواكبة الإفلاس، هاذ الشي كدشتغلو عليه وإن شاء الله غندشتغلو عليه جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الرابع والأخير موضوعه "تأهيل وحماية المتاجر الصغيرة" لفريق الاتحاد المغربي للشغل. تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في ظل شعار الدولة الاجتماعية، ما هي سياستكم لحماية التجار الصغار والحرفيين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال الهام اللي ناقشناه مرارا وتكرارا جميعا مع النقابة ديالكوم ومع عدد ديال النقابات.

التجار كما كتعرفو هو ما عندهم أهمية قصوى في المجتمع المغربي

كيف ما تتعرفو كاملين أن التاجر الصغير ولا الحرفي، هو عبارة أدق "مول الحانوت، البيسري، البقال" هو اللي تبيضن لنا تجارة القرب، وتيأدي دور التوازن الاجتماعي داخل الحومة والدرب والمدينة والقرية، هو ماشي فقط تاجر بالتقسيط، كيف ما جا فالتعقيب ديالكم، السيد الوزير، تيمثل 30%، هو اللي تيزود العائلات بالمصروف إلى تزيرو، عدد كبير من العائلات كيخليو سوارت ديورهم وتيأتمنوه عليهم، وبالتالي إلى أعطيناهم الأولوية راه ماشي قليل في حقهم، بل الاعتناء بهم قضية استراتيجية والحفاظ على النسيج الاجتماعي والثقافي ديال بلادنا.

فحماية التجار الصغار تبدأ بالحماية الاجتماعية، المنافسة الشريفة وبيئة عمل مناسبة، فهل من المعقول في إطار تنزيل ورش الحماية الاجتماعية يكون هناك وسيط بين التجار والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي هو دار الضريبة؟

هل من المعقول أن تاجر تعطل في أداء الضريبة نحرموه من التغطية الاجتماعية، لأن الحياة والصحة أولا؟ بحالهم بحال قطاعات أخرى عديدة، ياديو اشتراكاتهم مباشرة لـ (la CNSS) دون أي وسيط، وبالتالي الفصل بين ضريبة المساهمة المهنية الموحدة والواجب التكميلي الخاص بالتغطية الصحية الإجبارية، هو الحل للحفاظ على حقوقهم.

ومن حيث المنافسة الشريفة، راه ما شي معقول أن المتاجر الكبرى (supermarchés) ولات تتنبت عندنا في الأحياء البسيطة بحال (les champignons) وتهدد مصدر الرزق الوحيد ديال موالين الحانوت والعاملين معهم واستقرارهم المهني والاجتماعي.

اليوم، السيد الوزير، خصنا آليات لضبط وتقنين توزيع هذه الأسواق بما يحفظ مصالح البقال ومول الحانوت، القطاع الذي يشغل أكثر من مئات الآلاف من العمال البسطاء، واللي ما تيتأخروش على أداء الواجب الوطني، ولمسنا هاذ الشي في التكافل اللي قاموا به في إطار نقابتنا العتيدة، الاتحاد المغربي للشغل، من أجل تقديم كل الدعم لإخواننا ضحايا الزلزال.

السيد الوزير،

ولضمان بيئة عمل مناسبة تضمن الصحة والكرامة وحقوق هاذ الفئة، أدعوكم للتدخل في ملف إخواننا بالمكتب النقابي لتجار السوق بني أنصارالناضور، تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، اللي خايضين معركة نضالية، بدأت بوقفة احتجاجية اليوم مع الثلاثة الداعشية أمام مقر البلدية، تيطالبو فقط بسوق عصري نموذجي بالمدينة وتسريع عملية نزع ملكية عقار سوق حي المستوصف اللي بدأت منذ 2017.

وشكرا.

كما سمعنا قبلا، التجار هو الأب ديال عدد ديال الأسر اللي ما كيكونوش الأباء هنايا، وكيتكلف بالمصاريف ديالهم حتى كيتحاسبو معه في نهاية الشهر.

التاجر اليوم كيتكلف 30% ديال هاذ الشي اللي عندو فالكارني خارج، وهو ما عندو علاقة مع البضائع اللي كيبيعها، يعني هو ممول العائلات وهو عنصر أساسي، اليوم مضروبعده ديال المنافسات جاية من شبكات التوزيع المنظمة، ولكن اليوم كندخلو على مقارنة شمولية اللي كتدخل فيها:

أولا، حماية التاجر اللي غيدور فهاذ المنظومة للحماية، المشروع الكبير ديال سيدنا ديال الحماية الاجتماعية باش يكون عندو حماية أولا وقبل كل شيء هو الأول غيدخل فهاذ المنظومة ديال توسيع الحماية الاجتماعية:

ثانيا، خصنا الإدماج المالي، علاش؟ حيث عندو عدد ديال المصاريف اللي خارجة اللي ما كيمنلوش هو، أما يتحول أما يتقوى، باش ينوع العرض ديالو وباش يقوي العرض ديالو، بحال دبا تاجر اللي عندو الفلوس خارجة فالكارني واخا جاتو المنافسة ما يمكنلوش يتحول لبلاصة أخرى اللي فيها المنافسة أكثر حيث عندو الفلوس خارجة.

إذن خصنا ندخلوه في الإدماج المالي، أولا وقبل كل شيء، باش الكريدي اللي ولا كيتعطى ما يبقاش على رقبتموما يبقاش على حسابو، هو يدخل ذاك الفلوس باش يدير إعادة التأهيل.

ثانيا، خصنا نوعو ليه المداخيل ديالو، عدد ديال الحوايج اللي كتجيب المنافسة ديال التجارة الإلكترونية، بحال دبا يمكن لها تكون مدخل إضافي بالنسبة ليه حيث تيكون وسيط فالثقة فعوض ما يكون منافس ديال التجارة الإلكترونية، وهنا كندخلو لمقاربة جديدة، بالنسبة للتمويل، بالنسبة لعدد ديال الخدمات الأخرى اللي تاجر القرب يمكن له يديرها أحسن من أي أحد آخر.

وثالثا، وقبل كل شيء تتعرفو بأن الربح فالشراء ماشي فالبيع، خصنا نعبؤوه باش نديرو منو منظومة ديال الاقتناء اللي يمكن لوهو يقتني منها بثمان أقل باش يمكن لو ينافس هاذ المنافسين ديال شبكات التجارة اللي كيحيو يدخلو ليه فالأحياء ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

تفضلو السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمت لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

عندكم شي رد، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدة المستشارة على هاذ التعقيب.

بغيت نقول لكم بأن المساهمة المهنية الموحدة هو كان مطلب ديال المهنيين باش يخلصو كلشي في دقة واحدة وفي فترة واحدة، وهذا مطلب استجبنا ليه ودخلناه فهاذ الإجراء، واللي هو إجراء مطلبي منذ 30 سنة ديال ممثلي التجار، ولكن بالنسبة لشي الآخر انا تنشتغلو عليه

وغنشتغلو عليه جميعا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلستنا الشفهية هاته المخصصة لمراقبة الحكومة.

أشكر الجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 129

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445هـ (31 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: اثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والعشرين مساءً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة؛

- وكذلك مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، المحال على المجلس من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانونين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيسة وأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانونين المسجلين في جدول أعمال هذه الجلسة.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة".

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

تفضلوا، السيد الوزير المنتدب، لكم الكلمة.

مرحبا بكم معنا في أشغال هاته الجلسة.

السيد عبد اللطيف لودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني اللقاء معكم بمجلسكم الموقر لتقديم "مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة"، الذي تمت-كما تعلمون-المصادقة عليه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

ويسرني كذلك، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج على تفاعلها الإيجابي مع هذا المشروع الذي حظي بتصويتها بالإجماع.

ويندرج مشروع هذا القانون المعروض على أنظار مجلسكم، في إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي تفضل بإعطاء توجيهاته السامية من أجل التكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر 2023، والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش، وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

وتم إعداد مشروع هذا القانون الذي يتضمن ثلاث مواد من أجل تمديد الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوصة عليها في القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 25 أغسطس 1999، باعتباره النص المؤطر، لتشمل الأطفال ضحايا زلزال الحوز، المتوفرة فيهم شروط التمتع بصفة مكفولي الأمة، على غرار ما تم العمل به بالنسبة للأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة سنة 2004.

ووفقا لما سبق، يهدف هذا المشروع إلى ما يلي:

أولا، إقرار مقتضيات بشأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة:

حدد مشروع هذا القانون شروط منح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا زلزال الحوز، حيث نص على منح هذه الصفة لهؤلاء الأطفال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، على تقديم مشروع القانون.

وبالنسبة لتقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج حول مشروع القانون، فقد تم توزيعه ورقيا وإلكترونيا.

وبالنسبة كذلك للمناقشة، فتم الاتفاق في ندوة الرؤساء على تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

التقارير وزعت.. أتكلم على المناقشات تسلم مكتوبة للرئاسة من أجل تضمينها في المحضر.

إذن، شكرا للسادة رؤساء الفرق على تقديم مداخلاتهم مكتوبة من أجل تضمينها.. غير نكمل الكلمة السي مبارك، راني شفت الإشارة ديالك.

بغيتي تسبقي أنت؟

مرحبا.. تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بغيت نلقي الكلمة ديالي السيد الرئيس، المداخلة ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

كان اتفاق في ندوة الرؤساء.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا ما كان حتى شي اتفاق، إذا كان شي اتفاق قلها لي، ما كاين حتى مشكل، ما عندي حتى شي اتفاق.

السيد رئيس الجلسة:

لا كان اتفاق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا ما كاينش اتفاق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

كنا في ندوة الرؤساء في الصباح واتفقنا على المداخلات تسلم.

الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد توفي أو توفي على إثر جروح من جراء هذا الزلزال، أو أصبح عاجزا بدنيا أو فقد، إذا تبين من ظروف اختفائه أنه توفي على إثر الزلزال المذكور.

وعلى غرار القوانين المعمول بها في هذا الإطار، اعتبر مشروع هذا القانون السند الرئيسي كل شخص كان يتكفل بالطفل عند وفاة الأب أو حتى قيد حياته؛

ثانيا، حصر وإعداد قائمة الأطفال ضحايا زلزال الحوز بالسهر على تطبيق أحكام مشروع هذا القانون؛

تنص المادة الثانية منه على إحداث لجنة إدارية على مستوى كل من عمالة مراكش وأقاليم كل من الحوز وشيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، يناط بها حصر وإعداد قائمة الأطفال المستفيدين من صفة مكفولي الأمة، ويحدد تأليفها وكيفية اشتغالها بقرار لرئيس الحكومة.

كما ستعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات بعد إقرار مشروع هذا القانون وصدوره للسهر على التطبيق السريع والأمثل لمقتضياته.

ثالثا، الحقوق المخولة للأطفال ضحايا زلزال الحوز المتمتعين بصفة مكفولي الأمة؛

نص مشروع القانون، الذي ستسري أحكامه ابتداء من 8 شتنبر 2023، على تخويل هؤلاء الأطفال كافة الحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 33.97 المقررة لفائدة مكفولي الأمة، من خلال استفادتهم من الدعم المادي والمعنوي الممنوح من طرف الدولة والمتمثل أساسا فيما يلي:

1- إعانة إجمالية بمبلغ شهري حدد في 1250 درهم؛

2- مجانية العلاجات الطبية والجراحية والاستشفاء في التشكيلات الصحية المدنية والعسكرية التابعة للدولة، وتخفيضات متعددة للتنقل عبر كافة وسائل النقل السككي؛

3- دعم مالي عند كل دخول مدرسي وإعانة مالية بمناسبة عيد الأضحى لكل عائلة؛

4- الأسبقية في الالتحاق بمؤسسات التعليم والتكوين وفي الحصول على المنح الدراسية والأسبقية لولوج المناصب العمومية في إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وفي ختام هذا العرض، أود أن أجدد شكري للسيد الرئيس المحترم، ولل سيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلهم الإيجابي تجاه مشروع هذا القانون الذي سيكون له وقع جيد في تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأطفال ضحايا زلزال الحوز المتمتعين بصفة مكفولي الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

هذا هو الاتفاق.

شكرا لكم السيد الرئيس.

كاين اتفاق ديال الجميع الآن، علاش أنت غادي تخرج من الاستثناء السي مبارك؟

شكرا السيد الرئيس، شكرا لك.

اعطينا ذيك المداخلة مكتوبة.

شكرا للسيد رئيس الفريق.

دكتور، بغيتي الكلمة؟

تفضلوا، مرحبا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

فيما يتعلق بالموضوع، عندنا النظام الداخلي للاتفاق اتفقوا الإخوان، هذا الاتفاق يلزم اللي ما بغاش يأخذ الكلمة، اللي بغا يأخذ الكلمة له الحق في أن يأخذ الكلمة باش ماشي غدا يقول علاش ما اتفقوش ولا كذا، إذن هذا تقدير الفرق، إذا السيد الرئيس بغا يأخذ الكلمة الآن احنا ما عندنا حتى حاجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم.

وننتقل الآن للتصويت على مواد مشروع القانون:

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، يوافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة".

شكرا لكم جميعا على هذا التصويت الإيجابي لصالح هذا المشروع.

وننتقل للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 57.23 والذي

يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

احنا ما غنرحبوش بك فالدار، أنت راه مول الدار.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور ول مقتضيات الباب 7 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف بالمثل أمام مجلسكم الموقر لتقديم ودراسة مشروع القانون رقم 57.23 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، الذي يأتي تنفيذا لتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يأتي عملا بأحكام الفصل 81 من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه: "يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة ما بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعينها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليهما من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية".

حيث أصدرت الحكومة بتاريخ 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023)، بعد أن وافقت اللجنتان المعنيتان بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين، مرسوم بقانون يتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، ونشر بالجريدة الرسمية عدد 7236 بتاريخ 5 أكتوبر 2023.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تم إعداد برنامجا مندمجا ومتعدد القطاعات على مدى 5 سنوات 2024-2028 بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، قدم بين يدي جلالته الملك في جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2023، تغطي الصيغة الأولى منه الأقاليم والعمالات المتضررة من

من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، وكذا الاستفادة لأجل القيام بمهامها من حق الاحتلال المؤقت لأمالك الخواص وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- سادسا، إلزام إدارة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة بطلب منها بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية، لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها؛

- سابعا، فتح إمكانية لجوء المدير العام للوكالة إلى الولاية والعمال المعنيين من أجل إصدار التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع البرامج في حالة تأخر أو رفض غير مبرر من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية لمنح هذه التراخيص؛

- ثامنا، التنصيب على حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
في الختام، يطيب لي أن أقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيسا وأعضاء، على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على تقديم هذا المشروع.

والكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. وزع.

إذن كل شي توصل.

بالنسبة للمناقشة راه كذلك، تم الاتفاق في ندوة الرؤساء على تقديم المداخلات مكتوبة من أجل تضمينها في محضرهاته الجلسة.

إذن إيلا ما كانش شي تدخل، ننقل لمرحلة التصويت على المادة الفريدة الذي يتألف منها مشروع هذا القانون.

وأعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، يوافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.23 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية

زلزال مراكز، الحوز، تارودانت، شيشاوة وأزيلال وورزازات والتي تبلغ ساكنتها 4.2 ملايين نسمة.

ويحتوي هذا البرنامج على مشاريع تهدف إلى إعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة وإلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

لمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري، يتضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون الاستراتيجي والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، وذلك تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية.

ولتحقيق الغاية المتوخاة، تضمن المرسوم بقانون المقتضيات التالية:

- أولاً، تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة المتمثلة على الخصوص فيما يلي:

✓ إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج، ولا سيما مشاريع إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة، مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، وفي احترام تام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل وإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج المذكور؛

✓ العمل على تحقيق التفاعلية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين؛

✓ تتبع إنجاز البرامج وإعداد حصيلة الإنجازات، ولا سيما مستوى تقدم أشغال المشاريع والالتزام بالنفقات ومستوى تقدم الأشغال ووضعيتها الأداء؛

✓ تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

- ثانيا، التنصيب على إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة، يحدد على الخصوص مكونات البرنامج، أهدافه وكيفية تمويله وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في 5 سنوات؛

- ثالثا، تحديد أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في "مجلس التوجيه الاستراتيجي" الذي يرأسه رئيس الحكومة والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منهما؛

- رابعا، تحديد التنظيم الإداري والمالي للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها وبنية مراقبتها الداخلية وكيفية تدقيق حساباتها، وكذا نظام مواردها البشرية؛

- خامسا، تخويل الوكالة فيما يخص اقتناء العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع المدرجة في برنامج حقوق السلطة العامة، وفقا للفصل الثالث

ويأتي هذا المشروع الذي يمنح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا الزلزال ليعكس هذا البعد الشمولي والانساني في التعامل مع تداعيات هذه الكارثة، وعلى ديمومة الروح التضامنية للأمة المغربية، باعتبار هذه الفئة الأكثر هشاشة التي يتعين الاعتناء بها وتضميد جراحها، بعد صدمة فقدان أولياء أمورها الذين نحسبهم عند الله شهداء، مصداقا للحديث النبوي الشريف: الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله.

وإذ نعبر عن اعتزازنا بهذه الالتفاتة الملكية المفعممة بالإنسانية لأب الأمة وراعياها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وهذه الرعاية الخاصة التي أحاط بها أبناءه يتامى هذا الزلزال، بوضع إطار قانوني يساهم في حمايتهم وتنشئتهم في أجواء سليمة، فإننا نرى في هذا المشروع، كذلك قطعاً للطريق أمام كل أشكال الاستغلال الجسدي والجنسي والمعنوي الذي قد يتعرض له هؤلاء الأطفال في غياب معيولهم، خصوصاً بعد ظهور عدة مخاوف من استغلال وضعهم النفسي والمادي للمتاجرة بهم، بعد رصد منشورات متداوله على مواقع التواصل الاجتماعي تحتوي على مضامين مسيئة لهم.

إن تمتيع الأطفال ضحايا زلزال 08 شتنبر بصفة مكفولي الأمة ومنحهم الاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية ومن امتيازات على مستوى التمدريس والصحة والمناصب العامة وغيرها، يحمل جوانب إنسانية واجتماعية عميقة لها وقع نفسي ايجابي على هؤلاء القاصرين. ولا يمكن إلا أن نعتبره حلقة جديدة في مسار مغرب القيم، مغرب التضامن والتأزر، مغرب العدالة الاجتماعية التي لا تستقيم إلا بضمنان العيش الكريم لمختلف الشرائح المجتمعية، بما فيها الطفولة باعتبارها عماد المستقبل.

وعلى ضوء ما سبق، فمن الطبيعي أن نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، استشعاراً منا لأهميته الكبرى ولراهنيتها، متمنين لهؤلاء الأطفال من مكفولي الأمة وضعية معيشية ومجتمعية أفضل. وشكراً.

(2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، حيث جاء النص استجابة لتعليمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه يوم 14 شتنبر 2023 والذي خصص لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضرراً من زلزال الحوز (8 شتنبر

الأطلس الكبير.

شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: الجلسات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة:

1) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي باسم فرق الأغلبية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم في مناقشة هذا المشروع قانون البالغ الأهمية بالنظر لتجسيده للقيم المغربية الأصيلة المتمثلة في التكافل والتضامن المجتمعي الانساني النبيل بعد كارثة الزلزال التي خلفت الآلاف من الضحايا، وقبل الخوض في المناقشة هذا الموضوع لا بد أن أنوه باسم فرق الأغلبية بمستوى النقاش الذي عبرت عنه مختلف مكونات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بكل جدية ومسؤولية أثناء الدراسة والمصادقة والتصويت على هذا المشروع.

واسمحوا لي أن أجدد، باسم فرق الأغلبية، التعازي لضحايا هذا الزلزال وتمنياتنا بالتعافي والشفاء العاجل للمصابين.

في البداية، لا بد ان نعبر عن اعتزازنا بالقيادة الحكيمة لعاهل البلاد الذي بقراراته وتوجيهاته السامية، ظهرت الأمة المغربية خلال هذه الفاجعة كتلة واحدة مترابطة، متضامنة ومتماسكة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بتحية إكبار واجلال لقواتنا المسلحة الملكية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أبانت عن تألق وتميز لاقت في إدارة هذه الأزمة؛ ونشيد أيضاً بتدخلات مختلف القوات الأمنية وفرق الإنقاذ التي بذلت مجهودات جبارة للتخفيف من هول الكارثة.

السيد الوزير المحترم،

لقد نجحت بلادنا والله الحمد في تدبير هذه الأزمة بحس كامل من المسؤولية والعقلانية من خلال الطابع الاستعجالي للمبادرات التي تم اتخاذها، تحت التوجيهات الملكية السامية، وعبر التعبئة كل حسب موقعه ومسؤولياته؛ كما أنها تعاملت برؤية شمولية يطبعها التضامن والتلاحم.

التلاحم والتآزر المجتمعيين المعروفين لدى المغاربة قاطبة، ولا ننسى أيضا الإيمان القوي بالقدر والصبر الشديد الذي أبانت عنه فئات مجتمعية عديدة فقدت أفراد أسرهم بالكامل أو معظمهم، لكن مع كل ذلك أبانت عن صبر منقطع النظير.

ومن هذا المنبر نود أن نوجه تحية إجلال وتقدير لكل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن وكل من تجند وساهم بكل الإمكانيات البشرية واللوجيستية لتقديم المساعدة لضحايا الهزة الأرضية التي ضربت المملكة.

هذا، وقد أثبت المغرب مرة أخرى وبفضل رؤية وعمل جلالة الملك، قدرته على الصمود التي يتميز بها والتي تمكنه من مواجهة الاختبارات والتحديات بقوة وحكمة وعزم، وذلك بفضل حكمة ملكه وقوة مؤسساته وتضامن شعبه وسخائه، وإننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب على هذا النص التشريعي الإنساني بامتياز.

(3) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

بداية، أجدد خالص العزاء وصادق المواساة لصاحب الجلالة محمد السادس أعز الله أمره إثر الزلزال الذي ضرب عدد من الأقاليم وراح ضحيته مئات من الضحايا، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويههم الصبر والسلوان، كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر لصاحب الجلالة على العناية السامية التي أحاط بها كل الضحايا والمنكوبين عبر وضع كافة التدابير العملية من أجل تجاوز الأزمة والتخفيف من أضرارها، لاسيما في الجانب الإنساني، فضلا عن توجهاته السامية لبلورة برنامج لإعادة إعمار المناطق المتضررة، كما أود التنويه والإشادة بمجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمؤسسات الأمنية والوقاية المدنية ومختلف السلطات العمومية التي تدخلت عناصرها بمهنية عالية وتعبئة كبيرة في كافة العمليات والأقاليم المعنية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع جاء في سياق استثنائي، ويتضمن ثلاثة أهداف مهمة من بينها منح الصفة للمكفول، وحقوقه والسند كذلك، وحرصا من جلالة الملك نصره الله على ضرورة التكفل بهذه الفئة ومساعدتها على الاندماج في الحياة العامة، يأتي مشروع قانون 50.23 مؤطرا لهذه الأهداف السالفة الذكر التي تمتع الأطفال بصفة مكفولي الأمة، مما سيؤهلهم للاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية والتكفل

(2023)، حيث أمر جلالتهم بإحصاء الأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد إثر الزلزال ومنحهم صفة مكفولي الأمة.

ولكي لا تفوتني الفرصة أود باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في هذه المناسبة أن أرفع أحر التعازي لأسر ضحايا فاجعة الزلزال المدمر الذي ضرب منطقة الحوز وخالص المتمنيات بالشفاء العاجل لكل الجرحى والمتضررين من تداعياته.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي بعد استقراءنا لمضامين هذا النص نسجل إيجابية هذه المبادرة التشريعية التي تهدف حماية هؤلاء الأطفال من تداعيات هذه الكارثة الطبيعية، وفي هذا الإطار أعطى صاحب الجلالة نصره الله وأمره للحكومة من أجل اعتماد مسطرة المصادقة على مشروع القانون اللازم لهذا الغرض، وذلك في أقرب الأجل.

وفي نفس الاتجاه، قررت الحكومة تحويل مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.845 (الخميس 21 شتنبر 2023) بمنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة إلى مشروع قانون المعروض على مجلسنا والذي نحن بصدد دراسته اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

إن مفهوم مكفولي الأمة يستمد مرجعيته من الظهير الشريف رقم 1.99.191 متعلق بتنفيذ القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، (غشت 1999)، هذه الصفة تمنح للأطفال المغاربة الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد "استشهد بالمغرب أو بالخارج على إثر مشاركته في الدفاع عن حوزة المملكة أو أثناء قيامه بمهام المحافظة على السلم أو عمليات إنسانية بأمر من القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية"، أو "استشهد على إثر جروح أو أمراض أصابته أو اشتدت عليه من جراء هذه الأحداث، أو أصبح عاجزا من الناحية البدنية، عن القيام بواجباته العائلية بسبب نفس الأحداث" أو "فقد، إذا تبين من ظروف هذا الاختفاء والفترة التي يعود إليها، أنه استشهد في سبيل الوطن".

هذا التوجه النبيل والإنساني يستحق كل التنويه والإشادة لأنه يروم هؤلاء الأطفال في هذه المحنة وحمايتهم من جميع المخاطر وجميع الهشاشة التي قد يتعرضون لها بعد هذه الكارثة الطبيعية مساندة أشكال إن زلزال الحوز المدمر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية على المناطق المتضررة وطريقة تعاطي الدولة مع الأزمة والقرارات التي اتخذتها حتى الآن فرض استدعاء تجربة الزلزال الذي ضرب الحسيمة سنة 2004.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة هذا النص التشريعي اليوم تحيلنا إلى التأكيد على أن بلادنا في مثل هذه الفواجع تظهر مواقف إنسانية عظيمة تجلت في

المخاطر وجميع أشكال الهشاشة التي قد يتعرضون لها بعد هذه الكارثة الطبيعية.

من جهة أخرى، فإن تمتع الأطفال بصفة مكفولي الأمة سيأهلهم للاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية، والتكفل بمجموع أو بعض المصاريف المتعلقة بالنفقة والصحة والتمرس المهني والدراسة الضرورية لنموهم الطبيعي، فضلا عن منح الأطفال الضحايا حقوقاً تشمل إعانة مالية شهرية.

ونظرا لكون مسار إنفاذ المشروع يرتبط بتحديد قائمة الأطفال المستفيدين بواسطة لجنة إدارية تُشكل على مستوى المناطق المتضررة من الزلزال، فإننا نهيىب بالحكومة بضرورة تسريع وثيرة الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ، قصد تقديم المساعدة والمواكبة الكاملة لهؤلاء الأطفال، على اعتبار أن أي تأخير في تقديم هذه المساعدات يمكن أن يزيد من حجم الخسائر والتكاليف، خصوصا وأنا على أبواب موجة البرد والثلوج التي تعرفها تلك المناطق كل سنة.

وأخيرا، وباسم جميع أعضاء الفريق الإشتراكي-المعارضة الاتحادية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون.

(5) مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

في البداية، لا يسعنا إلا أن نجدد الاعتزاز بالقيادة الحكيمة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي عمد ومنذ اللحظات الأولى للزلزال، إلى إعطاء توجيهاته السامية لكافة المؤسسات العسكرية والأمنية والقطاعات الحكومية من أجل إغاثة المصابين ومد يد المساعدة لسائر المتضررين من هذا الزلزال، كما أن جلسات العمل التي ترأسها جلالته الملك حفظه الله كانت فرصة لدراسة هذه الكارثة، وأعطى من خلالها حفظه الله توجيهاته لكيفية الحد من تداعيات هذا الزلزال على حياة الساكنة.

كما لا يسعنا في الوقت ذاته إلا التعبير عن اعتزازنا بالأداء المتميز والبطولي لجميع مكونات الجيش الملكي والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية، ولكافة القطاعات الحكومية والجماعات الترابية التي تعبأ تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة لإغاثة المنكوبين.

يأتي هذا المشروع في إطار أعمال التوجيهات الملكية السامية التي

بمجموع المصاريف المتعلقة بالنفقة والصحة والتمدرس، فضلا عن منح الأطفال الضحايا حقوقا تشمل إعانة مالية شهرية، حددت في مبلغ 1250 درهم لكل فرد.

واستحضارا للمرامي النبيلة لهذا المشروع الهام، فإننا نهيىب بالحكومة بضرورة تسريع وثيرة تنزيل الدعم والمساعدات، ونتمنى أن تزيد من حجمها خصوصا وأنا على أبواب فصل الشتاء وما يعرفه من برد وثلوج، خاصة أن جل المناطق المستهدفة توجد في الجبل.

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا على إصغانتكم.

(4) مداخلة الفريق الإشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي – المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

بداية، أجدد خالص العزاء وصادق المواساة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، إثر الزلزال الذي ضرب عددا من المدن المغربية، وراح ضحيته مئات من الضحايا، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان.

كما أود بهذه المناسبة، أن أقدم بجزيل الشكر لصاحب الجلالة على العناية السامية التي أحاط بها كل الضحايا والمنكوبين عبر وضع كافة التدابير العملية من أجل تجاوز الأزمة والعمل على التخفيف من أضرارها، لاسيما في جانبها الإنساني، كما أود التنويه والإشادة بتدخلات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمؤسسات الأمنية ومختلف السلطات العمومية، التي تدخلت عناصرها بمهنية عالية وتعبئة كبيرة بكافة العمالات والأقاليم المعنية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إن موضوع النقاش اليوم يأتي في سياق استثنائي نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي عرفتها المناطق المنكوبة، خصوصا في ظل تَيْتَم العديد من أطفال تلك المناطق الذين وجدوا أنفسهم دون أي شيء.

وحرصا من جلالته على ضرورة التكفل بهؤلاء الفئة ومساعدتهم على الاندماج مجددا في الحياة العامة، يأتي مشروع القانون رقم 50.23 تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، القاضية بمنح الأطفال اليتامى، الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد جراء زلزال الحوز، صفة مكفولي الأمة من أجل انتشال الأطفال اليتامى ضحايا الزلزال من هذه المحنة وحمايتهم من جميع

السيد الرئيس،

يهدف مشروع هذا القانون إلى تخويل الأطفال ضحايا زلزال الأمة برعاية الأمة، حيث ستصبح الأمة المغربية مسؤولة عن رعاية المعنوية والمادية والاجتماعية.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.
والسلام عليكم ورحمة الله.

7) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

إن اقتراح هذا المشروع جاء تنفيذاً للتعليمات السامية للملك محمد السادس نصره الله الرامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل التكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر الماضي والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

فمن خلال الاطلاع على كافة بنود مشروع القانون الإطار 50.23 بتأن، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني يحدد شروط منح صفة مكفولي الأمة لضحايا زلزال الحوز. حيث نص على منح هذه الصفة لهؤلاء الأطفال الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد توفي إثر زلزال الحوز الذي ضرب إقليم الحوز وامتدت آثاره إلى عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، أو توفي على إثر جروح من جراء هذا الزلزال، أو أصبح عاجزاً عن القيام بواجباته العائلية بسبب نفس الزلزال، أو فقد، إذا تبين من ظروف اختفائه والفترة التي يعود إليها أنه توفي على إثر هذا الزلزال.

صراحة هذا المشروع، سيساعد الأطفال المستفيدين من الاندماج في الحياة العامة، وبالتالي إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن نصفق لهذا المشروع، وتماشياً مع القناعات والمبادئ الراسخة، لدى المجموعة، التي تروم إلى دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة

تضمنها بلاغ الديوان الملكي يوم الخميس 14 سبتمبر 2023 والذي جاء فيه: "أن جلالة الملك حفظه الله ونصره تطرق أيضاً إلى موضوع يحظى بالأولوية وبالأهمية، ويتعلق بالتكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد، وأعطى جلالة الملك أوامره بإحصاء هؤلاء الأطفال ومنحهم صفة مكفولي الأمة".

وتجاوزاً مع الدعوة الملكية السامية الواردة في نفس البلاغ والداعية إلى الإسراع في اعتماد هذا الإطار القانوني من أجل حماية هؤلاء الأطفال من جميع أشكال الهشاشة التي قد يتعرضون لها كما ورد في بلاغ الديوان الملكي، فإننا نرى في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه وبالنظر إلى حالة الاستعجال، أن نقوم بالتصويت على هذا المشروع الهام خلال هذا الاجتماع، حتى تتسنى عملية برمجته غذا بعد جلسة الأسئلة الشفوية، ليوصل مساره التشريعي دون إبطاء.

لقد أبان البرلمان ومنذ وقوع هذه الكارثة عن تعبئته إلى جانب سائر مؤسسات بلادنا تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله من أجل مواجهة تداعيات هذه الكارثة، سواء ما يتعلق بالتفاعل الفوري مع المرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس أو سائر المبادرات التي اتخذها، ويتعين أن يشكل تعاطي مجلسنا مع هذا المشروع لبنة مهمة في هذا التعاطي الاستثنائي.

6) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

وهو مشروع القانون الذي يأتي تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى التكفل بالسكان المتضررة من زلزال الحوز، خصوصاً فئة الأطفال.

وفي هذا الإطار، نجدد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إشادتنا بالعناية الملكية السامية التي أولاهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله للسكان المتضررة، حيث حرص جلالتهم منذ اللحظات الأولى لما بعد الزلزال عبر جلسات العمل الملكية على إعطاء تعليماته السامية للسلطات العمومية من أجل التكفل بالسكان المتضررة وإعادة إيوائهم.

وأيضاً الإشادة بقيم تمغريب وروح المواطنة التي أبان عليها عموم الشعب المغربي من خلال الانخراط الواسع في الحملة الوطنية للتبرع بالدم، والمساهمة بشكل فعال في المجهود الإغاثي للسكان المنكوبة.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصويت بالإيجاب لصالح هذا النص القانوني، آمين أن يحقق الأهداف والغايات المتوخاة منه.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير:

(1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والذي سيمكن من إعداد البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، والذي قدم بين يدي جلالة الملك خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر الماضي؛ تغطي الصيغة الأولى منه الأقاليم والعمالة المتضررة من الزلزال (مراكش والحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات)، والتي تبلغ ساكنتها 4.2 ملايين نسمة.

وللإشارة، تضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياجات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، وفق الرؤية الملكية السديدة لمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تضمن هذا المرسوم بقانون، لتحقيق الغاية المتوخاة منه، مقتضى مهم تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة، المتمثلة على الخصوص، في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج، لاسيما إنجاز مشاريع إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار والاحترام التام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل، وإنجاز

أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا.
والسلام عليكم ورحمة الله.

(8) مداخلة المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة ليلى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على اعتزازنا بالرعاية التي يوليها جلالة الملك، حفظه الله، لمختلف فئات وشرائح المجتمع، خاصة الفئات الهشة، حيث أعطى جلالاته تعليماته السامية من أجل التكفل بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر الماضي والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

إن تمديد الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.191 بتاريخ 25 غشت 1999، باعتباره النص المؤطر، ليشمل الأطفال ضحايا زلزال الحوز المتوفرة فيهم شروط التمتع بصفة مكفولي الأمة، على غرار ما تم العمل به بالنسبة للأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة سنة 2004، (إن تمديد هذه الاحكام) من شأنه أن يحمي هؤلاء الأطفال ويضمن لهم العيش الكريم والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الوزير المحترم،

لابد من التنويه بالتعبئة المجتمعية العفوية والشاملة من أجل التخفيف عن ضحايا هذا الزلزال العنيف، وهو ما يعكس أصالة الشعب المغربي وتلاحمه وتأزره، وعلى الدور الكبير الذي لعبته مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية، ونؤكد على أهمية المواكبة النفسية والصحية لهؤلاء الأطفال من أجل تخفيف آثار الصدمة النفسية التي تعرضوا لها.

وفي نفس السياق، ندعو إلى اتخاذ ما يكفي من تدابير وإجراءات من أجل ضمان حق كل الأطفال المتواجدين في المناطق التي ضربها الزلزال في التمدرس في ظروف مواتية ضمانا لحقهم الدستوري في التعلم، خاصة ونحن مقبلين على فصل الشتاء.

وعن إرضاء الخواطر.

كما نشيد بالمجهود الحكومي للتخفيف عن الساكنة المتضررة، حيث بلغ عدد المنح المسلمة إلى المعنيين بالأمر إلى حوالي 27.437، وسيتم خلال الأسبوع الحالي انطلاق تسليم الشطر الأول من المساعدات المالية المخصصة للبناء الكلي أو الجزئي، ويعتبر فتح اعتمادات بحوالي 2.5 مليار درهم للقطاعات التي أطلقت صفقات (الصحة- التعليم- التجهيز) مؤشرا إيجابيا على الجدية المطلوبة التي يتم التعامل بها مع هذا الأمر.

لكل هذا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، وهي مناسبة للترحم مجددا على ضحايا الزلزال الذي عرفته بلادنا في 8 شتنبر من هذه السنة، ونطلب الشفاء العاجل للمصابين والجرحى.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي إحداث هذه الوكالة بتعليمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتزيلا لتوجهاته السامية وتبعه الدائم منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال والتي شهدت تعبئة جميع القوى الحية بالبلاد المدنية والعسكرية، لتعزيز وسائل وفرق البحث والإنقاذ من أجل تسريع عملية إنقاذ وإجلاء الجرحى وتزويد المناطق المتضررة بالمستلزمات الضرورية، من أغذية وتغذية ولوازم طبية والماء الصالح للشرب، كما أعطى جلالاته تعليماته السامية بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة إعمار المناطق المتضررة في أقرب الأجل وكذلك التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا البيتامى والأشخاص في وضعية هشّة وفي هذا الاطار يأتي إحداث هذه الوكالة لمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري وإحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة.

كما أنه بمقتضى هذا المشروع يتم تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة، المتمثلة على الخصوص، في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع برنامج إعادة الإعمار، لاسيما إنجاز مشاريع إعادة بناء وتأهيل

مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج.

كما أن المرسوم بقانون المتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير ينص على العمل على تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين بالبرنامج، بالإضافة إلى تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

حدد المشروع أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في مجلس التوجيه الاستراتيجي، الذي يرأسه رئيس الحكومة، والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منهما، وكذا التنظيم الإداري والمالي للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها وبنية مراقبتها الداخلية وكيفية تدقيق حساباتها، وكذا نظام مواردها البشرية.

كما يلزم إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة، بطلب منها، بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها، لافتا إلى أن هذا المرسوم بقانون ينص على حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحيل القانون رقم 2.23.870 على قرار إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير والمتضمن 20 مادة.

في البداية، تهم المواد الأولى مهام الوكالة بينما تتطرق مواد أخرى لأجهزتها الإدارية وآليات التسيير، إضافة إلى التنظيم المالي والمحاسباتي، خاصة فيما يتعلق بعدم إخضاع الوكالة للرقابة المالية طبقا لقانون 69.00 نظرا للطابع الاستعجالي الذي تتطلبه عمليات التدخل في المناطق المتضررة، وكذا الباب المخصص للموارد البشرية.

وأخيرا، أحكام متفرقة، تضمن كلها مبادئ التدبير الحكيم لإنجاح تدخلات الدولة وفق التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ضمانا للالتقائية والنجاعة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش هذا المشروع لا بد من الإشادة بالهبة الوطنية التي عرفتها بلادنا، تضامنا مع ضحايا زلزال الحوز، وهي الهبة التي أكدت باللموس تضامن الشعب المغربي كلما احتاج الوطن لذلك، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما بين قدرة المغرب على امتلاك سيادته المطلقة في تحديد احتياجاته واختيار نمط وشكل وتوقيت التدخلات الأجنبية بعيدا عن المزايدات

بالإعمار، الشيء الذي يستوجب من هذا البرنامج أن يكون مندمجا ومتعدد القطاعات، خصوصا مع تضمنه مشاريع تهدف الى إعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، وإلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

إن ما هو مطلوب اليوم في سياسة إعداد وتدير هذه الوكالة، هو اعتماد حكمة نموذجية في التدبير وتوفير مؤشرات مفصلة ومترقمة لأثار المشاريع المنجزة حسب السنوات، وكذا نهج مقارنة تشاركية مع ساكنة المناطق المتضررة في إعداد ووضع المخططات والمشاريع بالتشاور معهم وإشراكهم في اتخاذ القرار، لاسيما من خلال تتبع المواطنين للمشاريع والتفاعل مع الساكنة، من خلال إعطائهم حق المشاركة في تفقد مستوى تقدم الأشغال، على اعتبار أن الساكنة هي فاعلة معنية، وكذا حق اللجوء لمنظومة التظلمات لحل المشاكل العالقة التي قد تعترض للساكنة.

وأخيرا، وباسم جميع أعضاء الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون.

4) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لاستكمال المسطرة التشريعية للمرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، بالموافقة عليه بمشروع القانون رقم 57.23، وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 81 من الدستور.

وهي الوكالة التي ستسهر على تنزيل وتنفيذ البرنامج المندمج لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، الذي حُصِّص له غلاف مالي يقدر بـ 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالعناية الملكية السامية التي أولها جلالة الملك محمد السادس نصره الله للساكنة المتضررة من زلزال الحوز، حيث حرص جلالته منذ اللحظات الأولى لما بعد للزلزال على إعطاء تعليماته السامية للسلطات العمومية من أجل التكفل بالساكنة المتضررة وإعادة إيوائها.

وأيا الإشادة بقيم تمغريب و بديروس التلاحم التي قدمها الشعب المغربي، من خلال حملات التضامن الرسمية والشعبية الواسعة التي أدهشت العالم.

المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار والاحترام التام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا في احترام لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل، إضافة الى إنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة بالبرنامج، وذلك خلال مدة زمنية تمتد على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

على ضوء التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرة النوعية، وإسهاما في تسريع وتيرة تنزيل برنامج إعادة الإعمار فإننا نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تعزيز الشراكة بين الوكالة وبين الجماعات الترابية في المناطق المتضررة والتي كان من الأفييد لوتتم التنصيب في مرسوم بقانون المنظم لهذه الوكالة الهامة على تمثيلية هذه الجماعات الترابية في مجلس التوجيه الاستراتيجي للوكالة، متطلعين كذلك الى الحرص على أن يشمل تدخل الوكالة، متطلعين كذلك الى الحرص على ان يشمل تدخل الوكالة الأقاليم الستة المعنية بتداعيات الزلزال، مع دعوة الحكومة الى بلورة رؤية شمولية بأفق مستقبلي إستراتيجي لتنمية المناطق القروية والجبالية ببلادنا باستلهم هذه المبادرة النوعية بالأطلس الكبير.

وختاماً، نسجل أهمية التنصيب في المشروع على تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء قصد تحقيق الأهداف المتوخاة من إحداث هذه الوكالة في الزمان والمكان، وبناء على كل ما سبق فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع. والسلام عليكم.

3) مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية في مناقشة "مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".

إن هذا المشروع مرسوم بقانون الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، وهي مناسبة لنجدد الإشادة بالدينامية المتواصلة وبالروح الوطنية والمسؤولية السياسية التي جسدها جلالته من خلال اتخاذ التدابير الاستعجالية الناجمة للتخفيف من تداعيات الزلزال على الساكنة المتضررة وإعادة إعمار المنطقة، والرامية الى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، عبر إعداد برنامج على مدى خمس سنوات 2024-2028 بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، تسهر عليه وكالة الأطلس الكبير، باعتبارها الإطار المؤسسي لتنفيذ البرامج المرتبطة

والنتائج المقنعة، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية.

وتخضع الوكالة لمقتضيات القانون 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى؛

- أن هذه الوكالة تخضع لوصاية الدولة مُسندة ممارستها إلى رئيس الحكومة وبتقيد أجهزتها بأحكام هذا المرسوم بقانون وبالنصوص المتخذة لتطبيقه؛

- تخضع حسابات الوكالة لتدقيق سنوي يجري تحت مسؤولية مراقبين للحسابات يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بها والتأكد من صحة البيانات المالية لممتلكاتها ومن وضعيتها المالية ونتائجها، ويرفع هؤلاء المراقبين تقرير التدقيق إلى مجلس التوجيه الاستراتيجي الذي يرأسه أخنوش داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر بعد اختتام السنة المالية؛

- أن إقليم الحوز الأكثر تضررا من آثار الزلزال سيحتضن مقر وكالة تنمية الأطلس الكبير، فيما أتاح المرسوم ذاته للوكالة إمكانية إحداث تمثيلات لها على مستوى العمالات والأقاليم المذكورة؛ على أن يتم حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029. وكان مجلس الحكومة، المنعقد في 26 شتنبر الماضي، صادق على "مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير"، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بخصوصه؛

أن هيكله مجلس التوجيه الاستراتيجي للوكالة يتشكل من كل القطاعات المعنية: من وزارة الداخلية، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والاقتصاد والمالية، والتجهيز والماء، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية، بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، والشباب والثقافة والتواصل، والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والسلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، كما يتشكل من المسؤولين عن المؤسسات والمقاولة العمومية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الوكالة الوطنية للمياه والغابات، الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، مجموعة الهيئة العمران.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، واعتبارا للظرفية الخاصة التي تمر منها بلادنا على إثر أحداث زلزال الحوز وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على ساكنة المنطقة فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ ننوه بهذه المبادرة التشريعية المتمثلة في إخراج مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع المرسوم بقانون هذا.

كما نسجل بكل إيجابية ارتكاز مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 في محوره الأول على تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، وهو البرنامج الذي تم إعداده وفق مقاربة التقائية وتشخيص دقيق للحاجيات والمؤهلات الترابية للمناطق المتضررة.

وذلك بكل ما يحمل تخصيص المحور الأول لمشروع قانون المالية لتنزيل هذا البرنامج من دلالات تُكرس تَبَوُّؤَهُ سلم الأولويات الوطنية، وتُؤَشِّرُ على الشروع في مرحلة التنفيذ، إضافة إلى محور تكريس مقومات الدولة الاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننخرط معكم بكل مسؤولية في تنزيل هذا البرنامج الاجتماعي، وفي تمكين وكالة تنمية الأطلس الكبير من الاضطلاع بمهامها والأدوار المناطة بها.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أن فترات الأزمات، بقدر ما تحمل من مآسي وإكراهات وصعوبات، فإنها تحمل فرصا هائلة للتنمية وإعادة البناء.

لذلك، فإننا ندعو إلى أعمال مقاربة تنموية شمولية تحترم خصوصية المنطقة وتتمن المؤهلات الطبيعية والسياحية التي تزخر بها منطقة الأطلس الكبير.

وفي الختام، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير. والسلام عليكم ورحمة الله.

(5) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

كما هو معلوم، فقد تم دراسة مشروع قانون رقم 5723 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لاستكمال المسطرة التسريعية المنصوص عليها في الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقد شكلت اجتماعات هذه اللجنة فرصة للإطلاع ومدارسة المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه والذي من حسنات إحداث وكالة تنمية المناطق المتضررة من زلزال الحوز:

- توحيد عملية الإشراف على تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال ثامن شتنبر وتديير مشاريعه في مؤسسة وحيدة وهي الوكالة، باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، مما يساهم في تسريع تنزيل ناجر لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام، حيث نعول كثيرا على هذه الوكالة في اعتماد حكامه نموذجية تضمن السرعة والفعالية والدقة

6) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالاً لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 04 أكتوبر 2023 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

مشروع المرسوم بقانون الذي جاء تنفيذاً للتعليمات السامية للملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، حيث تم إعداد برنامج على مدى خمس سنوات 2024-2028.

والذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تحت اسم "وكالة تنمية الأطلس الكبير"، يعهد إليها بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج وتبدير موارده، من أجل تنزيل نابع لهذا البرنامج المهيكّل للمناطق المتضررة، حتى يكون نموذجاً للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة.

هذا المشروع الذي جاء متكاملًا من جميع الجوانب، كما سييسهل عمل كافة الشركاء المعنيين بهذا الورش الكبير والمندمج، بحيث تضمن مقتضيات تنص على إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة يحدد على الخصوص مكونات البرنامج وأهدافه وكيفية تمويله، وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في خمس سنوات، وتحديد أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في "مجلس التوجيه الاستراتيجي"، الذي يرأسه رئيس الحكومة، والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منهما، وتحديد التنظيم الإداري والمالي للوكالة، وإلزام إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة، بطلب منها، بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها؛ مع فتح إمكانية لجوء المدير العام للوكالة إلى الولاية والعمال المعنيين، من أجل إصدار التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع البرنامج في حالة تأخر أو رفض غير مبرر من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية لمنح هذه التراخيص.

وفي الأخير، وبكل موضوعية، فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نؤكد انخراطنا في المصادقة على مشروع قانون رقم 57.23 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا، وخدمة للمصالح العليا للوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7) مداخلة المستشار البرلماني خالد السطحي والمستشارة السيدة**لبني علوي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".

وهي مناسبة، للتأكيد على أهمية هذا النص القانوني الذي جاء تنفيذاً لتعليمات جلالة الملك، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب منطقة الحوز وامتدت آثاره لمناطق أخرى، والذي يرمي إلى إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز.

لقد كشف زلزال الحوز عن حجم الخصاص الذي تعاني منه المناطق الجبلية رغم الاعتمادات المرصودة في العامين الأخيرين، وهو ما يقتضي مضاعفة الجهود من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة بهذه المناطق وتأهيلها للحفاظ على النسيج الاجتماعي والثقافي والبيئي بهذه المناطق، التي تبلغ ساكنتها 4,2 ملايين نسمة.

وفي هذا الإطار، ينص هذا المشروع على إعداد البرنامج المندمج ومتعدد

القطاعات على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، والذي قدم بين يدي جلالة الملك خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر الماضي.

كما يتضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، من أجل ضمان مواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري.

السيد الوزير المحترم،

لابد من التأكيد على ضرورة ضمان التفائية السياسات العمومية الموجهة لهذه المناطق، توخياً للنجاحة في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج لتفادي تكرار سلبيات البرامج السابقة، ومن هنا ندعو أيضاً إلى ضرورة الالتفات للمناطق المشابهة حتى لا تكرر مأساة الحوز.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصويت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آمليين أن تحقق وكالة تنمية الأطلس الكبير الأهداف والغايات المتوخاة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 130**التاريخ:** الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1445 هـ (7 نوفمبر 2023 م).**الرئاسة:** السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات..

الكلمة لكم السيد الأمين.

تفضلوا مشكوراً.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً للرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 31 أكتوبر إلى 7 نونبر 2023،

بما يلي:

- 30 سؤالاً شفهياً؛

- 19 سؤالاً كتابياً.

وبطلب من فريق الاتحاد المغربي للشغل يؤجل سؤال الفريق حول "الاستراتيجية المعتمدة للحد من وثيرة التدهور البيئي" الموجه لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، إلى جلسة لاحقة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدان الوزيران المحترمان،

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال موجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "تدبير الممتلكات والعقارات الحبوسية".

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

وفي ديباجة الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 فبراير 2010 المتعلق بمدونة الأوقاف، يقول جلالة الملك، نصره الله وأيده: "وتأكيداً من جلالتنا على استقلالية الوقف المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص، فقد أثرنا من خلال هذه المدونة المحافظة على خصوصيته، وتزويده بوسائل قانونية حديثة تضمن له الحماية الناجعة، وبنظم تديرية تيسر حسن استغلاله والاستفادة منه، وبطرق استثمارية تمكنه من المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد له دوره الريادي الذي نهض به عبر تاريخ بلادنا المجيد". انتهى كلام صاحب الجلالة.

ومن هذا المنطلق السامي، نود من سيادتكم، السيد الوزير أن توضحوا للمجلس الموقر كيفية تدبير الممتلكات الحبوسية؟ وما هي برامج ومشاريع الوزارة لتأهيل الرصيد العقاري المتنوع خدمة التنمية والاستثمار؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارون المحترمون وفريقهم على سؤالهم وعلى اهتمامهم بهذا الموضوع.

إن تدبير الأملاك الحبوسية يخضع لضوابط منظمة بالظهير الشريف المتعلق بمدونة الأوقاف، وهي التي اقتبس منها السيد المستشار المحترم، والمسطرة مضبوطة ترجمها مقتضيات ونظم تدييرية تيسر وتحسن استغلال الوقف واستثماره على أحسن وجه، وتضمن له الحماية الناجعة مع التأكيد على استقلاليتة المستمدة من طابعه الإسلامي الخالص.

وقد أعدت الوزارة إستراتيجية النهوض بالوقف رؤية 2021-2032، يعني استراتيجية حظيت بالموافقة السامية لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، بهدف مضاعفة وثيرة إغناء الرصيد الوقفي في أفق 2032، من خلال تثمينه واستثمار مداخله وفي اقتناء أملاك جديدة وبناء وحدات جديدة والعناية بالبنيات الدينية الأخرى والثقافية.

بالإضافة إلى العناية بالقطاع الفلاحي، من خلال الاهتمام بالضيعات الحبوسية الموجودة وإحداث وحدات إنتاجية أخرى وتوسيع المساحات المغروسة بأشجار الزيتون والنخيل بالخصوص.

وقد شرعت الوزارة سنة 2021 في تنزيل هذه الاستراتيجية التي تركز على أربعة توجهات إستراتيجية أساسية هي:

- تعزيز العناية بالرصيد الوقفي؛

- اعتماد حكاما رشيدة في تدييره؛

- إحياء سنة الوقف وإشاعة ثقافته؛

- مراعاة وألفاض الواقف.

وتستند الوزارة في تديير رصيدها العقاري على عدة معايير، هي:

- المجال التشريعي الذي يعتبر المرجع الأساسي لتدبير الممتلكات الوقفية؛

- الحفاظ على الأصول الوقفية بإخضاع الأملاك لنظام التحفيظ العقاري، عندنا 55.500 رسم عقاري محفظ و23.035 مطلب للتحفيظ؛

- تدبير المنازعات الوقفية للدفاع عن حقوق الأوقاف؛

- تنمية الرصيد الوقفي الحالي من خلال عرضه للكراء؛

- تثمين وتأهيل الأملاك الوقفية من خلال الإصلاح والصيانة؛

- إغناء الرصيد الوقفي عبر إنجاز مشاريع استثمارية بتمويل ذاتي أو مشترك مع مؤسسات أخرى.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير المحترم،

من باب قوله تعالى "ولا تبخسوا الناس أشياءهم" أجدني ملزما بالتنويه بكل المجهودات التي تبذلونها شخصيا كوزير مشهود له بالكفاءة والتجربة والنزاهة، أو كوزارة تتحمل أمانة تدبير الشأن الديني للمملكة، ونحن لا نشك أبدا في حرصكم على أن توجه أموال واستثمارات الوقف إلى وجهتها الصحيحة وبالشكل الذي يحافظ على المقاصد الاقتصادية والاجتماعية للوقف.

السيد الوزير،

تشير بعض الآراء الرائجة أن هذه الوزارة من أغنى الوزارات، بسبب حجم وتنوع ممتلكات الأوقاف والعقارات، والمشرفة على تدييرها الوزارة من باب الاختصاص، وطالما أثار ذلك أيضا عدة تساؤلات حول مساهمة الأوقاف في الاستثمار وخلق الثروة وتحقيق التنمية ببلادنا.

صحيح أننا نسجل لكم، السيد الوزير، تعبئة ما يناهز 1.067.000 هكتار من العقارات لفائدة الاستثمار بين 2008 و2022، كما أنكم وفرتم أيضا قطعاً أرضية وعقارات للحد من السكن غير اللائق وخصصتم أخرى للأنشطة الاقتصادية والصناعية.

وهي مناسبة لنشيد أيضا بانخراط الوزارة في تأهيل المدن العتيقة بالمملكة، وأنتم تعلمون، السيد الوزير المحترم، أن العقار هو عماد كل استثمار، وبالرجوع إلى مرجعية مدونة الأوقاف التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الدور الاجتماعي والتضامني للوقف وبين تحديات التنمية والاستثمار وخلق فرص الشغل وخلق الثروة ببلادنا.

السيد الوزير،

نحن في المجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي معكم في هذا التوجه الجديد، لكن هناك تحديات وصعوبات كبيرة لازالت مطروحة، سواء تعلق الأمر بالعقارات الموجودة بالمدارات الحضرية أو الموجودة بالعالم القروي ومعياً للاستثمار الفلاحي، ذلك أن بعض هذه العقارات لازالت مستغلة بسومة كرائية ضعيفة ووفق مساطر تقليدية، لا تساعد على الاستثمار الأمثل أو أنها موضوع مساطر قضائية ومنازعات سواء مع الأفراد أو المؤسسات.

شكرا.

أن مناسك الحج فالسنة المنصرمة كانت مرتفعة، جد مرتفعة بالنسبة للطبقة المتواضعة، اللي كتجي فيهم القرعة، كيكونو محظوظين بالقرعة، ولكن لا يستطيعون، لا يستطيعون نظرا للتكاليف الباهظة.

فماذا أعددت وزارتكم للتخفيف من هذا الغلاء؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال.

أولا، قضية الحج هي مسألة دينية، شرعية، والله تعالى أعطانا أثنو هي الحج، أثنو هي شروط الحج؟ "من استطاع إليه سبيلا"، الناس اللي ما استطاعوش محسوب لهم أنهم حجوا، الله تعالى كيشوف من حالهم، ولكن ككل البضائع راه سنة فسنة كتزيد لهذالك اللي كيبيعها والتكاليف وشحال باش طاحت عليه.

لذلك، السيد الوزير، جنبناه باش نحلو واحد العدد ديال المشاكل، وفعلا توصلنا ووقعنا واحد المحضر مشترك، من جملتها لأن جاب معه الشركة ديال الخطوط السعودية، وهي مستقلة.

شركة الخطوط السعودية فالسنة الماضية ما بغاتش تتعامل معنا إلا بزيادة، هاذيك الزيادة فيها 1400 درهم، اعطاتها الدولة ما ساق لها أحد الاخبار، بمعنى كل اللي مشاومع التنظيم الرسمي راه تعطى عليهم 1400 درهم، مافياهومش، ما بغيناش نرجعو للناس من بعد ما أداو نقولو لهم أراو زيدونا 1400 درهم، هاذي ما عرفتش، راه فيها 2 ديال الملايير ديال السنتم، ولذلك لا ينتظر.

الأسبوع الجاي، إن شاء الله، غادي تكون عندنا اللجنة الملكية للحج، مازال ما عندناش كل المعطيات، شحال غادي يسوا الحج ديال هاذ العام، ولكن على كل حال بعدا هاذيك 1400 مزبودة وأقنع هو الشركة أن تبقى هاذ العام ف1400، وغادي تعطى للشركة ديال الخطوط الملكية الجوية كذلك، لأن كانت دائما كتأدي بأقل.

أما الخدمات الأخرى كلها محسوبة، فيها السكن مكة والمدينة، فيها التغذية طيلة مدة الإقامة، فيها التنقل بالأراضي السعودية، فيها نقل الأمتعة بين المدن، فيها الخدمات الأساسية والإضافية، فيها رسم التأمين العام للسلطات السعودية، فيها الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 15%، فيها رسم التأشيرة المفروض من طرف السلطات

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الرد؟

تفضلوا في بضع ثوان.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم.

الحاجة اللي تتحسب ما فيهاش المزايدات، كلشي محسوب، لذلك قضية أغنى وزارة لا ماشي أغنى وزارة، وهاذ الرصيد هذا تيدخل الآن بـ 1/13 في الحاجيات ديال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الباقي تتعطيها ميزانية الدولة.

لذلك، القضية محسومة، ما بين واحد 400 مليون ديال الدرهم، ماشي هي الملايير اللي تنسيروها الشان الديني، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى احنا نتجهبدو.. هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى سؤال ثاني حول "ارتفاع تكاليف أداء مناسك الحج".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة الأفاضل،

السيد الوزير،

عرفت تكاليف مناسك الحج هذه السنة أو السنة المنصرمة، ارتفاعا أصبح لا يطاق بالنسبة لواحد الفئة عريضة من الشعب المغربي، التي ألفت وتعودت أن تزور الأماكن المقدسة.

وعلمنا في الفريق الاستقلالي والرأي العام المغربي أن ديناميتكم واجتهاداتكم قابلتم واستقبلتم في وطننا الحبيب وزير الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية، وبدون شك نظرا للتوجهات السامية لجلالة الملك، التي تنفذونها خاصة في مجال الحقل الديني، بدون شك أنكم وصلتم إلى أشياء تسر وتفرح المؤمنين الذين يريدون التوجه إلى الديار المقدسة.

لا نشك في اجتهاداتكم، السيد الوزير، نظرا لأنكم تعرفون جيدا

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال.

كما أشرت في مناسبات سابقة، تسهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل فعال وفقا لأحكام مدونة الأوقاف للتنمية الشاملة لبلادنا من خلال الإسهام برصيدها الحبوسية لإحداث مشاريع اجتماعية اقتصادية ودينية وثقافية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع رهن الإشارة قطع حبوسية أو أجزاء منها لإنشاء مشاريع دينية واجتماعية بلغت ما بين 2008 و2023 ما يناهز 116 هكتار؛

- مساهمة الأوقاف لإنجاز منشآت الدولة من خلال تعبئة عقارات حبوسية بمساهمة بلغت ما بين 2021 و2022 ما يناهز 134 هكتار؛

- المساهمة في المجهودات التي تبذلها الدولة في إعادة إيواء قاطني السكن غير اللائق بما يزيد عن 686 قطعة مجهزة همت 8 عمالات؛

- شراكة مع القطاعين العام والخاص:

- مع القطاع الخاص:

✓ تعبئة عقارات وقفية بمساحة 36 هكتار لإنجاز 18 مشروع استثماري، مكنت من توفير ما يزيد عن 1000 شقة سكنية وسياحية و214 محل تجاري و100 مكتب مهني وحمامات ومرائب تستغل عن طريق الكراء، وتسهم بالتالي في توفير العرض الموجه لفئة عريضة من المجتمع التي ليس لها إمكانيات مادية للاقتناء؛

✓ كذا تعبئة عقارات وقفية بمساحة 106 هكتار لإنجاز 34 تجزئة عقارية، مكنت من توفير ما يزيد عن 2300 قطعة مجهزة صالحة للبناء.

- مع القطاع العام:

✓ تعبئة عقارات وقفية بمساحة 70 ألف متر مربع، مكنت من إنجاز مناطق للأنشطة الاقتصادية والصناعية والحرفية والتجارية بطنجة، ووفرت ما يزيد عن 200 محلا، 140 محلا مهنيا وصناعيا و80 محلا تجاريا وحرفيا ومقاهي ومطاعم؛

✓ انخراط الوزارة في البرامج المتعلقة بتأهيل المدن العتيقة بالملكة، بشراكة مع قطاعات وزارية أخرى، همت كلا من مدن فاس، الرباط، مراكش، الصويرة وسلا وتطوان وغيرها، حيث

السعودية وفيها سعر الصرف المطلق إلى آخره، وفيها رسم التأطير اللي هو 800 درهم، ثم مصاريف بنك المغرب 20 درهم.

وكاينة لجنة مشتركة وزارية كتسهر على كلشي، كلشي كيدوز من الخزينة العامة ملي تيدفعو الحجاج كيدوزو كيمشي للسعودية والقنصلية هي اللي كتعطي لهاذوك الناس اللي كيغطيونا الخدمات، فلذلك القضية إلى تزدت راه تزدت إما فالخدمات وإما فالثمن.

الثمن ديال السكني ما أظن تفاوضنا ما أظن غيكون فيه زيادة، ولكن الأشياء الأخرى كنتسناو وعاونونا أنه نكونو واقعيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في بضع ثواني.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا جزيلاً على هاذ التوضيحات، ولا زلنا نطمع في اجتهاداتكم التي غالبا ما تكون صائبة ومفيدة، حتى يعم الرخاء في هذا الجانب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل، السيد الوزير، إلى موضوع السؤال الثالث حول "مساهمة العقار الوقفي في الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية وزاراتكم لوضع العقارات الوقفية في خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المستثمرين في هذه الأراضي بغرض إحداث مشاريع استثمارية.

نلتمس منكم العمل على تعزيز مساهمة هذا الوعاء العقاري في تعزيز الاستثمار، تماشيا مع ميثاق الاستثمار اللي تندخلو لمرحلة تنفيذ والأجراً ديالو على أرض الواقع وتزيلا لتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

تفضلوا، السيد الوزير، باقية عندكم بعض الثواني.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

مسألة عرض وطلب، إلى كان شي طلب ديال الاستثمار راه تندر سهو حسب المقاييس اللي كاينين، وإلى كان راه تندر سهو له، يعني ما كاين شي شي حكر ولا احتكار في هاذ المسألة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع، السيد الوزير، حول موضوع "حماية الأمن الروحي للمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا معالي الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران.

إخواني المستشارين،

يشكل الأمن الروحي للمواطنين والمواطنات المغاربة بالخارج، خصوصا في المهجر، أهمية قصوى للحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم المغربية.

السيد الوزير،

فما هي الإجراءات العملية التي تقوم بها وزارتك لترسيخ وتوطيد الثوابت الوطنية لمغاربة العالم والمتمثلة في قيم الوسطية والاعتدال التي تميز هويتنا المغربية؟

شكرا.

فاقت المساهمة المالية للوزارة 600 مليون درهم، يعني 74 مليون درهم برسم سنة 2023.

وتماشيا مع استراتيجيتها الهادفة إلى تنمية الاستثمار الوقفي والنهوض به من خلال تنويع مجالاته، بادرت الوزارة إلى توفير فضاءات للتظاهرات الدينية والثقافية، من خلال بناء عدد من المركبات الدينية والثقافية جهويا وإقليميا، بلغت 18 مركبا بغلاف مالي إجمالي قدره مليار و251 مليون درهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد... تفضل السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

كتميز المنظومة العقارية بالمغرب بتنوع واسع في الأراضي، ومن أبرزها العقارات الوقفية التي تتوفر على 50 ألف عقار وأكثر من 100 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للاستثمار، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية العقار في التنمية الاقتصادية الوطنية، وهو ما يتطلب اليوم وضع العقارات الوقفية في خدمة الاستثمارات الوطنية بما يعود بالنفع على بلادنا من خلال توفير إطار ملائم للاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

في سياق الرؤية الرامية إلى عكس معادلات الاستثمار ليشغل القطاع الخاص ثلثي الاستثمار وثلث القطاع العام في أفق سنة 2035، نرى ضرورة العمل على معالجة بعض التحديات الرئيسية ومن أبرزها:

- أولا، صعوبة تحديث وحصر الوعاء العقاري؛

- محدودية الولوج إلى التمويل وصعوبة تفويت هذه الأراضي لارتباطها بالنصوص التنظيمية والعمل على مراجعتها، بغية ملاءمتها مع السياق الوطني الحالي المرتبط بتعزيز الاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى العمل على:

- زيادة مساهمة الأراضي الوقفية في الاستثمار من خلال اعتماد الأساليب الموائمة لإدارة وتنمية عقاراتها؛

- مواكبة وتعزيز قدرات الموارد البشرية المدبرة لهذه العقارات على أفضل الممارسات في مجال الاستثمار وإدارة الأراضي؛

- وأيضا تشجيع التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتثمين هذه الأراضي مع مراعاة خصوصياتها.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب، السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد الرئيس المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى اعتماد موضوع جاليتنا المقيمة بالخارج.

هاذ المسألة دائما تنقول بأن وهاذ الشي لأن هاذ السؤال غادي يسمعوه خوتنا في الخارج، قل لهم بأن المعتمد عليهم وعلى إيمانهم وعلى قوة تشبثهم ببلادهم قبل كل شيء، لأن إمكانياتنا محدودة، ولكن ماشي هذا هو المشكل، المشكل هو أن السياق الذي صار هنالك في بلدان أخرى يجعل تدخلنا تدخلنا محدودا، ماشي غير..

في الحقيقة، المسألة اللي غتبقى لنا أكثر هي الرقمنة، الرقمي هو التواصل الرقمي، الشي الآخر غيكون محدود جدا حسب ما يتبادر من سياسات مختلفة في بلدان مختلفة، ولكن هذا لا يعطينا، إنما المعول على ما برهن عليه المغاربة دائما، وخصوصا أنه المغاربة في الخارج فهاذ 30 عام الماضية تحصنوا إلى حد كبير من التيارات التي تأتيهم من جهات أخرى، تحصنوا بحصانهم الذاتية وتشبثوا فيما يتعلق بالثوابت ديال بلادهم.

أما ما عدا ذلك يعني المسائل العادية:

- إحداث المجلس العلمي المغربي لأوروبا؛

- فتح قنوات للتواصل والتعاون؛

- دعوة ممثلين عن الجالية المغربية؛

- تخصيص اعتمادات مالية سنوية (محدودة جدا)؛

- إيفاد بعثات علمية من القراء والوعاظ والواعظات؛

- تزويد المساجد والمراكز الإسلامية؛

- تكثيف الزيارات الميدانية.

وتميزت هذه السنة بمشاركة الوزارة في عملية مرحبا، تم خلالها توزيع حوالي 30.000 مصحفا.

هاذي كلها بالنسبة للمتطلبات والنسبة لتشبث هؤلاء الإخوة والأخوات في الخارج هو شيء ضئيل، ومع ذلك سنستمر ونجتهد للتكيف مع المستجدات في هاذ الميدان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب.

فعلا، هي مجهودات، السيد الوزير، رغم أنها محدودة، ولكن لا بد أن نتفق جميعا بأن هذه المجهودات بأبعادها الدينية والهوياتية والأمنية ساهمت في تحصين الخصوصية الروحية لأبنائنا بالمهجر من الانقسامات العقائدية والخلافات المذهبية، بطبيعة الحال، في خضم التحولات، كيف قلت السيد الوزير، التي يشهدها العالم عبر الانتشار السريع لمختلف آليات التواصل الاجتماعي، من فضائيات دينية ومواقع إلكترونية، وهو ما استطعنا أن نواكبه من خلال عدد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة ديالكم، اقتداء بالتوجهات الملكية السامية، من أجل الحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية المغربية في صفوف المغاربة القاطنين بالخارج والمعروفة بالوسطية والاعتدال، وما تحمله من قيم التسامح الديني والعقائدي، تماشيا والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية التي اليوم متشبعين بها جميع أبناء هذا الوطن، وجملة الملك في الخطاب ديالو الأخير في افتتاح البرلمان، أشار إلى هذه القيم في خطابه الموجه للمستشارين والبرلمانيين.

السيد الوزير،

هناك جانب آخر أساسي الذي مرتبط بجاليتنا في المهجر، ويتعلق الأمر بالجانب الهوياتي والثقافي، الذي يعزز ارتباطها بالوطن، ولا شك أن الجهود التي تبذلونها في المجال الديني في ظل توجهات أمير المؤمنين، حفظه الله، قد ساهمت في تغذية هذا الترابط، حيث نفتخر بمساهماتها في جميع الجوانب التنموية للمملكة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية، ولا أدل على ذلك انخراطها الدائم في الحملات التضامنية على غرار ما عايناه خلال أزمة "كوفيد-19"، أو مؤخرا عبر تجندها لمساعدة ضحايا زلزال الحوز ومساهماتها السخية في الهبة الوطنية المخصصة لذلك، إضافة إلى تحويلاتها المهمة من العملة الصعبة، التي تساهم في دعم الاقتصاد.

السيد الوزير،

نشدد كذلك على أيديكم فيما يتعلق بحرصكم على ضمان أمن مغاربة العالم في ظل الانحرافات والانزلاقات المتطرفة، التي تتخذ غطاء دينيا للترويج لها، وهي حاضرة بقوة داخل مجتمعات دول المهجر، التي تشكل بيئة خصبة لتغذية الإرهاب العالمي.

غير أن الحضور الديني المغربي قد استطاع، ولله الحمد، أن يحد من استدراج شباب المغاربة، ونجحتهم بفعل تواجد هذه الإرادة في تحصين مجموعة من العائلات المغربية من هذه الانزلاقات الخطيرة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل ترغبون في الرد؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أستطيع أن أضيف أن الشخصيات التي تأتينا من بلاد أوروبية وغيرها للكلام معنا في هذا الموضوع كنجاولون نقولولهم راه احنا التدخل ديالنا في صالحكم، ولكن الملبسات الداخلية للبلدان والتيارات المصاحبة للعمولة إلى غير ذلك كيغرفو الحق، ولكن ما كيتبعوش دائما، فلذلك كايئة صعوبات.

الآن الكلام الذي يروج أن الحروب القائمة هي حروب حضارية وحروب دينية، نقول لهم احنا الاعتدال ديالنا في صالح الجميع، لذلك تدخلنا، ولكن ما عمرهاذيك الثقة كتوصل.. كتدخلو فواحد السياق معين، ولكن المعول على إخواننا وأخواتنا فالمهجر للثبث بالهوية ديالهم واحنا ومايقيلوناش، لأن هاذي مسائل هوما ما كتعطيوهاش، راه هي إمارة المؤمنين، كلما وقع طلب إلا وتستجيب له حسب الإمكان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه لكم في هذه الجلسة، حول "وضعية المساجد بالعالم القروي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبطس السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول وضعية المساجد بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال وعلى اهتمامه بموضوع المساجد بالعالم القروي.

وأغتنم هذه المناسبة، لأؤكد لمجلسكم الموقر بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تدرك جيدا الدور المركزي الذي يقوم به المسجد بالعالم القروي، وتعمل على تكريس هذا الدور من خلال ما توليه من عناية لهذه المساجد لأداء رسالتها النبيلة على أحسن وجه، علما بأن المساجد في العالم القروي تمثل 72% من حيث العدد، ولكن ماثي من حيث المساحة، فرق، أي ما يعادل 36.731 مسجدا من مجموع عدد مساجد المملكة التي هي أكثر من 52.000 مسجدا الآن، رغم أن ساكنة العالم القروي لا تمثل سوى 40% من ساكنة المغرب.

وتجدد الإشارة إلى أن العالم القروي لا يشتكي من خصائص ملحوظة في المساجد، بحيث يبلغ متوسط المساجد لكل 5000 نسمة 14 مسجدا مقابل ثلاثة مساجد لكل 5000 نسمة بالعالم الحضري.

وترتكز جهود الوزارة في هذا المجال على البناء، لأن كايئ التثشت ديال السكن فالقري، الدوار ديالي كانوا فيه 2 ديال المساجد، مسجد ونص يعني مسجد كبير واحد، الآن 6 ديال المساجد، ومطالبة ببناء مسجد جديد.

وترتكز جهود الوزارة في هاذ المجال على بناء مساجد جديدة ببعض التجمعات القروية التي تعرف نموا عمرانيا وإصلاح وتأهيل المساجد القروية وربطها بشبكات الماء والكهرباء والتطهير السائل وكذا إمدادها بالتجهيزات المستلزمة الضرورية: أفرشة ومكنسات كهربائية وطفائيات الحريق... ما بقاش المسجد في العالم القروي كيفما كان، بحالو بحال المسجد في العالم الحضري.

قامت الوزارة في هذا الإطار بـ:

- تشييد 34 مسجدا جديدا بتكلفة-السنة الماضية-تناهز 206 ملايين؛

- وتأهيل 523 مسجدا بتكلفة تناهز 934 مليون درهم؛

- تفريش حوالي 500 مسجد في السنة وتجهيزها بالمكنسات الكهربائية، بتكلفة قدرها 45 مليون درهم؛

- تجهيز 1600 مسجد سنويا بطفائيات الحريق؛

- ربط أكثر من 600 مسجد بشبكة الكهرباء إلى غير ذلك؛

- بناء مرافق صحية في إطار التأهيل البيئي لـ 2334 مسجدا متلائمة مع منظومة الصرف الصحي وربطها بشبكة الماء بكلفة قدرها 250 مليون درهم؛

- تجهيز 2870 مسجدا بمعدات النجاعة الطاقية ومصابيح ذات استهلاك منخفض (LED) وسخانات الماء بالطاقة الشمسية والألواح الكهرو ضوئية لتوليد الطاقة، بمبلغ إجمالي قدره 35 مليون درهم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أود أن أضيف إيلا اقتنعنا بأن المسجد عندو دور اجتماعي، دور اقتصادي، دور صحي، دور تعليمي، دور كذا.. غادي نراعيه فالميزانية، هاذ الأمور كلها، لذلك إن شاء الله نظرا للدينامية لأمر المؤمنين حفظه الله والتوجهات ديالو غادي نشوفو التغييرات فهاذ الباب إن شاء الله فالسنوات المقبلة، تغييرات للأحسن، ولكن بواحد المنطق معين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة. ونرحب بالسيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، مرحبا بك السيدة الوزيرة. ننتقل معك مباشرة إلى سؤال موجه إليك في هذه الجلسة، وهو السؤال الأول حول "الاستغلال غير المشروع للثروات المعدنية". وأعطي الكلمة لأحد المستشارين. تفضلوا مولاي عبد الرحمان ابليللا لبسط السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا:

السيدة الوزيرة، كنسألوكم حول ظاهرة استمرار بعض مظاهر الاستغلال غير المشروع للثروة المعدنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة على هاذ السؤال، تفضلي.

السيدة ليلي بنعلي وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم. وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون. وهو طبعا كنشكر الفريق ديال التجمع الوطني للأحرار اللي طرحو هاذ السؤال اللي غادي يكون طبعا من أولوية الأولويات ديال هاذ الوزارة خصوصا في 2024، لأنه طبعا الاستغلال غير مشروع للثروات المعدنية هو واحد الظاهرة اللي تتفشى بطريقة جد قلقين عليها، خصوصا في بعض الجهات، تكلمنا على جهة درعة-تافيلالت، جهة الشرق، وجهات أخرى اللي تفشت فيها هاذ الظاهرة وكنحاولو احنا بالمعطيات اللي عندنا وبالإمكانات اللي عندنا باش نواكبوها.

القطاع المعدني في المغرب كيف ما تتعرفو تيتأطرو واحد القانون

يعني كنتعاملو مع المجالين بحال بحال، بالرغم من المشاكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

شكرا السيد الوزير، على التوضيحات والمعطيات التي تقدمتم بها، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، ننوه بما تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سواء على مستوى الحماية والنهوض بالأمن الروحي للمغاربة أو على مستوى بناء وصيانة المساجد والحفاظ عليها، هذه المساجد التي اعتبرها صاحب الجلالة، نصره الله، من الاستراتيجيات الكبرى لتنزيل ورش هيكلية تدبير الحقل الديني والنهوض بالقائمين به.

السيد الوزير المحترم،

إن المسجد كفضاء ديني يشكل ملجأ آمنا للقيم المغربية الإسلامية النبيلة والوطنية الحقبة والصادقة، ونستغل هذه الفرصة لننوه ونشتم ما حققته الوزارة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بسؤالنا، نجد-وكما جاء في كلمتكم وجوابكم القيمة قبل قليل- أن فعلا المساجد بالعالم القروي تمثل حوالي 72% من مجموع المساجد ببلادنا، ونحن لا ننكر ما بذلتموه من مجهودات جبارة في هذا المجال، إلا أننا لا زلنا، السيد الوزير المحترم، نجد أن بعض المساجد توجد في وضعية هشّة، ولا تتوفر فيها ظروف وشروط العبادة، وسأذكر على سبيل المثال لا الحصر جهة درعة-تافيلالت، هذه الجهة التي لا زلنا نجد فيها بعض المساجد تحتاج إلى التفاتة قوية من سيادتكم.

السيد الوزير المحترم،

في سبيل تجويد المنجز وبعد التنويه والإشادة بالعمل الجبار الذي قامت به الوزارة ويقوم به المحسنون وكافة المغاربة على هذا المستوى، الأمر الذي يعكس المكانة الخاصة لبيوت الله في قلوب ووجدان المغاربة، ندعوكم إلى إيلاء المزيد من العناية للمساجد، خصوصا منها العالم القروي، سواء على مستوى التشييد أو الصيانة أو التجهيز أو على مستوى تعزيز كرامة الطاقم المشرف عليها، مع إعطاء الأولوية بطبيعة الحال للمساجد المتواجدة بالمناطق المتضررة من الزلزال والعمل على الاستثمار في الطاقات البديلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا في بضع ثواني.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكرك على التفاعل ديا لكم مع هذا السؤال.

أنا بغيت نلاحظ بعداك بأن أنا ما كرهتس هاذ القطاع ديال المعادن يحظى بنفس الاهتمام اللي تتحظى بها القطاعات الأخرى في الوزارة ديا لهم، وخاصة ديال الانتقال الطاقى، نظرا لأهمية هذا القطاع هذا.

هاذ السؤال، السيدة الوزيرة، خصو دائما يتطرح مادام المظاهر ديال الاستغلال غير المشروع في هاذ الثروة المعدنية المهمة، لماذا؟ لأن باقى لا زلنا تنجھلو المعايير الحقيقية التي على أساسها تعطى رخص التنقيب والبحث، خاصة وأنه تبين مؤخرا أنها تمنح لمقاولات جديدة لم تكن معروفة في القطاع، ليست لها دراية بهذا القطاع، لا يعرف لا طبيعة ولا حجم استثماراتها في هاذ القطاع.

في المقابل كنعينو إقصاء الفاعلين الحقيقيين في الميدان، اللي تيتوفرو على إرادة وإمكانيات حقيقية لتثمين الثروة المعدنية ببلادنا من خلال مشاريع استثمارية.

لا زلنا أيضا نعاين أن عدد من الرخص الممنوحة إما يعاد بيعها من طرف الممنوحة له وإما ما تيتتمش التفعيل ديا لها من طرف المستفيدين منها، ولم يتم في نفس الوقت إعادة منحها لمستثمرين آخرين، وهذا الأمر كيفتح المجال أمام المضاربين والسماسة.

باقى، السيدة الوزيرة، كنعينو اليوم بأن كمية كبيرة من المعادن المستخرجة تصدر على حالتها خاما، وكنعطي هنا مثال بمادة الباريتين اللي هي مادة أساسية واستراتيجية في استخراج البترول، والتي تتوفر عليها بلادنا بكميات كبيرة، وبلادنا من الدول الرائدة في استخراج هذه المادة في العالم، ولكن جزء مهم مع كامل الأسف من هذه المادة كيتصدر خام، على الرغم من أنه كاينين مستثمرين أنشأوا في بلادنا وحدات لتثمين هذه المادة، لكنهم يعانون بسبب عدم توفر المادة الأولية التي تصدر خاما، وهاذ المستثمرين اليوم كيواجهوا احتمال الإغلاق، وبالتالي كنعتمنا أن تتوفر وزارتكم على رؤية وإحصائيات ودفتر تحملات بخصوص تثمين هذه المادة.

السيدة الوزيرة،

هذه الوضعية تدفعنا للتساؤل مرة أخرى حول دور واحد المؤسسة عمومية المسماة (CADETAF¹) والتي توجدت في الأصل لتلعب دورا مهما في تنظيم هذا القطاع، ولكنها اليوم توجد خارج الإطار، لأنه لم تعد تقوم بالأدوار التي يمنحها لها القانون، وما كنعرفوش واش باقى غادي تستمر ولا غادي تمشي فحالاتها؟

السيدة الوزيرة،

رقم 33.13 اللي تيتعلق بالمناجم، وكيمنع التعاطي لأي نشاط منجبي إلا بعد الحصول على تراخيص تتسلمها الإدارة المكلفة بالمعادن اللي كاينة في وزارة الطاقة والمعادن.

هاذ القانون وضع المقتضيات اللي تتحدد الحقوق والواجبات الحاصل على هاذ الترخيص أو مجموعة من الرخص وحدد مجموعة من العقوبات بكل من ثبت ممارسته لأي نشاط منجبي خارج الضوابط القانونية.

فاحنا طبعا بغينا نشغلو على، أولا، الاستغلال غير المعقلن للمكانم والإخلال أيضا بشروط الحفاظ على الصحة والحفاظ على السلامة، خصوصا اللي تيكونو بعض المرات بعض المشاكل وتيكونو بعض الأموات في بعض الأحيان، خصوصا في بعض المناطق.

فهاذ الوزارة تتعمل في إطار هاذ المهام اللي منوطة بها على، أولا، بغينا نكثفو حملات ديال المراقبة الميدانية من أجل مواكبة العاملين في هاذ القطاع، نوقفو على احترام المقتضيات القانونية بتعاون مع وزارة الداخلية وعلى ضبط كل من خالف المقتضيات القانونية اللي جاري بها العمل.

فعلى سبيل المثال إلى اعطيت المثال ديال جهة الشرق، المنطقة الشرقية، عملت الوزارة من أجل الحد من الاستغلال العشوائي لكل نشاط منجبي كيتمارس بصفة غير قانونية، وأنا كنت فيها الأسبوع اللي فات، وكهمم ذاك الشئ مناجم ديال الرصاص والزنك وأيضا الفحم الحجري.

اخدينا مجموعة من الإجراءات، خلقنا مجموعة من التعاونيات والشركات والشركات في هاذ المنطقة في مجال النشاط المنجبي، وبغينا نحترمو المعايير ديال الصحة والسلامة، وخلقنا أيضا اقتصاد تعاوني في هذا المجال، وطبعا هاذ الاقتصاد لازم طبعا واحد المواكبة وواحد المتابعة شبه يومية، إلى ما كانتش شبه أسبوعية، ولكن شبه يومية من طرف السلطات المحلية والوزارة.

وبغيت نخبركم أنه سوف نكثف هاذ الجهود في سنة 2024 باش نستكملو الإصلاح التشريعي للقانون رقم 33.13 وبغينا نكثفو الإجراءات واعتماد واحد المقاربة اللي هي تشاركية لإتمام هيكله هاذ النظام المنجبي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد مولاي عبد الرحمان.

تفضلوا.

¹ Centrale d'Achat et de Développement de la région Minière du Tafilalet et de Figuig

فاحنا اليوم أشنو بغينا نديرو؟ بغينا، أولا، نعاودو نشتغلو على التوزيع ديال خريطة التخزين في المغرب وباش نواكبو الإنجاز ديال المشاريع اللي مبرمجة من طرف الخواص، بغينا نزيدو هاذيك القدرة الإجمالية ديال 375.000 متر مكعب باستثمار مالي كيناهز 1.2 مليار ديال الدرهم في أفق 2024 في المواد السائلة و275.000 متر مكعب باستثمار مالي كيناهز 750 مليون ديال الدرهم في أفق 2026.

فيما يخص، أولا، غادي نرجع لمادة البوتان لأنه كيفما قلت هذه هي المادة اللي عندنا فيها واحد المشكل، الإنجاز ديال القدرة الإجمالية الإضافية غادي توصل لـ 220.000 متر مكعب بواحد الغلاف مالي تيوصل لـ 660 مليون ديال الدرهم في أفق 2024، ولكن هادي موزعة خصوصا في المحمدية والجرف الأصفر، ولكن احنا بغينا نوزعوها أكثر. فلذلك، أطلقنا مع وزارة التجهيز والماء في أكتوبر 2022 واحد اللجنة جديدة ديال التخطيط ديال البنية التحتية للمواد الطاقية، وعملنا على تخطيط تدفقات ديال الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد البنية التحتية اللازمة من أجل تحسين طبعاً القدرة التنافسية اللوجيستية للمغرب أولاً، وثانياً باش نحافظو على الأمن الطاقى للمملكة.

احنا كنستغلو الآن نتائج هاذ الدراسة اللي اشتغلنا عليها مع وزارة التجهيز والماء باش نزلو واحد النظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وذلك طبعاً ودائماً في إطار شراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

وفي نفس السياق غنعطيك واحد الإجراء ثالث، قمنا أيضاً بتحسين خارطة الطريق من أجل تطوير قطاع الغاز الطبيعي اللي غادي يمكننا باش نحلو المشاكل ديال الفيول وديال البوتان، فغادي نطلقو طلبات العروض، إن شاء الله، قبل نهاية هاذ السنة أو في بداية السنة المقبلة على الأكثر، وذلك طبعاً من شأنه المساهمة في تعزيز الأمن الطاقى في بلادنا.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكراً، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالرغم من اعتماد استراتيجية وطنية للطاقة بالحجم الذي نعرفه، لم يكن هناك مسار دقيق ومحدد في اعتماد نظام احتياطي للنفط، خصوصاً وأن المحاور الاستراتيجية للسياسة الطاقية تركز على مضاعفة نقاط الدخول للمنتجات النفطية المستوردة والإمداد المستمر والمنتظم وتعميم الوصول للمنتجات البترولية، وأهم نقطة هي تطوير صناعة التكرير ومراكز استقبال المنتجات المكررة وقدرة

لا زلنا نتمنى أن يتم تعزيز عمليات تثمين المعادن ببلادنا من خلال الابتعاد عن منطق الربح وإقامة صناعة تحويلية تخلق قيمة مضافة عالية لهذا القطاع، ليكون أحد أهم مصادر الدولة للعملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الثاني حول "نظام الاحتياطي في قطاع النفط".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-للمعارضة الاتحادية لبلسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات والمستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمدون عليها لتطوير النظام الاحتياطي في قطاع النفط من أجل ضمان تزويد المغرب بالمواد البترولية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

شكراً السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي.

هو طبعاً هذا السؤال كيتداول بزاف على القدرات التخزينية ديال المواد البترولية السائلة والغازية في البلاد.

هو طبعاً المغرب كيتوفر اليوم على قدرات تخزينية تفوق 2 الملايين ديال المتر مكعب في المواد السائلة، 94% منها متصلة بالموانئ و582.000 متر مكعب بالنسبة للبوتان والبروبان، 89% منها متصلة بالموانئ.

ولكن المشكل اللي لقينا، ملي اخذينا زمام الوزارة هو أنه في هاذ القدرات التخزينية المشكل كاين بالخصوص في البوتان وفي البروبان:

- غاز البوتان عندك 537.000 متر مكعب اللي كيمثل تقريباً 41 يوم ديال الاستهلاك واللي مركزة أزيد من 60% منها في المحمدية؛

- غاز البروبان عندنا تقريباً 45.000 متر مكعب أو ما يماثل 42 يوماً من الاستهلاك.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا أيضا للفريق الاشتراكي على طرحكم لهذا السؤال لأنه طبعاً تيفكرنا فالالتزامات اللي كتبنا في مقتضيات الدستور ديال 2011، اللي أعطى واحد الدفعة جديدة بتكريسه للبيئة كحق دستوري والتنمية المستدامة كحق دستوري، وأيضاً عندنا مخرجات النموذج التنموي الجديد اللي كيحرص على ترجمة كل المخططات الوطنية إلى مخططات وبرامج جهوية.

فطبعاً الوزارة بادرت إلى إعداد الخطط الوطني للمناخ إلى متم 2030، بهدف تعزيز هاذ القدرة على التكيف وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتنزيل السياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ على المستوى الجهوي.

فاحنا واكبنا طبعاً الورش ديال الجهوية المتقدمة، وأعطينا الانطلاق للمخططات الترابية للمناخ بمختلف جهات المملكة، واللي تتشكل طبعاً واحد الإطار لانخراط والتزام جميع الفاعلين على المستوى الترابي.

قمنا بإنجاز 10 ديال المخططات جهوية ترابية بموارد مالية، تمت التعبئة ديالها من طرف الوزارة، وغادي نغطي جميع الجهات ديال المملكة بهاذ المخططات على متم سنة 2024، غادي نهبو الدراسات المتعلقة بجهة فاس-مكناس في الأشهر المقبلة، وغادي نطلقو آخر دراسة بخصوص جهة الرباط-سلا-القنيطرة.

تتضمن هذه المخططات، كيفما نتعرفو، عدة تدابير متعلقة بالحكمة وطبعاً التواصل والتوعية وتقوية قدرات الفاعلين الجهويين والتربيين في مجال مكافحة التغيرات المناخية والتكيف وتخفيف الآثار، وتتشكل هاذ المخططات، طبعاً، فرصة لتطوير مشاريع مندمجة للتكيف والتخفيف ولضبط أيضاً الاستثمارات والتمويلات اللي نقدرنا ناخذوها من الخارج.

وتتقوم الوزارة أيضاً بدورات تكوينية لتقوية القدرات ديال الفاعلين المحليين والقطاع الخاص في مجال إعداد المشاريع والولوج إلى مختلف التمويلات الدولية اللي تتعلق بالمناخ، والجماعات الترابية طبعاً دائماً مدعوة للمشاركة في هذه الدورات التكوينية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكراً السيد الرئيس.

التخزين في مختلف المناطق.

والواقع يقول أن بلادنا ولحدود الساعة لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط الخام والمنتجات البترولية لتلبية احتياجاتها الطاقية، الأمر الذي يبعثر الأوراق في عملية إقرار نظام احتياطي للنفط لضمان استدامة إمدادات الطاقة والتعامل مع التقلبات في أسعار النفط في عالم يتسم باللايقين وعدم الاستقرار.

إن هذا الرهان اليوم هو إعادة توجيه الدفة في تدبير الملف المرتبط بهذا القطاع بشكل خاص، خصوصاً وأن اعتماد هكذا احتياطي من شأنه أن يكون مصدراً هاماً للإيرادات الوطنية، من حيث تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية وتمويل الخدمات العامة والمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن توسيع هامش الاستثمار، إذ أن وجود احتياطي نفطية يشجع على وضع استثمارات أجنبية ووطنية في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس، السيدة الوزيرة، فإن الحكومة مطالبة اليوم بإحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتوفير المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية الطاقية وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافي من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا، والاهتمام بصناعة تكرير البترول، لأنها تساهم في الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

ننتقل معكم السيدة الوزيرة، إلى السؤال الثالث حول "إدماج بعض التغيرات المناخية في المخططات التنموية الجهوية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نفس الفريق.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكراً السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول استراتيجية الوزارة في دعم ومواكبة الجهات في عملها الرامي إلى اعتبار التغيرات المناخية في المخططات التنموية الجهوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيدة الوزيرة،

لقد أضحى هاجس التغير المناخي ظاهرة لا يمكن التنكر لها أو تجاهل آثارها في بلادنا.

صحيح، أننا لا نساهم بشكل كبير في انبعاثات الغاز على المستوى العالمي، لكننا نظل متأثرين بشكل سلبي بالاضطرابات المرتبطة بالتغيرات المناخية، بدليل توالي ظاهرة الجفاف في السنوات الأخيرة وانخفاض نسبة التساقطات المطرية.

قس على هذا، السيدة الوزيرة، انخفاض شديد في الموارد المائية، الأمر الذي يلزم الحكومة اليوم بفرض قواعد أساسية في مسارات اعتماد سياسات الطاقة والاقتصاد، تستند على واقع هذه التقلبات المناخية، والدفع بجميع الجهات من أجل اعتمادها في برامجها التنموية لإقرار حكاية جيدة في مجال المناخ ومواكبة تغيراته وتكييف السياسات الحالية معه، حتى لا يؤثر الأمر على بنية الاقتصاد والبيئة.

من جهة أخرى، السيدة الوزيرة، فرغم الزخم المؤسسي الذي تعرفه بلادنا، فإننا لا زلنا متأخرين في مسار إدماج الطابع البيئي في سياستنا العمومية، إذ أنه نسجل تأخرا في تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة.

إن هذه المرحلة الحرجة التي نمر منها تستوجب إدماج أفضل لإجراءات التكيف والتخفيف من آثار الاضطراب المناخي واستثمارها كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى التجسيد الفعلي والعمل على سياسة التغير المناخي على مستوى المجالس الترابية والجهوية، والتفكير في تدابير معقولة وملائمة وفعالة وقابلة للتنفيذ، من أجل جعل بلادنا قادرة على جلب أكبر قدر من الاستثمارات الخضراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل ترغبين في الرد؟

تفضلي في بعض ثوان.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

في بعض ثوان غادي غير نحث على الإطار المؤسسي والقانوني الذي عندنا، لأنه طبعا قمنا بتعزيز هاذ الإطار المؤسسي والقانوني، ولكن أيضا من غير إصدار قانون التقييم البيئي عندنا 5 ديال المشاريع ديال القوانين التي هي في إطار المصادقة، وأصدرنا 4 ديال النصوص التنظيمية، وبدينا عندنا 8 ديال المشاريع ديال المراسيم التي حتى هي في إطار المصادقة.

فلهذا خصنا نسرعو المسطرة ديال التشريع فيما يخص هاذ القوانين البيئية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما في نفس القطاع، ننتقل إلى السؤال الرابع موجه إليكم، السيدة الوزيرة، في هذه الجلسة، حول "إشكالية الطاقة على الاقتصاد الوطني".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل طرح هذا السؤال، ولأن مناسبة طرح هذا السؤال له سياق زمني وظرفية تاريخية، أغتنم هذه المناسبة للتعبير مرة أخرى، باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية الذي ظل وسيظل قلعة وطنية صادقة، ومن موقعنا كأبناء وممثلين شرعيين للأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، عن انخراطنا الموصول في الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تنزيل التوجهات السامية الواردة في خطابه التاريخي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، مؤكدا أننا دوما وأبدا أوفياء لروح المسيرة الخضراء.

هي مناسبة كذلك، للتعبير عن استنكارنا وإدانتنا للهجوم الإرهابي الجبان على المدنيين بمدينة السمارة العزيرة، ويبقى جواب مجموعة ساكنة الأقاليم الجنوبية عبر مسيرات حاشدة يوم الأحد الماضي خير جواب على هذه المناورات الخسيسة ضد وحدتنا الترابية الراسخة برباط البيعة والتاريخ والجغرافيا والشرعية القانونية والانتماء الثقافي والوطني الصادق والموحد.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بهذه الروح، ولأن الأمن الطاقى ببلادنا قضية وطنية أيضا، نسائلكم عن التدابير الحكومية المتخذة لحماية الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين من تقلبات سوق المحروقات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

تنظن أن هذه واحد الفرصة باش نشكركم على العناية اللي كتعطيها لهاذ القطاعات دبال الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة والعدد دبال الأسئلة اللي عندنا في هذه الجلسة هو دليل على العناية اللي عندنا في هذا المجلس الموقر، وكونوا على يقين أن الوزارة تتعاطى مع هذه الأسئلة بالجدية اللازمة.

ففيما يخص السؤال دبال التقييم حول الوضعية الوطنية في البلاد دبالنا، هذه واحد الفرصة أيضا باش نعطيكم تقييم دبالنا، هو أنه المغرب تصدى للصدمات المتتالية والتذبذب في الأسعار الطاقية، خصوصا الغاز الطبيعي والفحم الحجري اللي عرف تذبذب بـ 300% و500% والتأثير دبال ذلك الشئ دبال هاذ التذبذب على أسعار الطاقة الكهربائية، وكانت هذه المواكبة بطريقة استباقية وتدرجية.

تم تموين السوق الوطنية كيفما شفتو بشكل منتظم، وهذه الوزارة كتعمل على مواكبة الفاعلين الخواص في القطاع من خلال تتبع واردات المواد البترولية ومراقبة مستوى المخزون وتجنب أي اضطراب في تموين السوق الوطنية.

في هذه الظرفية اللي كنتكلمو عليها وتكلمنا على الظرفية الاقتصادية والمالية والطاقية العالمية، ما فيها باس نثير الانتباه دبال المستشارين المحترمين لواحد النقطة دبال واحد الظاهرة هيكلية اللي عندنا في قطاع الطاقة وقطاع المعادن اللي هو قطاع اللي هو جد مهم للانتقال الطاقى، اللي هو الانخفاض الهيكلية في الاستثمارات الطاقية العالمية في الحقبة السابقة، وأيضا انخفاض الصادرات لبعض الدول اللي كانت مصدرة من قبل لأسباب اللي هي غير تقنية، أسباب سياسية، أسباب إيديولوجية، وتكلمنا على بعض الحروب اللي كتكون في هذا المجال وكتعطي واحد الضغط على الواردات، والضغط على الأسعار وأيضا على أسعار الفائدة.

فلهداك الشئ هاذ النقطة بغيت نشير لها لأنه كناخذوها بعين الاعتبار في بلورة استراتيجية طاقية-ماشية جديدة-ولكن محينة والاستثمارات اللي غادي يكونو في 8 سنوات المقبلة.

بغيت غير نشير أن الحكومة تتعمل أيضا على الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، أولا، بهدف تخصيص الهوامش الناتجة عن الرفع التدريجي للدعم كأحد مصادر تمويل ورش الدعم الاجتماعي المباشر، وهذا واحد الورش اللي هو جد مهم اللي غيضيف إلى دعم القدرة الشرائية للأسر، تماشيا مع مقتضيات قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار هل هناك تعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

تفاعلا مع جوابكم، ونظرا لضيق الوقت، نسجل ما يلي:

أولا: نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، ضبابية في رؤية الحكومة على مستوى تدبير سوق المحروقات وعجزا، فلا هي قادرة على تقنين السوق ولا هي قادرة على تقديم بدائل ناجحة لدعم القدرة الشرائية.

بعد فشل الغاية من دعم النقل المهني في ظل الأثر الواضح على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الفلاحية والسلع والخدمات، فلماذا تترد في تفعيل البند الرابع من قانون حرية الأسعار والمنافسة الذي يمنح للحكومة حق تسقيف الأسعار مؤقتا؟ ولما لا مراجعة الضرائب على المحروقات وإعادة تشغيل مصفاة لاسامير؟

ثانيا: السيدة الوزيرة المحترمة، بعد ما يقارب نصف الولاية الحكومية، تفاجئنا الحكومة اليوم بإعلان الزيادة في أسعار البوتان وفي فواتير الكهرباء كما العديد من المواد خلال السنة المقبلة بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية سنة 2024، وذلك بأسلوب يعتمد المقاصة داخل صندوق المقاصة ومن خلاله، فهل خصم 36 درهم من دعم البوطة وعلى حساب جيوب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

السيدة الوزيرة، هل ترغبين في الرد في بضع ثواني؟

عفاك خوزي راحتك.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

لا، في بضع ثواني، لا يمكن أن نعطي سؤالا، لأن هاذ المنظومة الطاقية هي منظومة متكاملة وشاملة، ما نقدروش ناخذو جزء من المنظومة ونغضو النظر على شي الأخر.

فالיום، احنا المنظومة الطاقية تكلمنا عليها، قدمناها في كل في المحروقات، في الكهرباء، في المناجم، فهادي غتكون مناسبة، إن شاء الله، في آخر هاذ الأسبوع قلنا غنقدمو الميزانية دبال الوزارة، غتكون عندكم واحد الرؤية أكثر وضوحا، واخا قدمناها بما فيه الكفاية،

في كل القطاعات، في معظم القطاعات، وتشجيع المشاريع الاستثمارية النموذجية في هاذ المجال.

قمنا بإعداد مشروع القانون رقم 48.23 اللي غادي يغير ويتم القانون رقم 28.00، هاذ القانون جد مهم، لأنه كيتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها بأهداف وضع واحد الإطار ديال حكامه جديدة وجيدة في هاذ المجال.

طلقنا برنامج من أجل تمويل وإنجاز مراكز الفرز وتثمين النفايات بجميع المطارح اللي هي مراقبة، وساهمت الوزارة في هاذ البرنامج بتمويل وإنجاز 13 ديال المراكز ديال الفرز وتثمين النفايات، ولكن كانوا فيه.. قدمنا التقييم ديال هاذ البرنامج في هاذ المجلس الموقر.

أخذا بعين الاعتبار كل الإكراهات والتعثرات اللي عرفها البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، قامت الوزارة ببلورة وصياغة واحد الرؤية جديدة مندمجة، تهدف إلى الحد من الأثار السلبية لقطاع النفايات، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بعصارة النفايات ((lixiviats) والروائح الكريهة طبعاً، وانبعاثات الغازات الدفينة.

تتمحور هاذ الرؤية الجديدة على ثلاثة محاور:

- أولاً، بغينا نعتمدو واحد النظام ديال الجمع الانتقائي للنفايات المنزلية في المدن الكبرى، بغينا غير نصلو المواد العضوية، الماكلة، من المواد القابلة للتدوير وتشجيع التدوير واستخراج الطاقة من النفايات؛
- ثانياً، بغينا نعتمدو واحد المنهجية مندمجة بالنسبة لأي مشروع جديد كتدعمو الدولة، كيتعلق الأمر بسلسلة القيمة بأكملها، من الجمع الانتقائي للتدوير والتثمين والتخلص الايكولوجي، وذلك حتى لا نكرر المشاكل اللي نتجات عن المنهجية الحالية؛

- ثالثاً وأخيراً، تطوير وتنفيذ طرق للتدبير، بغينا نشوفو الجماعات اللي ما كتجاوزش الكمية ديال النفايات المنزلية ديالها 50 ألف طن سنوياً، تقريبا 130 ألف طن يومي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في الحقيقة كنتشكرك على هاذ الرؤية ديك وأن حدثي أنه من

غتكون عندك واحد الرؤية أكثر وضوح على المنظومة الطاقية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم إلى السؤال الخامس حول "تثمين النفايات المنزلية وتأهيل مطارح النفايات".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيدة الوزيرة: ما هي أهم التدابير المتخذة لتثمين النفايات وإعادة تأهيل مطارح النفايات في بلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد الرئيس من فريق الأصالة والمعاصرة.

هاذ السؤال ديال التثمين ديال النفايات المنزلية وتأهيل مطارح النفايات هو سؤال غادي يكون واقيلة أم الأولويات ديال الوزارة، لأن هاذ القطاع ديال تثمين النفايات واحد القطاع اللي ما تيرحمش.

كيف ما تكلمنا عليه في بعض الجلسات الماضية قامت الوزارة بتشخيص الوضعية الراهنة في هاذ القطاع وتحديث كل الرهانات الكبرى ديالو ومراعاة الخصائص الجهوية وتحديد الأهداف المسطرة بخصوص تدوير وتثمين النفايات، باش نزلو هاذ الاستراتيجية على أرض الواقع، لأن هذا هو المشكل، المشكل كان هو التنزيل ديال هاذ الاستراتيجية على أرض الواقع.

قمنا بالإعداد ديال واحد البرنامج، البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات، وضع هاذ الأسس القانونية المؤسسية والتقنية والمالية باش ندبرو هاذ المجال، ونظمنا منظومات ديال إعادة تدوير وتثمين النفايات

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية المهترئة، بغية رفع الضرر ورفع الخطر عن سكان المناطق الجبلية المستهدفة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من فريق التجمع الوطني للأحرار. فكيف ما تتعرفو برنامج الكهرباء القروية الشمولي، خصوصا في المناطق التي نائية وجبلية وعرة ومع قلة الطرق والممرات ديال العبور التي مناسبة لمرور الآليات والشاحنات لتثبيت الأعمدة الإسمنتية، تم اللجوء كيف ما تتعرفو إلى استعمال أعمدة خشبية لبناء وتكميل وتشكيل خطوط الشبكة.

فكيف ما تتعرفو كيرجع التلاشي ديال هاذ الأعمدة خصوصا الخشبية إلى ظروف طبيعية مناخية: فيضانات، انجراف التربة، بعض الحشرات والفطريات... إلخ، وكتسوس هاذ الأعمدة وكتلاشي وكتسقط.

فالمشكل اللي عندنا اليوم هو أنه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كيحاول يستبدل هاذ الأعمدة بنفس الطريقة التقليدية اللي كتتدار فالبرنامج ديال الكهرباء الشمولية، استبدل ما بين 2010 وشهر شتنبر 2023 تقريبا 254.000 عمودا خشبيا بواحد التكلفة ديال 367 مليون درهم، من بينها عند 132.000 عمود خشبي اللي استبدلت فهاذ 5 سنوات الماضية:

قام أيضا بمبادرات من أجل تحسين نوعية الأعمدة الخشبية بما في ذلك هاذ 2023 و2024 رصدنا واحد المبلغ استعجالي ديال 276 مليون ديال الدرهم باش ننجزو أشغال استبدال الأعمدة المتلاشية والصيانة ديال الشبكة؛

وأیضا بدینا كنستعملو واحد الصنف جدید من الأعمدة الفولاذية ودراسة استعمال أبراج معدنية ونوع ضغط منخفض وأصناف أخرى كحلول إضافية جديدة للمناطق ذات المسالك الصعبة.

أولويات ديال الوزارة هو تثمین النفايات، لأن عندك تحدي ديال تنزيل البرنامج الوطني، وهاذ البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، فالحقيقة كمسؤول على تسيير الشأن المحلي اللي كانت الجماعة المحلية، فمن الإكراه ومن النقط السوداء اللي كيعيشها رئيس الجماعة هو هاذ تدبير هاذ النفايات، فليس كل الجماعات محظوظة كالمدن الكبرى.

اللي كيخص واحد التنسيق، السيدة الوزيرة، مع وزارة الداخلية، لأن وزارة الداخلية هي السند للجماعات المحلية، وهي اللي كتقوم بدعم وتقديم المساعدات لا المالية ولا التجهيزات الأساسية للجماعات المحلية في تدبير هاذ النفايات والتثمين ديالها.

فالحقيقة من الصعب الحديث على التثمين، لأن الوضعية وكيفما قلتو كاين مجموعة من الجماعات أو الجهات اللي استغنت على هاذ المشاريع، لأن الواقع ما كيساعدش باش توصل للأهداف المتوخاة، بحيث أن المواطن كيخرج الزبل، كيخرجو مخطط ما بين السائل والصلب ومجموعة من الأمور، فهنا خص شوية ديال المواكبة والتحسيس والتعريف، السيدة الوزيرة، بهاذ المشاريع والنزول إلى الجهات والأقاليم والتعريف، وكذلك إشراك الجماعات من أجل تحسيس وتنوير الرأي العام بالفائدة، لأن التحدي اللي عندك كذلك، السيدة الوزيرة، هو أن إخراج نموذج ديال واحد المدينة من المدن ديالنا ديال المغرب، كمثال ديال .. (كلام غير واضح)، لأن كنشوفو الآن أو الدول الأخرى كيخرجو الطاقة ولا.. من مطرح النفايات.

فهاذ التحدي ديالك، وخاصة أننا مقبلين 2030 على احتضان تظاهرة كبرى، فخص القضاء على هاذ المطارح العشوائية والقضاء على مجموعة من النقط السوداء بتراب الجماعة.

فاحنا كمنتخبين رهن الإشارة، شخصيا كنقول خص التعريف أكثر بالمشاريع اللي عندكم على مستوى الوزارة، وبذل واحد المجهود فالإعلام من أجل تنوير، لا المنتخبين ولا الرأي العام.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نتنقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال السادس حول "تجهيز وإصلاح أعمدة الأسلاك الكهربائية بالمناطق الجبلية".

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السبي أملوك.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تهالك الأعمدة وتقادمها إضافة إلى سرقة الأسلاك الكهربائية عناوين تعيق برنامج تعميم الكهرباء الكروية، وتبقى نقطا سوداء تعيق إنجاز هذا البرنامج الذي أعلنتم عنه، لذلك نؤكد على أن القضاء على هذه الاختلالات، ومن ضمنها الجهد المرتفع (la haute tension)، والتي يجب دفنها والمتواجد وسط العاصمة الرباط وأحوازاها، فبالأحرى باقي المناطق الأخرى.

لذلك نعتبره أحد الأولويات التي يجب مباشرتها، خصوصا وأنها تتطلب استثمارات كبرى تفوق إمكانيات الجماعات الترابية، وسيكون القضاء عليها بداية نهاية الحديث عن تعميم الكهرباء كمادة أساسية وضرورية للتنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد في بعض ثواني.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

في بعض ثواني.

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت غير نرد بأنه ما يمكنش أنه الوزراء السابقين تكلمو على هاذ البرنامج الجديد ديال استكمال الكهرباء القروي الشمولي، لأنه ما كانش في ذاك الوقت، غير ممكن أنه يكونو تكلمو عليه.

فملي نتكلمو على التأهيل الطاقى والتأهيل الطاقى للبنيات، مساجد، المرافق التربوية ونستكملو الكهرباء القروية الشمولية بطرق جديدة وغير تقليدية، فهاذي أول مرة، ننظن احنا نتكلمو عليها على هاذ البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل معكم دائما في إطار نفس القطاع إلى السؤال السابع، ويتمحور حول "السيادة الطاقية ببلادنا".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لبيسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ولكن لا بد من الإشارة أن هاذ الطريقة التقليدية ما بقاتش كتنتفع، خصوصا بعد الزلزال ديال 8 شتنبر 2023 بغينا نعتمدو حلول مبتكرة من غير الوسائل التقليدية باش نستكملو نعاودو الكهرباء القروية وغادي نعاود نذكر البرنامج ديال (PERG² 2.0) اللي باش نستكملو الكهرباء القروية من خلال شبكات صغيرة اللي الصيانة دياها كتقام بكلفة أقل من استبدال الأعمدة الخشبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

أشكركم على هاذ الجواب الذي يبقى مضمونا محدودا.

حقيقة هناك مجهود يبذل في صيانة وبنية الأعمدة الكهربائية المتساقطة، خصوصا المتهالكة منها، والتي توجد في المناطق النائية والجبلية.

الجماعات الترابية إمكانياتها ضعيفة ومحدودة للمساهمة في تجديد هذه الأعمدة، خصوصا وأنها تطرح إشكاليات حقيقية في توفير الكهرباء للسكان المتواجدة بهذه المناطق، وتؤثر على برنامج تعميم الكهرباء القروية للسكان المعوزة المتواجدة في الجبال وفي الأرياف، إضافة إلى الإشكاليات التي تطرحها على مستوى سلامة وصحة الساكنة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن نتفهم ببطء إصلاح هذه الأعمدة على مستوى الوطن بأكمله، وهناك ظروف الجائحة ووضعية المكتب الوطني للكهرباء والماء والصعوبات المالية التي يعيشها، وأكد أنكم حريصون على القضاء بصفة نهائية على هذه الظاهرة، بهدف تجديد الشبكة الحالية وإصلاحها لما فيه مصلحة الساكنة ولما فيه مصلحة توسيع وتعميم الكهرباء على كل الجماعات النائية والبعيدة والمتواجدة في تخوم الجبال.

وبالتالي أتمنى أن تسرعوا من وثيرة الإصلاح، على اعتبار أن الجواب الذي أعطيتم مضمونه سبق للوزراء السابقين الذين تعاقبوا على القطاع أن دفعوا به، وأسباب طرحه من جديد هو أن المجهود مازال محدودا، وأسوق لكم هنا أمثلة للجماعات الترابية التابعة لبعض الأقاليم، هناك جماعة ترميكت بإقليم ورزازات، هناك جماعة أكدز بإقليم زاكورة، هناك جماعات بالرشيدية إضافة إلى بعض الجماعات بإقليم تنغير.

² Programme d'Electrification Rurale Global

الشمسية التي كان متعثراً من 2011.

دبا الأولوية الكبيرة التي غتكون عندنا في سنة 2024 هي النجاعة الطاقية، لأن هذا واحد المسألة التي الركيزة الثانية دبال الاستراتيجية الطاقية ديالنا التي عرفت الكثير من التأخرات، فبلورنا واحد المشروع دبال المرسوم الخاص بتطبيق المادة 6 من القانون رقم 47.09 التي كيتعلق بالنجاعة الطاقية بهدف ضمان استدامة تدابير النجاعة الطاقية، باش نزلو هاذ الشيء على أرض الواقع وإن شاء الله غادي يتحال على مسطرة المصادقة الأسبوع المقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب على الجواب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لا يمكن أن ننكر الأضواء الكبيرة والهامة التي قطعتها بلادنا من أجل تطوير الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية، ومن بين السبل لتحقيق ذلك، لا بد من مضاعفة الجهود بالاستثمار في ميدان الهيدروجين الأخضر وما يحمله من فرص للتصدير لأوروبا.

السيدة الوزيرة،

إلى جانب الطاقات المتجددة لا بد أن نؤكد على أهمية الغاز الطبيعي، وهو ما يتطلب تفعيل استراتيجية وطنية متعلقة بالغاز.

وفي هذا الإطار، فإننا من جهة نشيد بالمجهودات المبذولة فيما يتعلق باستكشاف الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا، حيث أن الغاز الطبيعي مع أنه وقود أحفوري باستثناء النووي، فإنه يصدر أقل انبعاث لثاني أكسيد الكربون، ومن جهة أخرى، فإننا نعتبر بأن اللجوء إلى استخدام خط أنبوب الغاز المغربي- الأوربي (GME³)، واستيراد الغاز الطبيعي المسال (GNL : Gaz Naturel Liquéfié) عبر المحطات الإسبانية، من خلال عملية التدفق العكسي للأنبوب، فإنه لا يضمن في رأينا القدرة التنافسية للغاز الطبيعي، بالنظر إلى التكاليف اللوجيستية المرتفعة، ولا يضمن السيادة الطاقية لبلادنا.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاوات المغرب ندعو إلى التعجيل بتمكين بلادنا من محطة للغاز الطبيعي المسال (terminal gazier onshore).

وبالنظر إلى الوقت اللازم لتشغيل هذه المحطة من 6 إلى 8 سنوات، فإن المطلوب اليوم التعجيل باتخاذ هذا القرار وفي غضون ذلك

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن إستراتيجية الوزارة لتأمين السيادة الطاقية ببلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة للجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

طبعا هاذ السؤال دبال تأمين السيادة الطاقية في بلدنا ما يمكنش نتعاطاو معه في 3 دقائق، فنتطلب منكم الصبر معي، لأنه غنحاول نعطيكم بعض الأولويات في هاذ السياق، ولا سيما أن الظرفية الحالية تتميز بتذبذب كبير لأسعار الطاقة على الصعيد العالمي، والتأثير دبال ذاك الشيء على الفاتورة الطاقية الوطنية.

نبدا نتكلم على، أولا، المخطط الوطني للتجهيز الكهربائي، هذا واحد المخطط الذي اشتغلنا عليه بكثافة في هاذ السنة، خصوصا أنه غادي تكون برمجة دبال قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تتفوق 7 جيكاوات، احنا بغينا نوصلوها إلى 8 جيكاوات ما بين 2023 و 2027 بواحد استثمار مالي يناهز أكثر من 70 مليار دبال الدرهم.

إضافة إلى ذلك، طبعا اشتغلنا وتكلمنا في إطار هاذ المجلس الموقر على الاستثمارات في تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل والتوزيع، يعني دبا المشاكل أنه حتى في التوزيع كاي بعض الاختلالات، ففي هذه الفترة دبال 2023-2027 برمجتنا واحد الكلفة إجمالية دبال أكثر من 25 مليار دبال الدرهم، فيما يخص الشبكة.

فيما يخص الإطار القانوني، هاذي واحد المسألة التي هي أيضا جد مهمة، أصدرنا قانون رقم 40.19 الذي تنتم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، أصدرنا القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي، ونحن نعمل حاليا على إخراج مشاريع المراسيم التطبيقية لهاذين القانونين، طبعا في أقرب الأجال الممكنة، وطبعا كتواكبو معنا هاذ العمل بطريقة جد مهمة.

أصدرنا النصوص التنظيمية ولا سيما القرار الذي يتعلق بالجهد المتوسط والقرار الذي محدد لمناطق استقبال المشاريع دبال الطاقة

³ Gazoduc Maghreb-Europe

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لأنه غادي تفهمو علاش تشكركم.

أولا، إلى حدود سنة 2023، بلغ عدد الموظفين في قطاع الانتقال الطاقى 662 موظفا، غير الانتقال الطاقى، الطاقة والمعادن، أحلنا على التقاعد 38 موظفا في 2023، غادي نحيلو على التقاعد 34 موظفا وموظفة في 2024.

في قطاع التنمية المستدامة عندنا 393 موظفا، غادرو 12 موظفا في 2023، وغادي يغادرو 6 ديال الموظفين في رسم سنة 2024 لأنه بلغو حد سن التقاعد، مما يحتم علينا تخصيص طبعا المناصب المالية الكافية لهاذ الوزارة.

النقطة الثانية هو أنه هاذ الوزارة تتناط بها مهام ديال المراقبة في ميادين الطاقة والمعادن كيف ما تكلمنا عليهم من قبل، مراقبة سلامة المنشآت الطاقية، المنشآت المعدنية الخاصة بالمتفجرات ذات الاستعمال المدني، مراقبة مواصفات الجودة ديال المنتوجات الطاقية وديال المنتوجات المعدنية على الصعيد الوطني، إضافة إلى المراقبة التقنية والإدارية لمصانع ومستودعات المتفجرات ذات الاستعمال المدني والآلات العاملة بضغط البخار والغاز.

فيما يخص مهام المراقبة والتفتيش في مجال البيئة والتنمية المستدامة، عندنا الشرطة البيئية اللي تتولى السهر على احترام القوانين البيئية في كل جهات المملكة، من خلال إجراء عملية تفتيش والمراقبة للعديد من القطاعات الصناعية، الأنشطة الاقتصادية بما فيها الخدمات، ولكن رغم المجهودات المبذولة تبقى التحديات أكبر، علاش؟ لأنه كايين ضغط متزايد طبعا على اللي تيتمارس على البيئة بالمقارنة مع الإمكانيات الجدة المحدودة اللي تتوفر عليها الوزارة من الموارد البشرية.

هاذ الوزارة تتقوم بدعم الموارد البشرية ديالها من خلال تنظيم طبعا دورات تكوينية، وطبعا كندشغلو مع جمعية الأعمال الاجتماعية لتوفير كل الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين والموظفات، على سبيل المثال توفير خدمات النقل، غادي نذكر أيضا خدمات المقصف (la cantine).

كما قمنا شخصيا بمواكبة افتتاح مقصف في القطاعين بجوج خلال هذه السنة سنة 2023، كما أن الوزارة تتوفر على دور للحضانة يتم العمل مع جمعية الأعمال الاجتماعية لتطويرهما، فطبعا الوزارة دائما الباب ديالها مفتوح للحوار مع الهيئات النقابية والفرقاء الاجتماعيين لمناقشة كل القضايا اللي تتعلق بقطاع الطاقة والمعادن والمناجم والتنمية المستدامة والبيئة.

وشكرا.

العمل بالاعتماد على بعض الحلول الانتقالية مثل التدفق العكسي (reverse flow).

وفي الأخير، فإننا نؤكد لكم، السيدة الوزيرة، استعدادنا الكامل في الاتحاد العام لمقاوات المغرب لمواكبتكم بهدف جلب عدد كبير من الاستثمارات، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية، بغية جلب 550 مليار درهم للاستثمار من القطاع الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

في ثانية، ملي غنطلقو العقود في آخر السنة وبداية سنة 2024 إن شاء الله نعولو عليكم باش تكونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قبل الانتقال إلى السؤال الثامن، أود أن أحيط المجلس الموقر بأنه يحضر معنا في هذه اللحظات وفد عن الجمعية الوطنية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية، الذي يقوم بزيارة للبرلمان المغربي.

باسمكم جميعا نرحب بهذا الوفد، ونتمنى له مقاما طيبا ببلاده الثاني المغرب، راجين لمهتمكم التوفيق والنجاح.

إذن ننقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى سؤال آخر يتمحور حول "الموارد البشرية العاملة في قطاع الطاقة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الرئيس المحترم،

السدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية الموارد البشرية بالقطاع، نسائلكم السدية الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيدة الوزيرة، للجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب
تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، أود، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن أشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية الموارد البشرية العاملة بالقطاع، كما نثمن بهذه المناسبة أيضا جهودكم المتواصلة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة، باعتبارها أحد النماذج الدالة والقوية على بعد الرؤية التي يديرها جلالة الملك حفظه الله الملفات الاستراتيجية ببلادنا. وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا التنويه بالتطور الملموس الذي عرفته وضعية المرأة بوزارتكم، بفعل ما تم اتخاذه من تدابير، مكنت من حدوث تطور كمي في تواجد النساء على مستوى التعيين في مناصب المسؤولية، حيث مكنتها من اقتحام مجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الرجال دون النساء.

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن كنا نسجل بارتياح ما شهدته الشؤون الاجتماعية من دينامية على عهدكم، إذ تم إخراجها من الجمود الذي عرفته لسنوات طويلة، فإن أملنا كبير في التسريع بإخراج مؤسسة عمومية مستقلة تعنى بالشؤون الاجتماعية للعاملين بالوزارة شأنها شأن بعض القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة مثلا.

هذا ويظل مطلب فتح حوار قطاعي جاد ومسؤول، مطلبنا ملحا لدى الشركاء الاجتماعيين داخل الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها، وخاصة المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والوكالة الوطنية للنجاعة الطاقية.

وهو ما يجعل هذا الحوار القطاعي يظل ضروريا من أجل وضوح الرؤية بشكل يجعل الحوار الجاد ثقافة وقناعة راسخة لرسم تصورات وطرق تنزيله.

وفي هذا الإطار، ندعو وزارتكم إلى التجاوب مع النقابات، وخاصة مع طلبات الفيدرالية الوطنية للطاقة والمعادن والماء والبيئة التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التي ما فتئت تطلب عقد اجتماعات معكم ومع بعض المسؤولين بوزارتكم من أجل التجاوب مع ملفاتها المطالبة الرامية إلى معالجة بعض المشاكل المتعلقة بالعاملين بالقطاعات التابعة للوزارة، وكذا سبل تطوير ممارسة الحقوق النقابية في أحسن الظروف، وكذا تفعيل وإخراج القانون المنجمي لحيز الوجود، بما يضمن تسوية وتحسين الأوضاع المادية والمهنية وكذا للعمال

المنجميين.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال التاسع حول "معالجة التلوث البيئي بالمدن الصناعية الكبرى".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة.

بلادنا قامت بمجهود كبير من أجل الحد من انبعاثات الغازات السامة والتلوث البيئي، وهذا راجع للإرادة الملكية السامية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

حضرت مؤتمرين في إطار البرلمان الدولي: (la COP26) و (la COP27)، وقفت على حجم التقدير اللي كيحظى به البلد ديالنا بين مختلف الأمم والشعوب.

لكن، السيدة الوزيرة، خصنا نكونواقعيين مع نفسنا، مدينة الدار البيضاء، مدينة صناعية كبيرة، مازال كتعاني من التلوث، انبعاثات الغازات السامة، وعندنا مطارح الأزيال عشوائية، ولكن بما أنك جاوبت على الموارد البشرية والمعادن والبتترول والغاز والنفايات المنزلية، ما غاديش نعاودو نطلبو منك تجاوبينا نفس الجواب، ولكن بغيناك تكلمنا على (la COP 28).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب.

تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وطبعا نقدر نتكلمو على (la COP28) في أكثر من 3 دقائق، لأنه عندنا.. هي طبعا هاذ احتضان ديال (la COP28) في دبي، غادي يكون

السيد المستشار، تتعفي من تعقيب.
شكرا، شكرا.

ننتقل إلى السؤال العاشر حول "التعجيل بالنصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15".

أعطي الكلمة للمستشارة.
تفضلي، الأخت لبنى، لبسط السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السؤال هو التعجيل بتطبيق القانون رقم 67.15.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

هو القانون رقم 67.15 غادي غنذكر أنه واحد القانون اللي تيتعلق باستيراد مواد الهيدروكربور، النفط، والتصدير والتكرير ديالها، والتكفل بالتكرير والتعبئة والادخار والتوزيع، هاذ القانون خصوصاً لحيز التنفيذ، وهاذ التنفيذ ديالو مرتبط بصدور نصوص تطبيقية اللي عرفت أيضاً مجموعة من الإكراهات.

انكبت الوزارة على الإعداد ديالها فور الصدور ديال القانون، قمنا بمجموعة من الاجتماعات تشاورية مع كافة الفاعلين فهاذ القطاع واتضح وجوب إعادة النظر فهاذ القانون، نظراً للكثير من النواقص، غنذكر البعض منها، ولكن المهم هو أنه أحدثنا في يناير 2023 واحد اللجنة اللي تكونت من وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، وزارة المالية، الفيدرالية الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود بالمغرب، وتجمع النفطيين بالمغرب، وفيدرالية الطاقة، باش نعدو النصوص التطبيقية لهاذ القانون في إطار مقاربة تشاركية، اللي دأبت على النهج ديالها، والذي تمت إحالته للأمانة العامة للحكومة في 18 أكتوبر 2023، وعقدنا الاجتماعات الأولية مع مصالح الأمانة العامة، وإن شاء الله غادي تقدم العرض ديالو في القريب العاجل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

واحد المناسبة باش نعاودو نكرسو المكانة ديال المملكة المغربية في المجتمع الدولي فيما يخص، طبعا الانتقال الطاقى، وأيضا التنمية المستدامة.

فلذلك، تشكركم السيد المستشار المحترم على الذكر ديالكم على إعداد وتنزيل ديال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وقمنا طبعا بأن هاذ الاستراتيجية تيسولني عليها بزاف في المجتمع الدولي وحتى في (la COP)، لأنه هاذي تجربة فريدة من نوعها، هاذ المرة بغينا في هاذ التحيين ديال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ما تكونش استراتيجية تنشتغلوا ما بين الوزارات، ماشي غادي نشد أنا مع وزارة المالية وغادي نبدأ ونحطو واحد الاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

عملنا تشاورات كما شفتومع كل القطاعات، عملنا تشاورات جهوية ودولية باش المغاربة القاطنين في الخارج حتى هوما يكون عندهم الموقع ديالهم على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طلقنا الاستشارة ديال (noussahimo.gov.ma) اللي تاحت لأزيد من 6000 مشارك باش يعطي الرأي ديالو في أشنو تتعني التنمية المستدامة للبلاد، خصوصا فيما يخص.. تكلمتي على معالجة وتدبير النفايات، على الاحتضان ديال المغرب لواحد كأس العالم في 2030، فهاذي واحد.. طبعا هاذي واحد الموعد اللي عندنا مع التاريخ اللي خص نبينو أنه خصنا نزلو أيضا هاذ الاستراتيجية على أرض الواقع.

فلذلك، سنة 2024 احنا هاذي واحد الأولوية اللي عندنا، بغينا نعززو الإطار المؤسسي والقانوني، تكلمت على مشاريع القوانين اللي عندنا في إطار المصادقة، عندنا تكلمنا أيضا على البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمواتية لها، علاش نتكلمو عليه؟ لأنه أيضا هاذ البرامج تتبين مصداقية ديال المغرب في هاذ المجال.

إيلا.. كملنا برنامج مكافحة التلوث الصناعي وخصوصا أيضا البرنامج ديال رصد جودة الهواء، هذا أيضا واحد البرنامج اللي خصنا نكونو مفتخرين به، لأنه كان عندنا.. بغينا نوصول لـ 140 محطة ديال قياس ديال جودة الهواء في أفق 2030، وصلنا.. غادي نزيدو 10 محطات الجديدة في 2024 فغادي نوصول لـ 94 محطة ديال القياس ديال جودة الهواء، غادي نوصول لها قبل من 2030، هاذي بعض المحطات اللي تنستعملوها طبعا في مراكش في الاجتماعات ديال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

طبعا، استعملنا هاذ المحطات باش نبينو بأنه ما غيكون فيه حتى شي اختلال في جودة الهواء، بما أنه كان فيه زلزال..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

ننتقل إلى التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أتناول الكلمة بخصوص التعجيل بإخراج النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 يتعلق باستيراد مواد الهيدروكربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

السيدة الوزيرة المحترمة.

لقد وجهنا هذا السؤال منذ سنة، ومع ذلك لزال نشاط المحروقات السائلة استيرادا وتوزيعا وتخزيننا يخضع لإطار قانوني وتنظيمي يعود تاريخه إلى سنة 1973، رغم صدور قانون جديد سنة 2015، والذي لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية المرتبطة به.

إن تأخر الحكومة في إصدار النصوص التطبيقية المتضمنة في هذا القانون يطرح أكثر من علامة استفهام، فضلا عن كونه يبغض دور السلطة التشريعية، فتحرير هذا القطاع رهين بهذه النصوص التنظيمية، وإن امتناع الحكومة عن إصدار هذه النصوص التنظيمية هو حماية للوبي المهيمن على القطاع، فالأشخاص العاديون لا يمكنهم فتح محطات محروقات في الأراضي التي يمتلكونها دون التعاقد مع علامة تجارية تحتكر هذه المحطة وفق عقود الإذعان، والشركات الراغبة في الاستثمار يفرض عليها تجهيز محطة لنيل الترخيص لولوج القطاع والمواضيع الاستراتيجية وسط المدن وداخلها شبه محتكرة من طرف العلامات التجارية الكبيرة بسبب شروط المسافة الدنيا بين المحطات.

السيدة الوزيرة المحترمة.

لكي يكون تحرير القطاع فعالا ويساهم في ضمان منافسة شريفة تزيد من الجودة وتقلص من هوامش الربح الفاحش وتمنع الممارسات الاحتكارية والاستفراد بالمستهلكين من طرف كبار المستوردين، لا بد من إجراءات عاجلة وبنوية، تسرع وتيرة التحرير وتفتح المجال لأكبر عدد ممكن من المستثمرين لدخول القطاع، وتمنع الجمع بين المستويات العمودية في سلسلة القيمة، فلا يعقل أن يهيمن نفس الفاعلون على مستوى الاستيراد ومستوى التخزين ومستوى النقل ومستوى التوزيع بالجملة وبالتفصيل، خاصة بعد توقف قطاع التكرير في سيدي قاسم.

السيدة الوزيرة.

لقد لاحظنا كذلك تمركز شديد للتراخيص في مصالحكم الإدارية وتعامل غير متكافئ مع طلبات المستثمرين، حيث تم تجاوز أجل 6 أشهر بالنسبة لبعض الطلبات دون مبرر معقول ومنح تراخيص بسرعة لفاعلين آخرين.

كما لا يعقل أن تحتكر الإدارة المركزية سلطة الترخيص بفتح محطات محروقات ونطلب من مستثمر في جماعة قروية بعيدة الحضور للرباط للحصول على ترخيص فتح محطة في زمن الرقمنة واللامركز، إذ أننا أمام حالة مثيرة للشك، فالسوق يعتمد تحرير الأسعار في ظل إطار تنظيمي وتشريعي مبني على التحكم في السوق، والفرق بين ما قبل 2015 وما بعدها هو انتقال السوق من تحكم الدولة إلى تحكم تجمع الفاعلين الكبار في السوق.

لذا ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى التعجيل بـ:

- إصدار النصوص الضرورية لتطبيق القانون رقم 67.15؛

- تقليص تدخل الإدارة في السوق وزيادة مستوى الحرية والمنافسة؛

- تفكيك البنيات الاحتكارية العمودية ومنع أشكال التنسيق والتجمع والتفاهم بين الفاعلين الكبار في السوق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة، لديك بعض الثواني إذا رغبتكم في الرد.. تفضلوا.

السيدة وزير الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غادي نعاود أنه النص تحال على الأمانة العامة للحكومة في 18 أكتوبر، وغادي يتم النشر ديالو بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، واحنا طبعنا رهن الإشارة ملي تعطيو التعقيبات ديالكم على النص التنظيمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم، دائما في نفس القطاع إلى السؤال الحادي عشر "حول مخاطر التغيرات المناخية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضلوا السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

البيولوجي التي هي واحد للجنة جد مهمة، وقامت الوزارة بإعداد برنامج للشراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ، التي كيعكس المشاريع الهيكلية والإستراتيجية المتعلقة بالتكيف والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة لتمويل ديالها من طرف هاذ الصندوق.

وبغية الوصول المباشر للموارد المالية لهاذ الصندوق، تم دعم اعتماد أربع مؤسسات وطنية لدى الصندوق الأخضر للمناخ:

- وكالة التنمية للفلاحة؛

- صندوق الإيداع والتدبير؛

- إضافة إلى مؤسسة التجاري وفا بنك؛

- وأيضا الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة، التي هي تحت وصاية هاذ الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، تفضلوا السيد المستشار السبي لحسن حداد للتعقيب.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

المغرب قام بمجهودات جبارة لمواجهة التغيرات المناخية، خصوصا على مستوى تدبير الموارد المائية والأمن المائي للسكان، وهاذ الشي عرف وثيرة كبيرة فهاذ الحكومة بقيادة جلالة الملك، والمغرب كذلك قطع أشواط لا بأس بها في ميدان الانتقال للطاقات النظيفة كما أشرت السيدة الوزيرة.

وما ينوي المغرب القيام به في مجال الهيدروجين الأخضر هو أمر يجب التنويه به.

ومع ذلك، السيدة الوزيرة، تأثير التغيرات المناخية على المغرب تيبقى مرتفع، وتنظن أنه هاذ الحكومة عندها من القدرة والإمكانات باش تواجه النواقص التي تعتري المقاربة ديالنا.

أولا، على مستوى الحكامة: غياب وزارة خاصة بالبيئة والتغيرات المناخية، نقترح وضع لجنة وزارية يترأسها رئيس الحكومة لدراسة مدى ملاءمة السياسات القطاعية لتوجهات المغرب على مستوى الاستدامة، احنا ما نقولوش بأن هناك تضارب المصالح ما بين الطاقة والبيئة في الوزارة ديالكم، السيدة الوزيرة، ولكن بغينا المقاربة ديالكم تكون مستدامة وأفقية تشمل جميع القطاعات بما فيها الطاقة؛

ثانيا، وضعنا منذ سنوات مجموعة من المؤشرات في إطار تنفيذ اتفاقية "ريو للمناخ"، ولكن منذ 2011 ما درنا حتى شي تقرير وما

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن المقاربة الحكومية لمواجهة التغيرات المناخية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

كيفما كتعرفو، تم إعداد المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 وكهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، تنزيل كل السياسات الوطنية التي كتعلق بالمناخ على المستوى الجهوي.

فهاذ الوزارة قامت بوضع قائمة ديال المؤشرات، ديال الهشاشة والتكيف، وفقا لمقاربة تشاركية مع بعض الجهات التي هي رائدة، وبغينا نعممو هاذ التمير للجهات الأخرى، وبغينا نلاءمو ذاك الشي لظروف وخصوصيات جهات المملكة، وخصوصا المناطق الجبلية والساحل، التي هو أيضا كيعرف واحد الهشاشة وواحد الصعوبة في التكيف والواحات، وبما في ذلك المناطق التي كتعاني من التصحر والجفاف المتسارع.

فتماشيا مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لاسيما فيما يخص رهان محاربة التغير المناخي، تم الشروع في إعداد المخططات الترابية للمناخ في مختلف جهات المملكة، التي كتشكل إطار ديال الانخراط والتزام جميع الفاعلين على المستوى الترابي لمواجهة تحدي تغير المناخ، وأنا شفت فواحد السؤال قبل من هذا، أنه بقى لينا جوج ديال المخططات خصنا نكملوهم هاذ السنة مع جوج جهات، وغادي نكملو هاذ التميرين.

وأیضا هاذ الوزارة بدأت اشتغلت على واحد الرؤية لتنمية منخفضة الكربون، التي غادي نقدموها إن شاء الله في (COP28) في دبي، ماغنعتيش التاريخ ديال هاذ الأفق ديال هاذ الرؤية الاستراتيجية ديال التنمية المنخفضة الكربون، ولكن بغينا نسرعو بها تطوير الطاقات البديلة، الطاقات المتجددة، الكهربية ديال الاستخدامات، النهوض بالشبكة، تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر، الفعالية ديال الاستراتيجية الغازية ديالنا، إلى آخره.

وتم إحداث أيضا للجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع

تتوفر على (tableau de bord) ديال تتبع، يعني مؤشرات المناخ والبيئة فعالقتها مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إذن نحن نستمر في العمل بدون مؤشرات في هذا الإطار هذا؛

المسألة الثالثة وهو أنه ميزان أنه الحكومة قامت يعني أنه وضعت المخططات الجهوية، هادي مسألة اللي هي ميزانية، لأن فيها يعني أنه ممرضة حول الفاعلين، ولكن يجب أن تكون ممرضة كذلك على المناعة ديال الساكنة على يعني القدرة ديالها على التأقلم، القدرة ديالها على مواجهة هذه المخاطر.

لهذا، فنحن نحبذ أن تكون هناك يعني مقاربة ميكروترابية، راه كانت في الوزارة ديال البيئة، تدار واحد 38 مخطط ميكروترابي ديال المواجهة ديال هاذ المسائل هادي، وديال يعني أنه إعداد القدرات ديال الساكنة المحلية باش تكون عندها (la résilience) وتكون عندها (l'adaptation)، لا بد أنكم ترجعوها من الرفوف ديالها باش يمكن أنه يمكن التطبيق ديالها؛

ورابعا، قانون الساحل راه تكلمتو على قانون الساحل، السيدة الوزيرة، خرجنا قانون الساحل في 2016، ولكن راه تم إفراغه من محتواه، النصوص التطبيقية اللي تدارت ديال الساحل يعني أنه فرغاتو من المحتوى ديالو، بغينكم تعاودو النظر في المراسيم ديال قانون الساحل باش يبقى روح ديال هاذك القانون كما كنا، لأنه الموارد الساحلية ما يمكنلناش أننا نخليوها عرضة للنهب وما فيا العقار والمترايين على الملك البحري العمومي.

أخيرا، السيدة الوزيرة، التغيرات المناخية والتدهور تيكلفو المغرب 73% من مجموع الناتج الداخلي الخام ديالو، وهذه هي نسبة ديالو النمو ديالنا، إلى ما درناش وما وقفناش التدهور البيئي راه بحال ما تزيديوش في النمو في التنمية ديالنا، و8% ديال الأراضي ديال الجنوب الشرقي تتمشي جراء التصحر، وتكلمتو على التصحر، 22.000 هكتار تنفقدها سنويا من الأراضي الفلاحية جراء زحف التعمير.

لهذا، بغينا هاذ الحكومة تاخذ التغيرات المناخية بالجدية المعروفة عليها، هادي حكومة ما تتخافش من التحديات وهذا تحدي يجب أن نرفعه جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.. لا رد؟

إذن ننتقل مباشرة إلى السؤال الثاني عشر ويتمحور حول "وضعية وسلامة عمال المناجم".

أعطى الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاع:

تانميرت السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يعيش عمال المناجم بالمغرب ظروف عمل قاسية بوضعية أجرية مزرية ومعاشات تقاعد هزيلة، علاوة على تعرضهم لأمراض وحوادث شغل خطيرة، منها ما يؤدي إلى الموت ومنها ما يتسبب في عاهات مستديمة.

إزاء هذه الوضعية، نساءلكن، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات المتخذة لفرض احترام مقتضيات الحمائية لعمال المناجم المنصوص عليها بمدونة الشغل وبالنظام الأساسي الخاص بعمال المناجم، والالتزام بمعايير الصحة والسلامة بأماكن العمل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

تفضلي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

وخصوصا أن هاذ كيف ما تكلمنا عليه من قبل فهاذ الجلسة، المشاكل ديال المناجم هي مشاكل اللي جد عويصة وكتساءلنا كلنا كحكومة وكمؤسسة تشريعية أيضا.

الوزارة كتابع عن كثب النشاط ديال المقاولات المنجمية، بما فيه في قطاع المعادن أيضا، وتراقبو المنشآت دياولها للحفاظ على شروط الوقاية والسلامة، تيتكلف بهاذ المهمة ديال المراقبة مفتشو الشغل والمراقبون اللي هم تابعين للوزارة.

فيما يخص المقتضيات ديال القانون ديال 33.13، ما فيها باس نشير لواحد النقطين، خاصة المراقبة ديال المعايير ديال الصحة والسلامة، كايين عقوبات اللي كتطبق في حق المقاولات المنجمية اللي تتخل بهاذ المعايير، بما فيها طبعا إيقاف كل شغل اللي تعرف أنه فيه أنه فيه خلاف لأحكام القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ونقدرو نسحبو الرخص على إثر المخالفات اللي هي جسيمة للأحكام المتعلقة بالحفاظ على الصحة والسلامة.

والي تيعزز المهام ديال المصالح ديال الوزارة، خصوصا المصالح الخارجية هو أنه كيتواجدو مناديب للسلامة، عندنا 16 منتدب على

السيدة الوزيرة،

إن تواتر حالات حوادث الشغل المميتة جراء غياب شروط الصحة والسلامة المهنية وعدم التقيد بها في الكثير من المقاولات المنجمية، يفرض على الوزارة:

- وضع آليات لتتبع اعتماد معايير الصحة والسلامة؛

- ضرورة مراجعة طريقة تصنيف الأمراض المهنية، بتحسين المتعضيات القانونية التي تنظمها وفق آخر المستجدات في هذا المجال؛

- إدراج جميع الأمراض الناتجة عن العمل المنجمي بالقوانين التي تخص التأمين الصحي؛

- إعمال الاتفاقيات الدولية الكفيلة بحماية العمال ووقايتهم، ولاسيما الاتفاقية الدولية رقم 176 بشأن السلامة والصحة في المناجم.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نطالب بوضع نظام أساسي خاص بمستخدمي الشركات المنجمية بشكل تشاركي وتوافقي، يراعي تطلعات شغيلة القطاع، من خلال مسار الحوار الاجتماعي، تماشيا مع مخرجات الاتفاق وميثاق 30 أبريل 2022.

كما نطالب بضرورة ضمان استقلالية وفعالية منظومة حفظ الصحة والسلامة وتوسيع أدواره وحمايته بالنظر لأهميته البالغة في بناء بيئة عمل آمنة بقطاع المعادن مع إحداث منصب مندوب الصحة والسلامة بالمقاولات المعدنية التي تشغل ابتداء من 50 أجير عوض عتبة 300 أجير الواردة في مشروع القانون المقترح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الأخير من هذه السلسلة، سلسلة الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة، ويتمحور هذا السؤال حول "السيادة الوطنية في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

البارحة صاحب الجلالة أكد على الجدية، وملي كنتكلمو على الجدية، الأساس ديالها والقوام ديالها هي الصراحة والوضوح.

المستوى ديال المملكة المغربية، والتي ت يتم الانتخاب ديالهم كل ثلاث سنوات، وتيتوضعو كملحقين في الإدارة والتي خصهم يسهرو على السلامة ديال بيئة العمل والأمن ديال المستخدمين.

آخر نقطة، غنشير لها هو أنه الوزارة عملت على إعداد مشروع القانون بمثابة النظام الأساسي لمستخدمي الشركات المعدنية، من أجل تعديل القانون ديال النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، التي تيرجع لسنة 1960، والآن احنا بصدد دراسة مشروع هاذ القانون مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، وتينظم مشروع هاذ القانون الجديد العلاقات ما بين المشغلين والأجراء، وتأسيس الأجهزة التمثيلية للمستخدمين ومناديب السلامة بالمقاولات المنجمية، وأيضا التكوين المهني.

وهاذ المشروع موضوع دراسة مستفيضة ما بين الوزارة والمهنيين والفرقاء الاجتماعيين، وذلك من أجل تخصيص إطار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية، تبيضن طبعا الكرامة ديال العمال وشروط لائقة لمحيط العمل، وطبعا الصحة والأمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعبير.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

يعيش عمال المناجم ظروف عمل أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير إنسانية، حيث يقومون بأعمال مرهقة للغاية في أعماق المناجم، إذ تبلغ درجة الحرارة 50 (درجة) في قعر المنجم، وتقل كمية الأوكسجين، ناهيك عن الدخان المنبعث عن الآلات ورائحة المتفجرات التي تملأ كل الأماكن، بالإضافة إلى تعرضهم إلى أمراض وحوادث خطيرة، كحادثة مقلع الأحجار نواحي كهف المنسور بمدينة خنيفرة.

علاوة على الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم المشروعة من طرف مشغلهم، والمتجلية في حرمانهم من الحد الأدنى للأجور والعطل والتغطية الصحية وغياب معايير الصحة والسلامة داخل المناجم من جهة، وعدم احترام الحق في التنظيم النقابي والمس بالحريات النقابية من جهة أخرى، الأمر الذي يثير احتقان اجتماعي بعدة مقاولات، كما هو الحال بالنسبة لمناجم "إمتانوت" و"جبل عوام" و"إمبضر" و"جرادة".

كما نسجل عدم احترام بعض المقاولات لالتزاماتها الاجتماعية والاتفاقات المبرمة، في إطار رفض نزاعات الشغل، وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر، العمال المطرودين من شركة "مينري الخير" بإقليم بولمان، وهنا محاضر بحضور ممثل إدارة التفتيش بوزارتكم.

من 2018 وهذا الملف عاطل، بغينا نسهلو المأمورية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE⁵) باش يتم العقد ديالها ديال الغاز الطبيعي مباشرة بعد نهاية أشغال الربط ما بين موقع الإنتاج بتندارة وأنبوب الغاز المغربي-الأوروبي.

فالوزارة طبعاً منكبة باش نسهلو المأمورية ما بين كل الفاعلين اللي مشغلين على تندارة.

فاللي بغيت نقول هو أنه الاكتشاف والتنقيب ماشي هي آخر القصة، تما عاد تبتداو المشاكل.

المنطقة الثانية اللي بغيت نشير لها هي منطقة العرائش البحرية، هناك مثال واحد آخر اللي كانت فيه نتائج مشجعة للدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية، فمن المنتظر، واحنا تنواكبو القطاع اللي (ONHYM⁴) والقطاع الخاص اللي تيشغل في العرائش البحرية، إن شاء الله، غتبتدا العملية ديال استخراج هاذ الغاز في متم سنة 2025.

ولكن بغيت نأكد فهاذ الثواني اللي بقاوا ليا، أن هاذ الاكتشافات الحالية ما غتستجيب للحاجيات ديال البلاد 100%، غادي تساهم في تقليص التبعية الطاقية ديال البلاد ديالنا بنسبة غتخفف العبء ديال التكلفة ديال استيراد المواد الطاقية، ولكن لابد خصنا نكملو المنظومة الطاقية ديالنا بشكل جد مستكمل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير حيث نظراً لأهمية الموضوع، خليناها شوية.

هي توقفت، أنهت الجواب تنظن.. ياك السيدة الوزيرة؟ أنهيتم الجواب؟

شكراً على المعلومات وعلى البيانات.

إذن نعطيكم الكلمة السيد المستشار المحترم للتعقيب على هاذ الجواب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكراً السيدة الوزيرة.

أنا اقتنعت بأنه كون حضرت معنا بكل صراحة، أنك تكلمت على شركات اللي هي عاطلة، وهنا اللي بغيت نتذاكر عليه، لأن احنا ملي طرحنا السؤال اليوم تنطرحوه على هاذ الشركات اللي تنجي للمغرب وتتأخذ الامتياز.

والسؤال ديال واش هاذ الشركات مؤهلة فعلاً أنها تدير البحث والتنقيب على هاذ الغاز؟

احنا بغيناكم السيدة الوزيرة تكونو معنا اليوم جديين وتعطينونا بصراحة وبوضوح فين وصل هاذ الملف ديال التنقيب على الغاز والبتترول في بلادنا؟
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة للجواب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

وشكراً السيدات والسادة المستشارون المحترمون، خصوصاً من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية لطرحكم هذا السؤال، اللي هو طبعاً مناسبة باش نعاودو نتكلمو بكل صراحة فيما يخص التنقيب على الغاز والبتترول، لأنه الناس تيبغيو يحلمو، فأنا غنعطيكم بعض المعطيات اللي بكل جدية، وطبعاً الأسبوع المقبل عندنا واحد الجلسة مع المكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم اللي هو (ONHYM⁴)، اللي غتكون أيضاً مناسبة باش نعاودو نعطيوا واحد الطرح جد مفيد، وزيد على هاذ المسائل المشاريع ديال التنقيب على البترول والغاز.

فالأنشطة اللي مرتبطة بالبترول والغاز، خصوصاً التنقيب ديالها كتتسم بالمجازفة، وهاذ الشي تكلمنا عليه، كتطلب إمكانيات مالية وبشرية جد مهمة، كتطلب الإنجاز ديالها مدة زمنية طويلة، الصبر أكثر من 10 سنوات، بالإضافة طبعاً إلى تدبير المخاطر، بما فيها المخاطر الجيولوجية، لأنه واخا تلتقاو بعض (les réserves) ولا تلتقاو بعض الكميات ديال البترول، الغاز ما تتقدرش تكون هاذ الكميات قابلة للاستثمار.

طبعاً، تم إدراج مجموعة من الإجراءات التحفيزية بما فيها إجراءات تحفيزية ضريبية، وكيف ما تعرفو أنا كنت أول وزير يقول بأنه الإجراءات التحفيزية اللي عندنا فالمغرب من أحسن التحفيزات في العالم في مجال هاذ التنقيب على الغاز والبتترول، فهاذ الشي مكنا باش نجلبو بعض الشركات، وتوجهت الجهود المبذولة لاكتشاف طبعاً الغاز في بعض المناطق غنذكر منها: منطقة الغرب البرية اللي مكنت باش نطورو الصناعة في جهة القنيطرة والمحمدية، في منطقة الصويرة أيضاً وكاين منطقة تندارة.

هذا واحد المشروع اللي غيعطيكم، هذا مثال جد مهم لأنه تحفرت الأبار الاستكشافية ما بين 2016 و2018، أعطت الوزارة منح الامتياز باش تستغل، استغلال تندارة في غشت 2018 لتطوير المكنم النفطي، فيه طبعاً كميات من الغاز اللي هي كميات لا بأس بها، ماشي جد مهمة، ماشي هائلة ولكن لا بأس بها، وطبعاً احنا دابا تنسهلو المأمورية لأنه

⁵ Office National de l'Electricité et de l'Eau

⁴ Office National des Hydrocarbures et des Mines

نتجاوزو بعض العقبات اللي تتوقف في إطار مواجهة التنمية الاقتصادية ديال بلادنا، وعلى أساسها بالضبط القدرة الشرائية ديال المواطنين لجميع الفئات، بما فيهم الطبقة المتوسطة، لأنه هي اليوم اللي غادي تكون أكبر متضرر، لأن كلشي كيستافد من الزيادات، الفئات الاجتماعية غتستافد الأقل هشاشة، ولكن الطبقة المتوسطة اليوم راه غتاكل العصا بما فيهم الطبقات اللي تنعرفوها جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

نرحب بك السيدة الوزيرة بحضورك معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إليك في هذه الجلسة.

ونسئل هذه الأسئلة بسؤال حول "الخدمات المقدمة بدور الطالب".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات والتدابير التي ستخذونها من أجل تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة بدور الطالب والطالبة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة للجواب.

أنا عندي أسئلة تربطها وحدة الموضوع.

كاين سؤال ثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "خدمات دور الطالب والطالبة بالمناطق القروية".

تفضلوا السيد محمد بودس، تفضلوا.

إلى كانت مؤهلة، علاش تتجينا غير الشركات الصغيرة لبلادنا؟

وأنت تتعرف في فهاذ المجال، أنت أحسن العارفين فهاذ الباب، علاش ما يجيوش الشركات الكبار اللي معروفين بلا ما نذكر الأسماء؟

ثانيا، واش هاذ الشركات صادقة فعلا؟

لأن كل واحد تينشر ذاك الشئ اللي بغا، تيقول لك راه لقيت هنا ولقيت هنا، كاع اللي لقي شي كتلة ديال الغاز تيقول لنا راه صافي راه البلاد المغرب غتولي عندها الغاز وغنوليو..

بحال أنك تتكلمي، السيدة الوزيرة، اليوم على أننا حتى الرقم ما بغتيش تعطيه لنا، يعني أننا غادين ننقصو من التكلفة، ولكن النسبة المثوية باش غادي ننقصو ما زال ما عرفناش، شحال هي؟

ثانيا نتكلمو على هاذ الشركات إيلا كانت فعلا هاذ الشركات اليوم تنتج التكلفة، لأن الأرقام اللي عندنا 29.4 ديال المليار ديال الدرهم من سنة 2000 حتى 2022 بالنسبة للرقم اللي تصرف على التكلفة، شكون اللي خلص هاذ التكلفة؟ واش الشركات اللي تتخلصها أولا احنا؟ أولا النسبة اللي تتخلص البلاد من هاذ التكلفة؟

ثانيا، خصنا نكونو واضحين، إلى كان بلادنا ما فيهاش البترول نقولها، إلى كان شي بلاكة ديال (interdit) لقاوهاذ الناس تحت الأرض، باش هاذك البترول اللي كان عند الجيران ما تيدوزش، نقولوها ما فيها باس، أولا نقول بأن التكلفة باش تنخرجو الغاز راه ما بقاتش مخرجنا، اللهم نمشيو نديرو الاستيراد أولا هاذ الأنبوب ديال الغاز اللي غيجي من نيجيريا، ولا.. ونمشيو للطاقت البديلة، كما تكلمتو السيدة الوزيرة.

لأن اليوم احنا نتكلمو، لأنه في السنة المقبلة إن شاء الله، ربما البوطة دالغاز وهي الأساس اليوم، البوطة د لغاز غتولي ب 70 درهم من هنا للقدام، هاذ 70 درهم العام اللي ماجي ما شي مشكل، هاذ البوطة دالغاز اللي غتولي اليوم.. البطاطا بشحال تنشيوها؟ تنشيوها ب 15 درهم للكيلو، وماطيشة بشحال تنشيوها؟ بلا ما نعطي الأرقام، واش إلى طلعت البوطة من 40 درهم إلى 70 درهم، واحنا نعرفو بأنه.. وهاذ الرقم 90% ديال الفلاحين اليوم راه تيعتمدو على القرعة دالغاز، راه ماشي المواطنين، راه هاذيك 500 درهم اللي اعطينها لهذالك اللي غيشري القرعة دالغاز مزيان، ولكن هاذك الغاز فين غادي نجيبوه؟ وفين غادي نجيبو التكلفة ديالو؟ اليوم، باعتبار أننا ما كنتجوش، منين غادي نجيبو التكلفة باش القدرة الشرائية ديال المواطنين.

اليوم كلشي قائم على كيفاش غنحلو الأزمة، الأزمة أولا ديال الأمن الغذائي ديال المواطنين، القدرة الشرائية ديالهم، كيفاش غادي يقدرو أنهم يواكبو ويوفرو لبلادنا واحد النوع..

لأن الحمد لله، البلاد ديالنا غادية في طريق مزيان، باش نكونو صرحاء ونكونو صادقين.

ولكن، كاين شي إشكالات أخرى اللي خصنا نحلوها باش نقدر

حسب البرنامج طبعا القانون رقم 14.05، واشتغلنا على تسريع إخراج نصوص القانون رقم 65.15 لأن هو قانون مهم جدا، غادي يساعدنا باش تكون الجودة، باش تكون الشفافية أيضا في تسيير هاذ مؤسسة الرعاية الاجتماعية، فخرجنا 8 دالنصوص هاذ السنة القانونية، اللي صدرو يعني بالجريدة الرسمية، وهذا كان واحد الإنجاز مهم جدا، لأن من 2015 يعني يالاه صدرت 8 ديال القوانين، فزدنا 8 آخرين واحنا كنشغلو على 6 القوانين المتبقية باش نقدرو نطبقو القانون رقم 65.15.

نبغي نشير أيضا إلى أن هاذ المؤسسات كان عندها واحد التأخير كبير، أنتوما عارفين في 2020-2021 فاشتغلنا على باش نحيدو هاذك التأخير في الدفع ديال المنح، حاليا المنح كتصرف راه تقريبا شي 600 منهم، 390 تصرفت لها، و300 أخرى فهاذ الأسبوع، والمتبقين غادي يكونو فهاذ 2 الأسابيع المقبلين إن شاء الله باش يتصرفولهم المنح، فهذا فيما يخص المنح.

وقلتها وشحال من مرة كنقولها، يعني هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية عندهم مشكل ديال الميزانية، فاحنا كنشغلو حاليا على مواكبة الجمعيات المسيرة باش يكون عندها تكوين باش نشغلو جميع على شراكات، شراكات مع القطاع الخاص، باش ممكن نرفعو من الدعم اللي ممكن نقدموه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ونقطة أخيرة، نبغي نشير لها، هو أن هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية بدينا تنجودو في الخدمات ديالها، لأن عندنا شباب، هاذو هوما شباب المستقبل اللي تيقروا في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، هوما وليدات اللي كيمشيو للثانوي، كيمشيو للإعدادي اللي بعاد على (collège) وعلى (lycée) فتنقربو منهم بهاذ دور الطلبة، وتندعمو هاذ الجمعيات اللي تنشكروهم، تيقومو بواحد المجهود جبار، الجمعيات اللي كيأطرو، اللي كيسيرو مؤسسات ديال دور الطلبة ودور الطالب.

فاحنا باش نجودو هذه الخدمات، ابتداء من هذا الشهر غادي يكون عبر منصات رقمية، وأنا تنعلن علمها، يعني غادي يكون اللغات في جميع دور الطلبة ودور الطالب، غادي نبدأو طبعا تدريجيا باش نواكبو هاذ الوليدات باش يكون تملك ديال اللغات اللي هي متداولة حاليا في العالم، اللي باش تساعدوهم أيضا على باش يكون.. لأن عندهم صعوبات في اللغات الأجنبية بصفة عامة، لأن تيجيو من العالم القروي فلهاذ احنا قررنا باش نواكبهم باش يكون اكتساب ديال المهارات اللغوية فواحد المرحلة أولى، من بعد غادي ندوزو للمهارات الذاتية، كلشي عبر الانترنت، وطبعا أنا قتللكم بلي هاذ المؤسسات كلها احنا نشغلو باش يكون الربط ديالها بالإنترنت.

فاذن هذا برنامج مهم جدا، اللي غادي نطلقوه فهاذ الشهر ديال تميم اكتساب اللغات بالنسبة لهاد الشباب، لأنه وليدات خصهم يقرأو الإنجليزية، خصهم يكونو متمكنين من اللغات الأجنبية، بالإضافة

المستشار السيد محمد بودس:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

إذن لكم الكلمة السيدة الوزيرة للجواب على السؤالين دفعة واحدة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدان المستشاران المحترمان.

فيما يخص دور الطلبة، هناك يعني أولا الوزارة في إطار تفعيل البرنامج الحكومي حول تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، اشتغلنا على استراتيجية جديدة اللي هي استراتيجية "جسر" اللي عندها ثلاثة دالمحاور:

المحور الأول هو حول المحيط الاجتماعي باش يكون ذكي، باش يكون ولوج، اللي هو فيه البنية التحتية، البنية التحتية ومواكبة الجمعيات والخدمات الاجتماعية.

فدور الطلبة هوما فهم أولا، البنية التحتية اللي خصنا نشغلو على التأهيل ديالها، ومن هنا اشتغلنا على تأهيل واحد 300 ديال المراكز الاجتماعية، بما فيها عدد كبير من دور الطلبة، وأيضا اشتغلنا على الرقمنة ديالها، وعلى باش يكون فيها واحد الشباك اللي هو شبك رقمي، دابا حاليا راه كنشغلو باش يكون التعميم ديالو على هاذ 300 ديال المراكز.

فدور الطلبة اللي عندنا في القطب الاجتماعي هي 900 تقريبا ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، اللي أيضا يعني كيلوج لها تقريبا 82 ألف ديال الشباب اللي هوما كيجيو من العالم القروي باش نقربوهم على المدارس ديالهم، وهذا في إطار الخدمات الاجتماعية، 71% من هاذ دور الطلبة كابين فالعالم القروي.

والكلفة إيلا بغيينا نقولو ديال هاذ دور الطالب والطلبة، لأن هناك طلبة أيضا ذكور، هو 111 مليون ديال الدرهم اللي كتكلفنا أكثر، لكن الدعم اللي كيجيها هي 111 المليون، وكنضطرو أننا نزيدو من ميزانيات أخرى باش نقدرو نستاجبو للطلبات ديال دور الطلبة.

أيضا، قمنا بمواكبة عدد من دور الطلبة اللي كان عندها مشكل ديال يعني (la capacité d'accueil) أو السعة الاستيعابية، الطاقة الاستيعابية ديالها اللي واكبناهم باش يكون التوسيع ديالها، حاليا

فقد أصبح معظمها مهددا بالإغلاق مع ما سياترتب عن ذلك من ارتفاع في نسب الهدر المدرسي وضياع حق التلميذات والتلاميذ في التمدريس، خاصة وأن الأغلبية الساحقة منهم ينحدرون من فئات اجتماعية جد هشة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعلم جيدا أن هذا الموضوع يهمننا جميعا، لذلك وجب علينا الوقوف على مكامن الخلل لمعالجتها لما له من دور في خدمة الطلاب والطالبات وتعزيز حضورهم وحققهم الدستوري في الدراسة، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفكير في صيغ جديدة للتعاون، وخاصة التمويل ومنح بعض الأطراف كالجماعات الترابية إمكانية الإسهام في حسن تدبير هذه الدور.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أغلب الجمعيات المسيرة لهذه الدور تبذل مجهودات كبيرة للبحث عن موارد إضافية وذلك في ظل تواضع الدعم المالي العمومي المقدم لهذه الدور، ما يجعلها غير قادرة على الاستجابة للحاجيات والمتطلبات الضرورية لطالباتنا وطلابنا من أبناء الفئات الهشة ومن العالم القروي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالإضافة إلى الإشكالات التي طرحناها من قبل، نود أن نثير انتباهكم إلى إشكالية لا تقل أهمية تعاني منها الطالبات والطلبة النزلاء بدور الطالب، ألا وهي غياب المواكبة والتأطير والدعم المدرسي داخل هذه الدور، علما أن أغلب قاطناتها ينحدرون من القرى يكون مستواهم الدراسي في بعض المواد كاللغات الأجنبية جد ضعيف، مقارنة مع أبناء المدارس الخاصة والمؤسسات التعليمية العمومي بالمدن، مما يجعل عمليات الدعم في عدد من المواد الدراسية خصوصا بالنسبة للسنوات الإشهادية ضرورة لمواكبة ومواصلة المسار التعليمي لهؤلاء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نود أن نلفت انتباهكم في الأخير..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السي محمد بودس للتعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا تخفى عليكم أهمية هذه المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي المحض في تقليص نسب الهدر المدرسي وتمكين شريحة واسعة من

طبعا للغة العربية، ولكن باش يمشيو يعملو واحد.. يحضرو لواحد (les concours) يتقدمو واحد المباراة أو لا يتقدمو لواحد (l'entretien) فخصهم مهارات ذاتية وحياتية، وتينجحو بنقط عالية، يعني تيكون عندهم 17، ولكن ملي تيجيو للمباريات تيكون عندهم صعوبات، خاصة من جانب اللغات.

فاحنا قررنا باش غادي نواكبهم وغادي نطلقو هاذ التكوينات بصفة يعني مجانية، لأن الوزارة اللي تحملت الثمن ديال هاذ المنصات الرقمية.

هذا يعني واحد العناصر ديال الإجابة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى التعقيب على هاذ الجواب.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

شكرا على جوابكم السيدة الوزيرة المحترمة.

تعتبر دور الطالب والطالبة بنية اجتماعية تلعب دورا أساسيا ومحوريا في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وهي تمثل 75% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما تعد تجربة دور الطالبة من التجارب الرائدة في محاولة الحد من الهدر المدرسي في العالم القروي، كما أنها تساهم إلى جانب باقي المتدخلين طبعا في إنجاح وتعميم العملية التعليمية برمتها، وتسهيل هذه العملية على الفئات الاجتماعية، لاسيما الفئات الفقيرة والهشة من خلال تأمين خدمات الإيواء والتغذية والتتبع الصحي لفائدة الفئات المذكورة، مع الحرص على ضمان جودة هذه الخدمات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم الدور الكبير والهام الذي تلعبه هذه الدور في النهوض بالقطاع التعليمي ببلادنا من خلال محاربة ظاهرة الهدر المدرسي، ورغم الجهود التي يقوم بها العديد من الفعاليات الجمعوية، فإن أغلب هذه الدور يعيش على وقع أزمات مالية، وذلك بسبب تأخر صرف منح الدعم المخصصة لها من طرف التعاون الوطني، مما أثر بشكل كبير على جودة خدمات الإيواء والتغذية المقدمة لفائدة التلميذات والتلاميذ.

هذا الوضع، السيدة الوزيرة، جعل العديد من دور الطالب غير قادرة على استقبال التلاميذ والاستجابة لمتطلباتهم اليومية، وبالتالي

التلاميذ من استكمال دراستهم، وخاصة الفتيات منهم، وهو ما تعكسه الأرقام الصادرة في هذا الباب.

إلا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتجويد خدمات هذه المؤسسات من خلال خلق جيل جديد من الخدمات الاجتماعية التي توفرها، فهي لازالت تعاني من عراقيل تعيق مسار خدماتها وخاصة عائق التمويل.

إذ لازالت العديد من الجمعيات مسيرة لهذه الدور تعاني صعوبات كثيرة لتوفير مستلزمات التسيير وتجهيز هذه المرافق وأداء مستحقات المستخدمين نتيجة ضعف الموارد الذاتية، نظرا لتواجدها وتعاملها مع فئات اجتماعية هشة.

السيدة الوزيرة،

لتجاوز تلك الصعوبات، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أنه من اللازم البحث عن حلول جديدة لتمكين هذه المؤسسات من توفر موارد ذاتية قارة والانفتاح على مختلف الفاعلين المحليين، وخاصة القطاع الخاص، مع العمل على رفع المنحة الممنوحة للجمعيات المشرفة على تسيير هذه المؤسسات حسب نسب العجز المالي المصرح به، مع توفير التجهيزات من الجيل الجديد، والعمل على تكوين الأطر العاملة بها قصد تمكين تلك الجمعيات من استقبال أبنائنا من التلميذات والتلاميذ وتوفير متطلباتهم اليومية في ظروف اجتماعية ملائمة تليق بمستوى انتظاراتنا جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الانتقال إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة الوزيرة في هذه الجلسة، أحيطكم علما بأنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة وقد آخر بعد حضور الوفد السابق، وهذا الوفد هو عن "الجمعية التشريعية الانتقالية لجمهورية بوركينا فاسو"، الذي يقوم بزيارة البرلمان المغربي، فنرحب بهذا الوفد ونتمنى له مقاما طيبا ببلادنا، راجين لمهتمكم التوفيق، إن شاء الله.

شكرا لكم.

إذن السيدة الوزيرة السؤال الثالث الموجه إليكم في هاذ الجلسة يتمحور حول "أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، نساثلكم، السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

أشكركم السيد الرئيس.

أشكركم السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، وكما تعلمون، يولهم صاحب الجلالة نصره الله، عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاعهم.

وهنا أيضا الوزارة في إطار هاذ المرجعيات وفي إطار تفعيل البرنامج الحكومي، قمنا ببلورة إستراتيجية جديدة اللي حطينا فيها الأهمية للأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في المحور الأول فيما يخص الولوجيات.

وأنا دابا عاد رجعت من جهة العيون-الساقية الحمراء، اللي درجنا العيون، السمارة وطرفاية، وأيضا هناك يعني أي جماعة تتواصل معنا تنواكها، تنوقعو معها اتفاقية شراكة باش نواكبوها من أجل الولوجيات، هاذي نقطة.

النقطة الأخرى هي فيما يخص الخدمات الإضافية، ففي الخدمات الاجتماعية اللي حاليا في إطار الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، اللي كيخصص دابا دعم للأسر اللي عندها أطفال في وضعية إعاقة، فهذا تقدم كبير وكبير جدا، الحمد لله، لدعم الأسر، لأن الثقل ديال الإعاقة كبير على الأسر، طبعا اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد، فالخدمات اللي تتقوم بها الوزارة هي خدمات يعني كتجي تكميلية، فمثلا التمدرس، هاذ السنة تم التسجيل في التمدرس ديال 26.000 طفل اللي مقارنة بـ 2020 كان التسجيل ديال 16.000 طفل.

فإذن واحد العدد كبير اللي واكبناهم، الجمعيات أكثر من 450 جمعية اللي تنواكها، فهاذي كلها يعني خدمات مهمة للأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ السنة 1830 يعني مشروع اللي دعمناه بـ 70 مليون درهم.

فيما يخص التمدرس في 2022 الحكومة خصصت 500 مليون درهم، وأيضا في 2025، فهاذ السنة يعني 390 مليون درهم مخصصة

بأوضاع هؤلاء الأشخاص، إذ يسجل على هذا المستوى ارتفاع نسب الاقصاء لدى هؤلاء من التعليم، وتزداد وضعية هذه الفئة سوء على مستوى التعليم في المناطق القروية.

والثاني، الذي لا يقل أهمية عن سابقه، وهي مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، إذ يكتسي الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات أهمية قصوى باعتبارها آلية مهمة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

فبالرغم من التزايد الملحوظ لعددها، إلا أن الملاحظ أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، لا يمكنها تلبية حاجيات مختلف فئات الأشخاص في وضعية إعاقة.

وما يفاقم هذا الوضع أكثر، هو التفاوت الصارخ في توزيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهذه الفئة بين الجهات وعدم التوازن بينها، حيث تعاني عدد من الجهات خصاصة في هذا المجال، وهو ما يعني أن فئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الاجتماعية على مستوى التكفل والتأهيل في العديد من جهات المملكة، وهو ما يعيق التفاوت المجالي على مستوى الرعاية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال الرابع حول "الإعاقات المسجلة في صفوف الناجين من الزلازل".

التعقيب، باقي عندك السيدة الوزيرة؟

لكم رغبة في الرد؟

ماشي مشكل، يلاه تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

نبغي نقول غير باش ممكن نستاجبو لهاذ الأعداد الكبيرة، خصنا تحسين الاستهداف.

تحسين الاستهداف هناك "السجل الاجتماعي الموحد"، ولكن هناك أيضا بطاقة الإعاقة، ولهذا اشتغلنا على نظام تقييم الإعاقة اللي كملناه واشتغلنا على مرسوم بطاقة الإعاقة اللي قدمناه يعني للمصادقة عليه، فهاذ البطاقة غادي تساعدنا كثير، لأن غنعرفو شكون غيمشي للمدرسة، شكون غادي يبقى فالمركز المختص، الدعم اللي خصو يتعطى، راه الدعم اللي كنعطيو حاليا راه ما بين 500 حتى 1600 درهم، حسب نوع الإعاقة.

لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

فكيفما كتشوفو خدمات مهمة جدا اللي تتجي، كما قلت، في إطار تصور شامل دابا ديال الحماية الاجتماعية، الورش الملكي للحماية الاجتماعية، نبغي نضيف فالخدمات أيضا اعتمادا، نتعمدو على المنصات عن بعد اللي سهلت على الأسر أنهم ياخذو شهادات الإعاقة، "خدماتي" دابا معممة 100% بالإنترنت، أيضا الخدمات يعني التسجيل ديال الجمعيات ولا الأطفال تيكون عن بعد.

نبغي نشير لبرنامج (Raafiq+) اللي هو أيضا فتحناه للأسر باش تستافد منو 18.000 أسرة وتقني مهني عن بعد في التكوينات فيما يخص مواكبة الأطفال اللي عندهم توحيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لابد أول من الوقوف بهذه المناسبة على أهمية المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الإعاقة، بفضل المبادرات الوطنية الرائدة، التي أطلقها جلالة الملك نصره الله.

إذ ما فتى جلالته يؤكد في خطبه وتوجيهاته على ضرورة مساواة المغاربة في التمتع بالحقوق، وعلى ضرورة توفير شروط تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وعلى إيلاء عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة.

وفي هذا الإطار، نجدد اعتزازنا بالبرنامج الملكي التاريخي، المتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر، الذي أدرج الأسر التي تكفل أطفالا من ذوي الاحتياجات الخاصة في دائرة الأسر التي تستفيد من الدعم.

وبالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل الارتقاء بأوضاع هذه الفئة، من خلال تبني جملة من البرامج والسياسات، إلا أن المنجزات في هذا الإطار غير كافية مقارنة بحاجياتهم ومتطلباتهم.

كما أن هناك محدودية لآثارها على مستوى الواقع، ولم تسمح بتحسين وضعية هؤلاء الأشخاص على النحو الذي يجعلهم يستفيدون فعليا من الحقوق والخدمات العمومية.

ونود في هذا الشأن، التوقف عند موضوعين مهمين:

الأول، يتعلق بالتربية الدامجة باعتبارها المدخل الأساس للنهوض

فلهذا كنتحتاجون لهاذا النظام ولهاذا البطاقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم السؤال الموالي، يمكنكم أن تضيفو بعض المعلومات إذا كان ذلك ضروريا.

إذن السؤال.. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

على إثر مخلفات زلزال الأطلس الكبير، نسالكم السيدة الوزيرة المحترمة حول تدابير الحكومة المتخذة للعناية بالأشخاص من ذوي الإعاقة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خلقت برنامج ديال "جسر التضامن" التي عممت فيه الخيمات ديال المساعدة الاجتماعية، وخصصنا 400 ديال للمساعدين والعاملين الاجتماعيين، 200 ما بين القطب الاجتماعي والجمعيات الشريكة.

خصصنا أيضا الدعم ديال 8 ديال المليون الدرهم لمواكبة هاذ الجمعيات الشريكة فالמידان.

وفيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة، حاليا بفضل هاذ الخيام ديال المساعدة الاجتماعية، تم رصد تقريبا حسب من المعطيات اللي عندنا من جهتنا، تقريبا واحد 500 ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، وواكبنا 127 باش يحصلو على شهادة الإعاقة، واحنا تنواكبوا الآخرين، لأن خصهم يحصلو على شهادة الإعاقة باش ممكن هم يستافدو من الخدمات الاجتماعية.

وأيضا فهاذ الخيام ديال المساعدة الاجتماعية، حطينا واحد الرواق خاص بالمعينات التقنية، باش اللي خاصينو العكاكيز ولا خاصينو الكراسي حتى هوما تنعطيوهم، طبعا هناك التقائية كبيرة مع وزارة

الصحة من أجل تسريع يعني الحصول على شهادات الإعاقة.

فإذن، هذا يعني باختصار إلى بغيتي تقول واحد المعطيات اللي نعطيها لكم فيما يخص الأشخاص في وضعية إعاقة اللي مع الأسف يعني تصابو بهاذا الإعاقة على إثر الزلزال اللي عرفاتو بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي الإدريسي تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الأخت السيدة الوزيرة، في الحقيقة شكرا على التوضيح وعرفنا بأن كاين هناك واحد العمل كبير جدا اللي تدار فهاذ الوقيتة واللي حرص عليه سيدنا الله ينصرو.

أولا، في إطار تدبير تداعيات زلزال الأطلس الكبير، قتمت السيدة الوزيرة بزيارة تفقدية نحو المناطق المتضررة، وترأستم خلية التتبع مع مكونات القطب الاجتماعي، خاصة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية بغية التعبئة الشاملة للمساعدة وإحصاء الأطفال اليتامى والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة أو في الوضعيات الصعبة والأسر الحاضنة لهم.

وفي هذا الإطار، نريد منكم السيدة الوزيرة الكشف عن نتائج إحصاء هذه الفئات المتواجدة في وضعية هشاشة، المتضررة من الزلزال، ونوع الإعاقة المترتبة عنهم، وما هي إجراءات الحكومة المتخذة لمواكبتهم وتحسين وضعيتهم.

ثانيا، السيدة الوزيرة، قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن بلادنا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بذلت مجهودات جبارة للعناية بالأشخاص في وضعية إعاقة، ويبدو ذلك جليا من خلال توقيع المغرب على الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتنصيب دستوريا في الفصل 34 على حقوق هذه الفئة وإصدار قانون الإطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي نسجل بشأنه تأخر في إخراج أغلب نصوصه التنظيمية.

لكن، السيدة الوزيرة، بالرغم من كل ذلك فإن هذه المجهودات المبدولة والمسار المهم الذي قطعته بلادنا تبقى غير كافية بالقياس لأوضاع هذه القاعدة المجتمعية، ولا ترقى إلى تطلعاتها وانتظاراتها.

ولذا، نقترح في الفريق الحركي ما يلي، السيدة الوزيرة:

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة المحترمة ننتقل معكم إلى آخر سؤال وجه إليكم في هذه الجلسة يتمحور حول "حماية الناشئة من أخطار الإنترنت" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.
تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد صبيح:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل حماية الناشئة من خطر الانترنت؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

نبغي نقول أولا الوزارة اشتغلت على تفعيل البرنامج التنفيذي لحماية الطفولة، الذي هو البرنامج 2023-2026 الذي وجدناه، الذي فيه ثلاثة المحاور التي هوما: الوقاية، الحماية، والرفاه ديال الأطفال.

ففيما يخص الوقاية: كتدخل هاذ المسائل ديال الوقاية من المخاطر ديال الانترنت.

فالوزارة أولا خرجت دليل لتحسيس الأسر حول الوقاية من الانترنت، الذي احنا كنشغلوه عليه حاليا للتحسين ديالوالذي هوواجد، يعني غادي أيضا نوزعه على مراكز "جسر الأسرة" باش الأمهات والآباء يكونو تيعرفو يستعملوه.

"جسر الأسرة" الذي خرجناه 53 مليون درهم لـ 217 جمعية في المغرب كامل باش نواكبوا الأسر، وتكون حماية الطفولة، تكون حماية الفتيات أيضا، فهذا أيضا مهم جدا.

اشتغلنا مع اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (CNDP⁷) باش خرجنا المنصة ديال "كون على بال"، الذي كتحمي الأطفال.

هاذي كلها منصات يعني مهمة جدا خدمنا مع (l'Unicef⁸) باش

⁷ Commission Nationale de contrôle de la protection des Données à Caractère Personnel

⁸ United Nations International Children's Emergency Fund (Fonds d'urgence international des Nations unies pour l'enfance)

- التعجيل بإصدار المرسوم التنظيمي لقانون الإطار رقم 97.13 والنصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

- نحاولو، السيدة الوزيرة، أنه على الأقل هاذ كايين واحد العمل كبير جبار اللي كنا كلنا وكنعرفو المشاركين فيه كلجنة فهاذ التوجه، ولكن نتطلبو، السيدة الوزيرة، بالإخراج ديال بعض النصوص والتطبيقات، هذا هو الإشكال اللي نتطلبو منكم.

- ونتطلبو كذلك، السيدة الوزيرة، أنه الزيارة ديالكم ما تنحصرشاي في الحوز، بغيناكم تمشيو حتى لجهة ورزازات، راه حتى احنا كايين عندنا إشكالات كبيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل هناك رد؟

تفضلني.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نشير أولا بأن هناك رقم أخضر اللي هو: "0800096161"، اللي خرجناه في المناطق المتضررة إثر زلزال الحوز، لأي حالة اجتماعية كايينة ممكن تتواصلو معنا ويكون التوجيه نحو المراكز المتخصصة، مثلا الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذي الحاجة الأولى اللي بغيت نضيف.

أيضا، فيما يخص تفعيل القانون رقم 97.13 فاحنا اشتغلنا عليه، لأن أولا الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية جاب الدعم، الدعم المباشر، احنا تنشغلو مع (la CGEM⁶) وتنشكرهم على التشغيل في القطاع الخاص، احنا (voilà) في القطاع الخاص.

أيضا تنشغلو على يعني الخدمات الاجتماعية التكميلية، سلة الخدمات كلها اللي كايينة.

القانون رقم 65.15 خرجنا 8 ديال النصوص هاذ السنة، من 2015 لدابا خرجو 8، احنا خرجنا 8 في عام، فإذن هذا واحد المجهود جبار باش نفعلو هاذ القوانين 97.13..

البطاقة هي أيضا في القانون رقم 97.13 واشتغلنا عليها وقدمناها لمسطرة المصادقة، إذن واحد العمل جبار اللي تدار خلال واحد السنة، إيلا بغينا نقولو ولا سنة ونصف في تفعيل هذا القانونين الإطارين الأساسيين اللي هما 97.13 و65.15.

وشكرا لكم.

⁶ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

حوالي 80% من الأطفال عبر 25 دولة صرحوا بتعرضهم للشعور بخطر الاعتداء الجنسي أو الاستغلال عبر الأنترنت.

ولا ننسى انتهاك الشركات التكنولوجية لخصوصية الأطفال بهدف جمع البيانات لأغراض التسويق، يجعل هذه الفئة من المستخدمين عرضة للخطر، فالتسويق الذي يستهدف الأطفال من خلال التطبيقات وكذلك الوقت الطويل الذي يمضونه أمام الشاشة نتيجة ذلك أمرا قد يضر بالنمو الصحي للطفل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالمغرب عرف الإقبال على بعض الألعاب الإلكترونية في أوساط القاصرين تزايد كبير خلال الفترة الأخيرة، خاصة الألعاب التي يشكل العنف والمعارك الافتراضية موضوعها، فيما أصبحت تأثيراتها على الصحة النفسية والعصبية لهؤلاء مثار قلق كبير للآباء والأمهات.

وهنا لا بد من التنويه بالمجهودات التي قمتم بها والمتمثلة خصوصا في:

- إصدار دليل للأسر لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنت الذي يسعى إلى إحداث لجنة للتنسيق في مجال الثقافة الرقمية وحماية الطفل في الفضاء الرقمي على صعيد وكالة التنمية الرقمية؛

- إطلاق منصة "كون على بال" ذات طابع إفريقي من طرف اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بالرباط؛

- توقيع اتفاقية بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في دجنبر 2022 لحماية الأطفال من العنف...

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

شكرا السيدة الوزيرة، تفضلي إلى كان هناك رد تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بالعكس، ماشي رد، غير تنبغي نشكر السيد المستشار على تثمين مجهودات الوزارة.

ونبغي نقول أن طبعا الوليدات الصغار أنا تكلمت عليهم، يعني أقل من 12 عام خصنا نواكهم، خصنا نضبطل الوصول والولوج ديالهم للأنترنت.

طبعا الشباب ملي تبيداو يكبرو 15 عام، 16 عام، 17 عام حتى هو هذا من جيلهم ("c'est des Digital Natives") يعني خلاقو الرقمنة.

فلهذا، خصنا نكونوا أطرناهم من قبل، ملي كانوا صغار باش نحميهم

يكون تحسيس أيضا للآباء حول المخاطر اللي تتكون تتعرض الأطفال، لكن الأساس هو توعية الآباء والأمهات، مهم جدا، لأن الوليدات الصغار ما عارفينش، احنا خصنا الآباء والأمهات اللي نكونوهم.

لهذا، احنا كنركزو على السياسة الأسرية وعلى "جسر الأسرة" اللي غادي يواكب الأمهات والآباء باش يفهمهم أشنو هو الأنترنت، أشنو هو المخاطر ديال الأنترنت، وهوما اللي غادي يحميهم وليداتهم، لأن غادي يعملو تطبيقات كتحبس جميع الأمور اللي ممكن تسيء للأطفال.

فإذن هذا هو التوجه اللي اخدينا مواكبة الأسر لحماية الأطفال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم الذي يؤكد المجهودات التي تقومون بها للحد من هذه الظاهرة، واسمحوا لي أن أنقاسم معكم بعض المؤشرات للوقوف على مخاطرها:

تشير الأرقام أنه في عام 2022، 75% من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يستخدمون التواصل عبر الأنترنت، مقابل 65% مقارنة ببقية سكان العالم، وبذلك يعتبر الشباب اليوم القوة المحركة للاتصال الإلكتروني العالمي؛

كما تشير كذلك أن الأطفال يقضون وقتا أطول على الأنترنت، اليوم أكثر من أي وقت مضى وبنسبة متزايدة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هذا الاتصال يكون مصحوبا بمخاطر جسيمة، فالتنمر الإلكتروني وغيره من أشكال العنف الأقران يؤثر على الشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل الفورية كلما يسجلون الدخول إليها، حيث تظهر الأرقام أن أكثر من ثلث الشباب عبر 30 دولة قد صرحوا أنهم تعرضوا من قبل للتنمر عبر الأنترنت، إذ يتخلى شاب من بين كل 5 شباب عن المدرسة بسبب وقوعه ضحية لذلك.

كما أن الأطفال والشباب عرضة لخطاب الكراهية والمحتوى العنيف عند تصفحهم للأنترنت، بما في ذلك الرسائل التي تحرض على إيذاء النفس وحتى الانتحار، علاوة على خطر التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية.

ويبقى الجانب الأكثر إثارا للقلق هنا هو التهديد الذي يشكل الاستغلال والانتهاك الجنسي عبر الأنترنت، حيث تبدي الأرقام أن

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية المبرمجة خلال هاذ الأسبوع.
نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

إذن، رفعت الجلسة.

باش يكون عندهم واحد الصمود داخلي ما يكونوش تيخافو من التمر وتكون المواكبة ديال الأسر، راه واخا الولد عندو 14 عام ولا 15 عام ولا البننت خصنا كوالدين، كأباء وأمها، نواكهم.

هذا علاش تنأكد على الأسرة وأهمية الأسرة في مواكبة الأطفال والشباب، ولكن في إطار طبعا يعني (la contextualisation) أنهم فالجيل ديالهم خصهم يستافدو من الأنترنت، لكن نحميوهم.

وشكرا.